

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي
(470)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	21
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	30
حقوق الإنسان فى العالم	107



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

أمير جازان يوجه بمتابعة قضية المعنفة العربية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 27 صفر 1436 هـ - 19 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/issues/20141219/Con20141219741801.htm>

ظيفة عثمان، عبدالله الجابري، محمد الكادومي (جازان) وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر أمير منطقة جازان، الجهات المختصة بمتابعة قضية الفتاة العربية المعنفة التي سقطت من الطابق الثاني في منزلها مطلع الأسبوع الماضي هاربة من زوجها الذي يهددها بالقتل، كما اتضح أنها تتعرض للعنف من قبله منذ سنتين. وأوضح لـ (عكاظ) ياسين القاسم مدير الشؤون الإعلامية بإمارة المنطقة أن أمير المنطقة اطلع على قضية الفتاة ووجه الجهات المعنية بالاهتمام بها ومتابعتها.

فيما أوضحت صحة جازان أن المريضة تم تنويمها إثر سقوطها في المنزل ولديها إصابات متعددة وكدمات متفرقة وكسور غير متحركة في 3 فقرات في العمود الفقري، ولا تزال تحت العلاج الطبي والملاحظة ولا تحتاج لتدخل جراحي وحالتها مستقرة، وتم تقييم وضعها من ناحية العنف الأسري وتمت مخاطبة الجهات المعنية في الشؤون الاجتماعية من قبل لجنة العنف بالمستشفى لإكمال الإجراءات النظامية في مثل هذه الحالات لاشتباه وجود عنف أسري، والمريضة تقدم لها كافة الخدمات والرعاية الصحية، يأتي ذلك انطلاقاً من اهتمام وحرص حكومتنا الرشيدة على تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطن والمقيم في هذا الوطن الغالي.

وذكر مدير جمعية حقوق الإنسان أحمد البهكلي أنه تم تكليف وفد نسائي لزيارة الفتاة والاطلاع على ما هو خلف الحدث منذ بداية الارتباط حتى وصولها للمستشفى، ونحن حالياً نسعى لمعرفة الحقائق من ناحية التقرير الطبي والجهات الأمنية حتى نتخذ الخطوات اللازمة لحمايتها وإنهاء احتياجاتها.

من جهة أخرى، اعتدى زوج المعنفة على زوجته المصابة داخل غرفة التنويم بمستشفى جازان العام فور خروجه من غرفة التوقيف في شرطة مدينة جازان، الأمر الذي استدعى تدخل عدد من مرافقي الأسرة المنومة بجوارها في المستشفى لثنيه عن الوصول إليها، فيما هدد بمضاعفة إصاباتها وقتلها، في ظل غياب تام لمنسوبي المستشفى.



مطاعم السبعة بلاوي.. ورقابة البحر الميت

المصدر: جريدة المدينة السبت 28 صفر 1436 هـ - 20 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

تحرير - سعود العيد - جدة منذ أن أغلقت أمانة مكة ومن بعدها جدة عددا من المطاعم الكبرى خلال الفترة الماضية، وتصاعدت حملاتها ضد المخالفات الصحية والاشتراطات البلدية، لتشمل عشرات المطاعم الأخرى من كافة الفئات، ولم يكف أهالي المدينتين عن الإشادة بتلك الخطوات التي يرونها مهمة على طريق حمايتهم من الغش والأغذية الفاسدة.

ومن مكة، ثم جدة، انتقل صدى تلك الحملات إلى العديد من المناطق والمدن الأخرى بالمملكة، والتي أسفرت عن إغلاق مئات المطاعم، ومصادرة عشرات الآلاف من الكيلوجرامات من المواد الغذائية الفاسدة والمجهولة المصدر، وهو ما أثار موجة من اعتراضات أصحاب المصالح وبعض الغرف التجارية التي تضم بالطبع ملاك تلك المطاعم والمحلات الغذائية الكبرى. فيما تصر الأمانات على مواصلة مسيرتها في معاقبة وملاحقة المخالفين، مؤكدة أنها تطبق ما ورد في النظام

المنصوص من قبل مجلس الوزراء، والذي تنفذه وزارة الشؤون البلدية والقروية تجاه صحة المستهلك، حيث تقوم بتغريم المخالف بالحد الأقصى من الغرامات وتغلق المطعم أو المحل لحين تصحيح الوضع فيه، بل وبدأت بعض الأمانات في تنفيذ سياسة التشهير بالمحال المخالفة.

«المدينة» ناقشت أطراف القضية، لتتعرف على آرائهم المختلفة حولها، وكيف يمكن فض الاشتباك، بما يضمن احترام الأنظمة وحقوق المستهلك، ووضع ضوابط نهائية تحول دون تكرار المخالفات.. وذلك عبر هذا التحقيق.

أمانة جدة: مراقبون مؤهلون.. ونملك الحرية في التشهير
يقول مساعد الأمين ناصر المتعب والمشرف على حملة الأمانة في حديثه لـ«المدينة»: إن عمل الأمانة لم يختلف عن السابق ولكن الاختلاف كان في عملية توثيق المخالفات عبر موقع الأمانة وحساباتها الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعية، وذلك قادنا إلى تداول عمليات الضبط بنطاق واسع عبر المواقع وتفاعل المواطنين معها، وتوجه الكثير من المواطنين إلى تمرير بلاغاتهم الرسمية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وأصبحت تأتي إلينا مئات البلاغات التي تجد منا كل التفاعل للتثبت من صحة البلاغ والتعامل معه، حيث كنا في السابق نتلقي البلاغات من خلال رقم البلاغات 940 فقط.

ويضيف: أما ما يخص المراقبين الصحيين ومدى كفاءتهم أوضح المتعب إنه لم يتم إغلاق أو مخالفة أي مطعم دون أن تثبت عليه المخالفة، وأضاف: المراقبون الصحيون جميعهم يحملون شهادات رسمية من معهد المراقبين الصحيين، وجميعهم مدربون وحاصلون على أعلى شهادة في أمن وسلامة الغذاء ومعتمدة من المواصفات القياسية الدولية «إيزو 22»، وهذه أعلى شهادة لصحة وسلامة الغذاء، ويشرف عليهم أطباء متخصصون وذوو باع طويل في مجال الرقابة الصحية.

أما عن قلة أعداد المراقبين الصحيين وعدم سرعة تجاوبهم في الكثير من البلاغات قال: يوجد لدينا في أمانة جدة 100 مراقب صحي وهذا العدد يعتبر كافٍ حيث إن جولتنا الرقابية تكون في جدول زمني محدد تقسم فيه الفرق وبأوقات زمنية مختلفة تضمن جودة العمل الرقابي الصحي، ولا تعد أعداد المراقبين عقبة في طريق عملنا إطلاقاً.
أما في ناحية نظامية إجراءات التشهير بالمطاعم المخالفة قال: نحن في الأمانة لن ننساق مع من يريد أن يبعدها عن مهمتنا الرئيسية حيث إننا نملك كامل الحرية في توثيق المخالفات بالطريقة التي نراها مناسبة لنا، ومن أراد التقاضي لدى أي جهة فهو يملك كامل الحق في أن يتقدم بما لديه، ونحن لن نلتفت إطلاقاً إلا لعملنا المناط بنا دون أدنى قلق من ردة فعل أي جهة، فهدفنا أن نضمن للمستهلك أعلى جودة ممكنة للغذاء المقدم له ونحن نسعى وبقوة إلى تحقيق ذلك.

«بلدي مكة»: الحاجة إلى تطوير الكوادر ومواصلة الحملات

كما يشير نائب رئيس المجلس البلدي بمكة المكرمة الدكتور خالد أبو حفاش في حديثه لـ«المدينة» إلى أنه في فترات سابقة كان هناك قصور في الرقابة من قبل البلديات على المطاعم العامة، ولكن في الفترة الحالية وبعد توجيه من سمو وزير الشؤون البلدية والقروية للأمانات بتشديد الرقابة على المطاعم العامة والتأكد من سلامة ما تقدمه، نشهد تقدماً ملحوظاً في العمل، حيث إن العمل الجيد هو من يتحدث عن نفسه، والأمانة اليوم باتت هي حديث الشارع من خلال ضبطها للمطاعم المخالفة.

وأضاف أبو حفاش: إن الأمانة بحاجة إلى استمرار حملاتها وتوالي عمليات ضبطها والتشهير بالمطاعم المخالفة ليكون بذلك عبء لبقية المطاعم الأخرى، بالإضافة إلى حاجتها لتطوير الكوادر وتأهيلهم بشكل أكبر لكي يكونوا أكثر دراية بضبط المخالفين وتدعيمهم بأحدث آليات الكشف والضبط، مشيداً بالخطوة المباركة كما وصفها التي اتخذتها الأمانة بالتشهير وتعريف الناس بالمطاعم التي تتهاون فيما تقدمه لهم.

«بلدي جدة»: نطالب بتغليظ العقوبات لردع المخالفين

يرى الدكتور عبدالملك الجندي رئيس المجلس البلدي بجدة أن الأمن الصحي الغذائي يحتاج إلى جهد كبير ولن يصلح طالما أن من يدير هذه المطاعم هم غير سعوديين، ويجب على البلديات ووزارة التجارة أن تمكن الشاب السعودي من إدارة هذه المطاعم، لأسباب كثيرة من أهمها أن المواطن السعودي سيكون أكثر حرصاً وأمانة على ما يقدم من خلال المطعم الذي يديره، حيث إن بعض العاملين الآن في تلك المطاعم لا يكون على قدر كبير من الاهتمام والمسؤولية تجاه ما يقدمه سواء للمواطن أو للمقيم.

وأكد الجندي أن الأمانة بحاجة إلى زيادة أعداد المراقبين الصحيين الذين لديهم الخبرة والدراية الكافية بكيفية الرقابة الصحية السليمة على المطاعم، كما يجب أن تكون الجولات التفتيشية مفاجئة ودقيقة، ولا تكون عمليات تفتيشية روتينية تمر بمطاعم الشارع الواحد مطعماً تلو الآخر، وأن يتم اختيار الأوقات التي يكثر فيها نشاط العمل لدى المحل لأنه غالباً هذه الأوقات هي التي يتم التساهل فيها من قبل العاملين في تقديم الوجبات للمستهلك.

وعن دور المجلس البلدي قال: طالبنا بأن يتم إعادة النظر في لائحة العقوبات وأن تغلظ على أصحاب المطاعم المخالفة، لتحد من المخالفات التي تكون ناتجة عن إهمال أو تقصير متعمد في تقديم الخدمة السليمة للمستهلك، حيث إن اللائحة

الحالية تستند عقوباتها على غرامات مالية فقط وهذه العقوبات تعتبر غير رادعة. حيث إننا نتحدث عن سلامة الناس التي لا تقدر بثمن.

وتابع: أشيد بتوجه الأمانة إلى عقوبات التشهير بالمطاعم المخالفة حيث إن هذه العقوبة ستكون رادعة لتلك المطاعم، وأتمنى أن تستمر وتتواصل على كافة المطاعم مهما كان اسمها أو من يقف خلفها.

الغذاء والدواء: تنظيمات خاصة ولائحة سيتم العمل عليها من قبل الهيئة

ورداً على موافقة المقام السامي على إسناد نظام الغذاء بالكامل إلى هيئة الغذاء والدواء بدلاً من البلديات والجهات الأخرى ذات العلاقة. قال المتحدث الرسمي باسم هيئة الغذاء والدواء إدريس الدريس في حديثه لـ«المدينة» إن الهيئة بحاجة إلى الوقت من أجل استلام المهام والعمل بما صدر موافقة المقام السامي عليه، حيث إن هناك تنظيمات خاصة ولائحة سيتم العمل عليها من قبل الهيئة. حيث يهدف القرار السامي إلى ضمان سلامة الغذاء، وعدم إعاقة حركة تجارته، والعمل على تحسين جودته وحماية الصحة العامة للمستهلك من خلال تقليل المخاطر المرتبطة به، ونشر التوعية الغذائية السليمة وحماية المستهلك من الغذاء الضار أو المغشوش أو المضلل أو غير الصالح للاستهلاك، حيث تكون بذلك الهيئة هي الجهة المخولة نظاماً بتنفيذ المنشآت والمرافق الغذائية، ولها الاستعانة بالجهات الأمنية عند الحاجة، ويتولى مفتشو الهيئة أعمال الرقابة والتفتيش وضبط المخالفات، وتكون لهم صلاحيات وسلطات مأموري الضبط الجنائي، ويلتزم المفتش بعدم الكشف عن أي معلومة حصل عليها بسبب عمله، ما لم تطلب منه ذلك أو المحكمة المختصة والتقييد بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام ولوائحه وتحرير محضر ضبط إذا كانت هناك مخالفة لأحكام هذا النظام ولوائحه، تسلم نسخة منه للمخالف، وللهيئة اعتماد المنهج الوقائي المناسب لضمان سلامة الغذاء خلال مراحل السلسلة الغذائية، ولها في سبيل ذلك فرض النظم الفنية الكفيلة بتحقيقه.

وأضاف الدريس: إذا توافر للهيئة ما يدعواها للاعتقاد بأن الغذاء قد يسبب أضراراً على صحة المستهلك أو الصحة العامة، ولم يتوافر دليل علمي قاطع يؤكد ذلك؛ فيجوز لها أن تتخذ التدابير الاحترازية اللازمة للتحكم في المخاطر، مع مراعاة حجم الضرر المحتمل، وتقادي فرض قيود غير ضرورية، ومراجعة تلك التدابير خلال مدة معقولة في ضوء نتائج تقييم المخاطر.. وللهيئة إذا كان هناك خطر محتمل يهدد صحة المستهلك أو الصحة العامة في منشأة غذائية، أو مرافقها، أو أي محتوياتها، أو منتجاتها؛ أن تصدر أمراً بإغلاق هذه المنشأة أو أي من مرافقها وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.

وقال: إذا ظهر للهيئة أن الغذاء يشكل خطراً على صحة المستهلك أو الصحة العامة، ولا يمكن تفاديه بالتدابير والإجراءات المتاحة؛ فلها الأمر بسحب الغذاء، أو اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لما تقتضيه طبيعة الحالة.. وإذا توافر للهيئة دليل على أن هناك منتجاً غذائياً قد يسبب ضرراً على صحة المستهلك، أو الصحة العامة؛ فلها الأمر بسحب المنتج، أو استرجاعه ومنع تداوله وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة. وللهيئة أن تأمر إدارياً بإتلاف أي منتج غذائي مخالف لأحكام هذا النظام ولوائحه متى كان تداوله يسبب ضرراً على صحة المستهلك أو الصحة العامة، وتحدد اللائحة إجراءات الإتلاف.. ولا يجوز تداول أي منتج غذائي قررت الهيئة سحبه أو استرجاعه من السوق، أو حظر تداوله. وحدد النظام العقوبات بأنه مع عدم الإخلال بأي عقوبة ينص عليها أي نظام آخر؛ يعاقب مرتكب أي مخالفة لأحكام هذا النظام أو لوائحه بوحدة أو أكثر من العقوبات التي ينص عليها النظام.

قانوني: المسؤولية تنقسمها المنشأة والجهة الحكومية معا

أوضح المحامي الدكتور إبراهيم الأبادي عضو هيئة التحقيق والادعاء العام إن مسؤولية تلك المخالفات وما تسببه من أمراض وأضرار للمستهلك تنقسمها جهتان، هما: المنشأة التي تقدم الغذاء، والجهة الرقابية على تلك المنشآت. وقال: إن ضعف الرقابة سواء الداخلية للمنشأة وتعاقدها مع عمالة غير مدربة وغير واعية، وكذا ضعف الرقابة من قبل الجهة الحكومية المنوط بها الرقابة على الأغذية يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباه وتهدد الأمن الغذائي للبلاد، ومن أجل ذلك أصدرت الدولة الأنظمة التي تكافح فساد الأغذية فأصدر المقام السامي الكريم المرسوم الملكي رقم م/ 19 والتاريخ: 23/ 4/ 1429 هـ. بالموافقة على نظام مكافحة الغش التجاري، والذي صدرت لائحته التنفيذية وتم إعلانها.

ومن ذلك يتضح حرص الحكومة على صحة الإنسان والاهتمام به وتشريع الأنظمة التي تحميه من جشع الذين يريدون الثراء على حساب صحة الناس وعافيتهم.

ويشير الدكتور الأبادي إلى ضعف العقوبات، وبالتالي جعل ضعاف النفوس يتهاونون ولا يخشون، موضحاً أن الاستعجال بالعقوبات ونشرها يعتبر رادعاً قوياً وزاجراً فعلاً لأنه بذلك يحرم التاجر الجشع من المصدر الذي يدر عليه المال ويفضحه أمام المستهلك.

الأطباء: التلوث المنقول عبر الغذاء سبب أكثر الأمراض في العالم

أوضحت الدكتورة رجاء الراددي استشارية الطب الوقائي والصحة العامة إن الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية تعتبر السبب الرئيس وراء نسبة كبيرة من الأمراض والوفيات على مستوى العالم. وقالت إن المواطن بحاجة إلى مزيد من الوعي بخصوص أنواع الأطعمة ومدى إمكانية تلوثها ومصادر التلوث، كذلك يحتاج إلى مزيد من المعرفة بخصوص طرق التلوث وأعراضه، والتي عادة ما تبدأ خلال 12-36 ساعة بعد تناول الطعام الملوث، ويمكن أن تشمل الصداع وعدم وضوح الرؤية وضعف العضلات والشلل في نهاية المطاف، ويكون عند البعض أيضا الغثيان والقيء والإمساك واحتباس البول، صعوبة في التنفس، وجفاف الفم. وهذه العلامات والأعراض تتطلب عناية طبية فورية. وتضيف: عادة ما يعتقد الناس أن سبب التسمم هو آخر وجبة، بينما في الواقع أن الأعراض ممكن أن تظهر بعد أيام أو أكثر من أسبوع في بعض أنواع الطفيليات.

وأشارت د. رجاء إلى أن جميع الأطعمة تحتوي بشكل طبيعي على كميات صغيرة من البكتيريا، لكن سوء التعامل مع الغذاء، الطبخ غير مناسب أو تخزين غير كافية يمكن أن يؤدي إلى تكاثر البكتيريا بأعداد كبيرة بما يكفي لتسبب المرض، فالطفيليات والفيروسات والسموم والمواد الكيميائية أيضا يمكن أن تلوث الغذاء وتسبب المرض.

حقوق الإنسان: الحق في الغذاء الصحي تكفله الأنظمة

ومن جانبه أوضح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة طلال قسني إن الحق في الغذاء الصحي من حقوق الإنسان المعاصرة حيث كفلته الأنظمة والتعليمات الصحية الدولية والمحلية، ولا شك أن ضعف مراقبة أعمال المطابخ والمطاعم التي تجهز وتقدم الوجبات للمستهلك في كافة مدن ومناطق المملكة جعلها تتراخي في الالتزام بالتعليمات التي تحفظ الصحة العامة للمستهلك، علما بأن هذه المطاعم تحقق مكاسب كبيرة كنشاط اقتصادي متنامي، ولذلك يجب على المسؤول عن ملف أمن وسلامة الغذاء استمرارية الحملات الميدانية وزيادة الغرامات والعقوبات، وكذلك زيادة مدة فترة الإغلاق بما يضمن وجود رادع لهذه المطاعم المخالفة.

داعية: الغش من الكبائر ومن يقترفه فاسق

ويؤكد الشيخ عبدالله صنعان المحاضر بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة أن الطريقة التي تعمل بها هذه المطاعم المخالفة هي غشا للأمانة، وحكم الغش حرام، وهو كبيرة من الكبائر، وفاعله فاسق، وتُرد شهادته، وقد علّل ابن عابدين ذلك بقوله: لأنّ الغش من أكل أموال الناس بالباطل. ويقول الإمام الترمذي بعد أن أورد حديثاً «ومن غشنا فليس منا».

ولقد نهى الإسلام عن الغش في المعاملات عموماً. والأدلة على تحريم الغش كثيرة ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام، قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني، وفي لفظ: «من غش فليس منا». وقال عليه الصلاة والسلام: «لا يحلّ لامرئٍ مسلمٍ يبيع سلعة يعلم أنّ بها داء إلا أخبر به».

وأضاف الشيخ صنعان: عدم مراعاة الأسس والقواعد الأخلاقية في المعاملات التجارية بصورة خاصة: فلقد أصبح الطمع والنظرة المادية الربحية هي الغالبة في أخلاق التجار، والرغبة في تعظيم الأرباح غير المشروعة وبالتالي تحقيق الثراء السريع بغض النظر عن الطرق الشرعية أو غير الشرعية التي تؤدي لذلك، والجهل وعدم المعرفة والإحاطة بفقهاء المعاملات الشرعية. مشيراً إلى أن للغش التجاري آثاراً سلبية على مختلف الأنشطة الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية، لا تطل المستهلكين فحسب، بل تتعدى ذلك لتؤثر سلباً على رجال الأعمال والتجار والصناعيين، وبالتالي يتأثر الاقتصاد الوطني والسمعة الاقتصادية للدول التي لا تحذ من هذه الظاهرة.

وقال: إنّ المخاطر الكثيرة التي تهدد الأفراد والمجتمع والاقتصاد نتيجة للغش التجاري تفرض على مجتمعاتنا ضرورة توظيف كلّ الجهود الرسمية والحكومية والشعبية لملاحقة الغش التجاري بكل أشكاله وألوانه ومطاردة الغشاشين وتقديمهم للعدالة ومعاقبتهم بما يستحقونه من عقاب ليكونوا عبرة لمن يعتبر.

"العنف الأسري" يرتفع 12% 25% من ضحايا العام الماضي "أطفال"

المصدر: جريدة الوطن السبت 28 صفر 1436 هـ - 20 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=209346&CategoryID=3

الطائف: فواز الغامدي
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن زيادة ملحوظة في قضايا العنف الأسري خلال 10 سنوات، إذ كانت نسبته 1% فقط عام 2004، فبلغت 13% في إحصاءات العام الماضي.
وذكرت الجمعية في تقريرها السنوي الذي صدر أخيراً، أن "قضايا العنف ضد الأطفال المسجلة عام 2013 بلغت 25% من إجمالي قضايا الإيذاء، وأن نسبة الضحايا من الإناث فاقت الذكور، إذ بلغ عدد الصغيرات المعنفات اللاتي باشرتهن الجمعية 79، مقابل 33 طفلاً العام الماضي.
وأوضح التقرير أن عدد قضايا العنف ضد الأطفال التي سجلت بالجمعية العام الماضي بلغت 112، وأن جدة تصدرت المدن في العنف ضد الأطفال بـ 39 قضية، ثم مكة المكرمة بـ 26 قضية، بينما شهدت المدينة المنورة 20 قضية، ثم الرياض 17، وجازان 8، والدمام 2، بينما خلت الجوف من أي قضايا من هذا النوع.
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن زيادة ملحوظة في قضايا العنف الأسري خلال عشر سنوات، إذ كانت نسبته 1% فقط عام 2004، فبلغت 13% في إحصاءات العام الماضي.
وذكرت الجمعية في تقريرها السنوي الذي صدر أخيراً، أن "قضايا العنف ضد الأطفال المسجلة عام 2013 بلغت 25% من إجمالي قضايا الإيذاء، وأن نسبة الضحايا من الإناث فاقت الذكور، إذ بلغ حالات الصغيرات المعنفات التي باشرتها الجمعية 79، في مقابل 33 طفلاً العام الماضي.
وأوضح التقرير أن قضايا العنف ضد الأطفال التي سجلت بالجمعية العام الماضي بلغت 112، وأن جدة تصدرت المدن في العنف ضد الأطفال بـ 39 قضية، ثم مكة المكرمة بـ 26 قضية، بينما شهدت المدينة المنورة 20 قضية، ثم الرياض 17، وجازان ثمانين، والدمام اثنتين، بينما خلت الجوف من أية قضايا من هذا النوع.
وشغل السعودون النسبة الأعلى في قضايا العنف ضد الطفل التي باشرتها الجمعية بـ 92 قضية، تلاهم اليمنيون بخمس قضايا، وبلغت قضايا الجنسية الباكستانية أربع قضايا، والمصرية قضيتين، والسورية اثنتين والصومالية اثنتين، والتشادية اثنتين، والتونسية واحدة، والأفغانية واحدة، والأردنية واحدة.
وعن أسباب تزايد ظاهرة العنف الأسري، قال استشاري الطب النفسي الدكتور رجب بريسالي: "مع تغير الأشياء من حولنا وبسرعة مذهلة دخلنا في عجلة الزمن والتمدن السريعين فتفاقت عدد من الظواهر السلبية منها العنف الأسري".
وأوضح أن "تلك الظاهرة لها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية، وتعد هذا الأخيرة في رأيي من أهم تلك العوامل، إذ إن ضعف الوازع الديني يؤثر في المجتمع ككل، إذ إن الوازع يقي الأفراد والمجتمعات شرور العنف بشتى طرقه وألوانه وأصنافه وغياب هذا العامل يؤدي إلى تفاقم العوامل الأخرى، فتتشأ على سبيل المثال الأمراض النفسية، كالإكتئاب والقلق والخوف من المجهول، ما يؤدي بالتالي إلى الجنوح المتكرر للعنف".
وأضاف أن "بعض الدراسات أشارت إلى الارتباط الوثيق بين تعاطي المخدرات، وخصوصاً من الأب، وتعرض الزوجة والأطفال بشكل خاص ومباشر للعنف الجسدي واللفظي وكذلك النفسي.
وأشار الدكتور بريسالي إلى أن "من الأسباب الجوهرية لحدوث العنف داخل الأسرة الطلاق إذ يكون أحياناً من أهم العوامل الاجتماعية لتفتت الأسرة وتنامي العنف بها، ومن العوامل كذلك وجود القدوة السيئة داخل الأسرة الواحدة، مع غياب الدور القيادي والفعال لرب الأسرة.

وأكد أن "العوامل الاقتصادية ربما تحرك فعل الإيذاء، لأنه لوحظ أن العنف يكثر في المجتمعات الفقيرة، مقارنة بالمتقدمة بل والغنية، وينسحب ذلك على الأسر سواء بسواء".



حقوق الإنسان تتابع حالة مقيم سوداني مدان لمستشفى بـ 150 ألف ريال

الصحة: من حق المستشفى اتخاذ إجراءاته حسب الأنظمة

المصدر: جريدة المدينة السبت 28 صفر 1436 هـ - 20 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

تحرير - أحمد الرشيد - المدينة المنورة
تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة، حالة مقيم سوداني تعثر عن سداد نحو 150 ألف ريال قيمة علاجه في أحد المستشفيات الخاصة، حيث تم إخراج المريض وأخذ تعهد عليه بتسديد المبلغ المطلوب. وجاء دخول المريض إلى المستشفى الخاص بعد أن تعرض لحادث مرور ورفض مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة استقبال حالته بعد أن حول من مستشفى الأمير عبدالمحسن بالعلا، واكتفى المستشفى بإعادة المصاب إلى المستشفى بالعلا رغم خطورة حالته، وبعد يومين من الحادث قام أحد أصدقاء المصاب بنقله إلى أحد المستشفيات الخاصة بالمدينة المنورة «حسب قوله»، وأجريت له عملية عاجلة إثر تهتك شديد بالقدم اليمنى والجلد، وكسور متعددة بتكلفة 150 ألف ريال.

«المدينة» التفت بالمقيم أمجد عبدالحليم الطيب فأكد قائلاً: تعرضت لحادث مروري في طريق العلا، ونقلت من موقع الحادث عبر الهلال الأحمر لمستشفى العلا العام، وهناك تم تحويلي لمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة لخطورة حالتي، حيث كنت أعاني من كسور متعددة في القدم وفقدان جزء من الجلد وأحتاج رعاية صحية عاجلة، ورغم ذلك رفض المستشفى استقبالي، وأصر على إعادتي لمستشفى العلا العام، وبقيت في المستشفى يومين.. وفي بتاريخ 2014/8/30م قام أصدقاؤني بنقلي لأحد المستشفيات الخاصة بالمدينة المنورة، وأجرى لي فوراً عملية عاجلة لاستعادة وظيفة القدم، وتكلفت العملية 200 ألف ريال، ومؤخراً تدخلت حقوق الإنسان وتم تخفيض المبلغ المطلوب ليصبح 150 ألف ريال وأخذ تعهد عليّ بسداد المبلغ.

وقال الطيب إنه الآن خرج من المستشفى وفي قدمه أسياخ التثبيت للكسور التي بالعظام، وأنه مكث في المستشفى لمدة شهر لا يستخدم العلاج سوى «مرهم» فقط، وأنه الآن أصبح قصير اليد ولا يملك سوى الصبر، وناشد الطبيب أهل الخير بالمسارعة بسداد الدين وإكمال علاجه لكي يذهب لأهله في السودان والالتقاء بأطفاله الذين ينتظرون عودته.

تنسيق مسبق

ومن جهته أوضح مدير عام مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة، الدكتور عبدالله علام، أنه حسب الأنظمة والتعاميم الواردة لا يتم استقبال حالات غير السعوديين إلا في حال حضورهم لأقسام الطوارئ أو في الحالات القصوى شديدة الخطورة كحالات إنقاذ حياة الإنسان.

أما فيما يخص المريض المحال من مستشفى العلا العام فكان بالإمكان أن يتم التنسيق من المستشفى لإحالة إلى مستشفى خاص قبل أن يقوم بذلك من تلقاء نفسه. أما بخصوص المستشفى الخاص فقال إنه في حال عدم السداد من قبل المريض فلها اتخاذ الإجراءات حسب الأنظمة.

تقرير عن حالته

فيما قالت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة، شرف القرافي، لـ «المدينة» إن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شرع في تقصي حقائق حالة «المقيم» وإعداد تقرير عن حالته ورفعها للجهات المختصة لتمكينه من حقوقه كمريض.

في حل عاجل لتقليل تعرضهن لحوادث المرور.. والتطبيق الفصل

الثاني

تقليص دوام معلمات "النائية" لـ 3 أيام.. وصلاحيته لدى

مديري التعليم

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/21/article_916403.html

عبد السلام الثميري من الرياض
ي خطوة عاجلة لمعالجة وضع المعلمات في المدارس النائية، أعلنت وزارة التربية والتعليم عن برنامج خاص لمدارس البنات في المناطق النائية، يمكنهن من التدريس ثلاثة أيام في مدارسهن، وذلك كأحد البدائل لتقليل الحوادث المرورية التي تقع عليهن.
وقال لـ "الاقتصادية" فهد سعود الحارثي متحدث وزارة التربية والتعليم، إن البرنامج سيعمل فيه بداية من مطلع الفصل الدراسي الثاني، للعام الدراسي الحالي في المدارس المعتمدة، وذلك وفق المعايير والبيانات المرفوعة من إدارات التربية والتعليم.
وأضاف الحارثي أن اللجنة الموكلة لبحث أفضل الآليات لمساعدة المعلمات اللاتي يعملن في مدارس بعيدة عن مقر سكنهن مستمرة، وذلك لوضع تصور بأفضل البدائل والحلول الممكنة والعاجلة، وذلك بمتابعة من الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم مباشرة.
وأشار متحدث "التربية" إلى أن الوزير وجهه بتشكيل لجنة في إدارة التربية والتعليم لمتابعة وتقييم المدارس المطبقة للبرنامج، وتتولى وكالة الوزارة للشؤون المدرسية مراجعة وتطوير المعايير والضوابط المنظمة لذلك.
ويشمل البرنامج تنظيم الدوام في مدارس البنات بحيث يقتصر دوام المعلمات على ثلاثة أيام في الأسبوع فقط، فيما تستمر الدراسة خمسة أيام كالمعتاد، وذلك بتناوب المعلمات ويتم إعداد الجدول المدرسي وتكييفه وفقا لذلك ليكون العبء التدريسي للمعلمة في ثلاثة أيام فقط مع تطبيق الخطة الدراسية المخففة للمرحلة الابتدائية.
وكان الفيصل قد عقد خلال الأسبوعين الماضيين اجتماعات متتالية مع أعضاء لجنة مختصة سبق أن وجه بتشكيلها لإيجاد حلول عملية عاجلة ومخطط لها بعناية تعالج وضع المعلمات في المدارس النائية إثر وقوع عدة حوادث مرورية في بعض المناطق، مؤكدا ضرورة أن تسهم الوزارة في الحد من أخطار الطرق الوعرة، وبما لا يؤثر في الخطة الدراسية في تلك المدارس.
وأشار الحارثي إلى أن الوزير أوكل صلاحية إدارة البرنامج لمديري التربية والتعليم، مشيرا إلى إمكانية تأخير بداية دوام المدارس المشمولة بالبرنامج مدة لا تزيد على ساعة من وقت بدئه وتعويض هذه الساعة في نهاية الدوام، وفق ظروف كل مدرسة، وتخيير الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس المشمولة بالبرنامج بإكمال الأيام المتبقية في نفس مدرستها، أو تكليفها بناء على طلبها في أقرب مكتب تربية وتعليم لمقر سكنها في نطاق إدارة التربية والتعليم.
وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد طالبت بحل جذري لانتقالات المعلمات وقطعهن للمسافات الطويلة، مما عرضهن لحوادث مرورية.
وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور صالح الخثلان، نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والمتحدث الرسمي باسمها، إنه لا بد من حل جذري لانتقالات المعلمات وقطعهن للمسافات الطويلة، حيث تسببت في تعرضهن للحوادث وفقد الأرواح،

متسائلاً إلى متى يستمر في نقل معلومات في أماكن نائية، فهذا يتعارض مع أهمية المحافظة على الأسرة، التي هي أحد المبادئ الأساسية في النظام الأساسي للحكم، ويؤكد عليها النظام. وأشار الختلان إلى أهمية إشراك القطاع الخاص في توفير وسائل نقل آمنة، خاصة في ظل تزايد الحوادث لهن في الطرقات، جراء هذه التنقلات. وطالب نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الجهات الحكومية كوزارة المواصلات والنقل والمرور، إضافة إلى "التربية"، بالتدخل لعلاج هذه القضية التي تمس أرواح المعلمات، والإسراع في ذلك، واعتبرها قضية أساسية للمحافظة على أرواحهن، مشدداً أن تعرض المعلمات للحوادث بشكل مستمر أصبح يدعو إلى التحرك السريع والعاجل والجذري، فالأرواح لا تعوض. يأتي ذلك في الوقت الذي ناشد فيه الشيخ عبد العزيز آل الشيخ مفتي عام المملكة، الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، لإيجاد حلول عملية مناسبة لوقف حوادث المعلمات في الطرق بسبب بعد مقرات عملهن عن سكنهن.



المفتي يؤكد لـ "الرياض" أنه لا نية حتى الآن في بحث الموضوع.. وزواجهن لا بأس به العدل "تضع مشروع زواج القاصرات أمام هيئة كبار العلماء منذ عامين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1005581>

الرياض - أسهمان الغامدي
اعتبر مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ زواج القاصرات دون سن الـ 15 عاماً جائزاً ولا شيء فيه، مؤكداً -في اتصال مع الـ "الرياض"- أنه لا توجد حتى الآن أي نية في بحث الموضوع.
هذا وقد أبلغ مصدر عدلي رفيع المستوى لـ "الرياض" أن وزارة العدل رفعت منذ عامين بمشروع كامل متضمناً مسببات نفسية واجتماعية وصحية حول ضرر زواج الفتيات دون سن الـ 15 عاماً للرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، مطالبة فيها بإصدار فتوى تقنن زواج القاصرات، والمشروع بكامل تفاصيله معروض على هيئة كبار العلماء للنظر فيه، بعد تشكيل الوزارة لجنة من عدة جهات حكومية ذات صلة بهذا الموضوع لوضع الرؤية الشرعية والنظامية لهذه الوقائع والتي انتهت من محضرها الشمولي المتضمن للرؤية الشرعية والاجتماعية والطبية ووضع توصياتها.
مشترطة في المشروع التي قدمتها العدل أن تنتقل صلاحيات زواج القاصرات من المأذون إلى القاضي الشرعي، ليتم هناك مناصحة ولي الأمر وفي حال عدم اقتناعه بعقد النكاح القاضي.
كما كشفت ذات المصادر أن الوزارة في صدد إدراج سن الزوجين في عقد النكاح إلكترونياً، بهدف المتابعة والتأكد من عمر الزوجين، ولضمان ضبط وإحصاء علمية زواج الصغيرات دون سن الـ 15 عاماً مؤكدة في ذات السياق أن عدد زواج القاصرات في المملكة لازال محدوداً، وقد بلغ للمحاكم 10 حالات رسمية، كما أن الوزارة عدلت على عقود الانكحة مؤخراً واشترطت إضافة تاريخ الميلاد لكلا الزوجين.
وزادت أن العدل تعمل جاهدة لتقنين هذا الأمر لاسيما وأن الضرر الذي يلحق بالطفلة أكبر من الفائدة لها، كما حددت توصياتها بشأن إقرار الآلية المناسبة لمعالجة زواج النساء، بقصر زيجات من هن دون 15 عاماً على المحاكم المختصة، ومنع المأذونين كافة من تولي ذلك إلا بموافقة خطية من قبل المحكمة المختصة.
نقل صلاحية تزويجهن للقاضي مع اشتراط موافقة الأم والأب والطفلة كتابياً

مشروع عدلي لإدراج عمر الزوجين إلكترونياً .. والحالات التي وصلت المحاكم رسمياً لا تتجاوز الـ 10 حقوق الإنسان: الجمعية رفعت للجهات العليا لإيجاد ضوابط تحمي الصغيرات واشتملت ضوابط المشروع على أن يثبت لدى قاضي المحكمة موافقة البنت ووالدتها على هذا الزواج، لا سيما إذا كانت الأم مطلقة، كما تضمن المشروع التأكيد على ولي الفتاة بعدم إتمام زواجها بعد عقد قرانها مباشرة وإنما تعطى الفرصة الكافية لتجهيزها من الناحية النفسية وتدريبها لمتطلبات الحياة الأسرية.

وقد حددت العدل ضمن المشروع الإذن بزواج من هي دون 15 عاماً بعد استكمال ثلاثة ضوابط نص عليها المشروع؛ بداية بتقدم ولي البنت لقاضي المحكمة بطلب استثناء ابنته من السن المعتبر بالمشروع، وإحضار ولي الفتاة تقريراً طبيياً من لجنة مختصة تتكون من اختصاصية نساء وولادة، واختصاصية نفسية، واختصاصية اجتماعية، لاستصدار تقرير يثبت اكتمال الصغيرة من الناحية الجسمية والعقلية، وأن زواجها لا يشكل خطراً عليها.

الدكتور سليمان أباخيل

من جهة أخرى أبان مصدر رفيع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنهم تابعوا موضوع زواج الصغيرات منذ فترة ورفعوا للجهات العليا بخصوص إيجاد بعض الضوابط تساعد بحماية الصغيرات وضمان عدم تزويجهن في هذه الأعمار التي يترتب عليها العديد من الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية.

وزاد أن الجمعية نجحت في منع إتمام بعض من هذه الزيجات التي وصلت إلى الجمعية، كما أنه أصبح هناك تشدد من مآذوني الأنكحة بعدم إبرام مثل هذه الزيجات إلا بالتأكد أن مثل هذه الزيجة من مصلحة الطفلة. وتأمل الجمعية في أن يكون هناك ضوابط، وألا يتم تزويج الصغيرات في مثل هذا السن إلا بموافقة القاضي وبعد التأكد من أن الزواج هو في مصلحة الصغيرة وموافقة والدها ووالدتها، كما تسعى الجمعية جاهدة لتحديد سن معين للزواج يكون معروفاً في المجتمع، وواجب الإتيان، مع استثناء لبعض الحالات كأن تكون يتيمة أو في دور أيتام ويكون الزواج في مصلحتها، فتتقل صلاحيات تزويجها من المآذون للقاضي، فالقاضي خير من يقدر مثل هذه الأمور ويعمل على حفظ حقوق الطفلة في هذه الحالة، مشيراً إلى أنه على الرغم من قلة مثل هذه الحالات إلا أن الضوابط تساهم في منع هذه الحالات التي تحدث بين حين وآخر.



حقوق الإنسان عن المرأة: مطالبتها بولي أمر.. تمييز

المصدر: جريدة مكة الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.makkahnewspaper.com/makkahNews/loacal/99528.html#.VJjr8THAbQ>

عبدالله الغنمي - الرياض

انزعجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من ممارسات فردية تمارس من خلالها بعض الجهات تمييزاً ضد المرأة. وشدد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد عبدالرحمن الفاخري، على ثلاثة حقوق: «حق العمل، وحق التعليم، وحق الصحة» من حقوق الإنسان الأساسية ولا سيما المرأة، وأكد أنه لا يحق لأي جهة رفض توظيفها، حيث لم ينص نظام العمل والخدمة المدنية على أي شرط يطلب أو يفرض «موافقة ولي الأمر»، مشيراً إلى وظائف القطاعات الحكومية للخدمة المدنية، أو صندوق تنمية الموارد البشرية، أو وظائف القطاعات الخاصة التي تُطرح بالتنسيق مع وزارة العمل، وشدد على أن طلب موافقة ولي الأمر من تلك الجهات السابق ذكرها، يُعدّ تمييزاً ضد المرأة.

وقال الفاخري لـ «مكة»، إن المملكة ملزمة بالقضاء على كافة صور وأشكال التمييز ضد المرأة في مختلف الأصعدة، وكانت هذه من أبرز الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها المملكة والتزمت بها، مؤكداً على أن بعض مبادرات القطاعات الخاصة؛ في فرض اشتراطاتهم المحددة على المتقدمات للوظائف، تأتي لتفايدي دوامة المشاكل التي يعتقدها ولا يقرها النظام.

وأوضح أن مشكلة بعض الجهات الحكومية التي تمارس تمييزاً ضد المرأة تكمن في اجتهادات شخصية لا أصل لها في النظام، داعياً أي امرأة مرس ضدها أي تمييز أن تتقدم بشكوى إلى الجمعية التي ستتابع قضيتها.

وأشار إلى أن اشتراط بعض قطاعات الأعمال موافقة ولي الأمر للسيدات لكي يتمكن من العمل غير صحيح ، مبينا في نفس الوقت أن نظام العمل لم يتضمن ذلك نهائيا.

وألح إلى أن الاجتهادات الشخصية ناتجة عن تجارب سابقة واجهت من خلالها هذه الجهات أو الأفراد مشاكل جراء تجاهل اشتراط موافقة ولي الأمر ، مؤكدا عدم وجود ما ينص نظاما على اشتراط موافقة ولي الأمر على عمل المرأة.

وأبدى الفاخري استياءه من المعوقات التي تفرض أمام المرأة الراغبة بالعمل، لتثبث ذاتها ولتقوم بدورها تجاه مجتمعها، ولتنتقل وتكفي نفسها منة الأب، والزوج، والأخ، وأضاف: إن كانت المرأة مؤهلة ومُتاح لها فرص التعليم في التخصصات التي تستطيع أن تبت بها؛ فلماذا نصنع لها العقبات ونكون عائقا أمام كفاية نفسها وكرامتها لتظل خاضعة لنا.



حقوق الإنسان عن المرأة: مطالبتها بولي أمر.. تمييز

المصدر: جريدة أخبار 24 الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/196624>

انزعجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من ممارسات فردية تمارس من خلالها بعض الجهات تمييزا ضد المرأة. وشدد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد عبدالرحمن الفاخري، على ثلاثة حقوق: «حق العمل، وحق التعليم، وحق الصحة» من حقوق الإنسان الأساسية ولا سيما المرأة، وأكد أنه لا يحق لأي جهة رفض توظيفها، حيث لم ينص نظام العمل والخدمة المدنية على أي شرط يطلب أو يفرض «موافقة ولي الأمر»، مشيرا إلى وظائف القطاعات الحكومية للخدمة المدنية، أو صندوق تنمية الموارد البشرية، أو وظائف القطاعات الخاصة التي تُطرح بالتنسيق مع وزارة العمل، وشدد على أن طلب موافقة ولي الأمر من تلك الجهات السابق ذكرها، يُعدّ تمييزا ضد المرأة.

وقال الفاخري لـ«مكة»، إن المملكة ملزمة بالقضاء على كافة صور وأشكال التمييز ضد المرأة في مختلف الأصعدة، وكانت هذه من أبرز الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها المملكة والتزمت بها، مؤكدا على أن بعض مبادرات القطاعات الخاصة؛ في فرض اشتراطاتهم المحددة على المتقدمات للوظائف، تأتي لتفادي دوامة المشاكل التي يعتقدونها ولا يقرها النظام.

وأوضح أن مشكلة بعض الجهات الحكومية التي تمارس تمييزا ضد المرأة تكمن في اجتهادات شخصية لا أصل لها في النظام، داعيا أي امرأة مرس ضدها أي تمييز أن تتقدم بشكوى إلى الجمعية التي ستتابع قضيتها.

وأشار إلى أن اشتراط بعض قطاعات الأعمال موافقة ولي الأمر للسيدات لكي يتمكن من العمل غير صحيح ، مبينا في نفس الوقت أن نظام العمل لم يتضمن ذلك نهائيا.

وألح إلى أن الاجتهادات الشخصية ناتجة عن تجارب سابقة واجهت من خلالها هذه الجهات أو الأفراد مشاكل جراء تجاهل اشتراط موافقة ولي الأمر ، مؤكدا عدم وجود ما ينص نظاما على اشتراط موافقة ولي الأمر على عمل المرأة.

وأبدى الفاخري استياءه من المعوقات التي تفرض أمام المرأة الراغبة بالعمل، لتثبث ذاتها ولتقوم بدورها تجاه مجتمعها، ولتنتقل وتكفي نفسها منة الأب، والزوج، والأخ، وأضاف: إن كانت المرأة مؤهلة ومُتاح لها فرص التعليم في التخصصات التي تستطيع أن تبت بها؛ فلماذا نصنع لها العقبات ونكون عائقا أمام كفاية نفسها وكرامتها لتظل خاضعة لنا.



الجامعة الإسلامية تشارك في اليوم العالمي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006236>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
شاركت الجامعة الإسلامية ممثلة في الأندية الطلابية في الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان وذلك بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان، وأكد وكيل عمادة شؤون الطلاب لشؤون النشاط د. فهد بن مهنا الأحمدى حرص الجامعة على التعاون مع الجهات الخارجية في كل ما يعزز هذه الحقوق وينشر هذه الثقافة في صفوف الطلاب مما سيكون له أثر كبير في بناء شخصياتهم وتوسيع مداركهم والارتقاء بوطنهم وإصلاح مجتمعهم.
وزوّدت جمعية حقوق الإنسان الأندية الطلابية بكتيبات ومطويات من الجمعية فيها شرح وإيضاح لأهم الحقوق التي ينبغي للمواطن أن يتمتع بها في المجتمع السعودي كما تضمنت أيضاً رسائل ونشرات توضح بعض الانتهاكات الواقعة في المجتمع بسبب ضياع بعض هذه الحقوق، وقام أعضاء ناديي سواعد وبصمة بتوزيع هذه الكتيبات على طلاب كلية الدعوة وأصول الدين وكلية الشريعة وذلك لنشر ثقافة حقوق الإنسان بين الطلاب.



وفد من 'الشورى' والجامعات و'نزاهة' يزورن سجن الحائر ومركز المناصحة

المصدر: جريدة الوئام الاربعاء 2 ربيع أول 1436هـ - 24 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - الوئام :
ام وفد مكون من أعضاء مجلس الشورى وأكاديميين من جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود وهيئة مكافحة الفساد ومن القطاع الخاص، بزيارة سجن المباحث العامة بالحائر ومركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية يوم الأربعاء الماضي.
وشملت الزيارة التي استمرت لما يقرب من 10 ساعات جولة لسجن المباحث العامة بالحائر ومركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، اطلع خلالها الوفد الزائر على مستوى الخدمات المقدمة للموقوفين وذويهم، كما استمعوا لإحصائيات عن عدد الموقوفين والتي تنشر على الموقع الإلكتروني «نافذة تواصل» وآلية العمل التي تقوم بها مكاتب الجهات الحقوقية من داخل السجن كمكتب هيئة التحقيق والإدعاء العام فرع الرقابة على السجون ومكتب هيئة حقوق الإنسان ومكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مكاتب الخدمات كمكتب الأحوال المدنية والجوازات وكتابة العدل ووزارة الخارجية ووكالة الضمان.
كما شملت الزيارة جولة على هذه المكاتب وكذلك مرافق السجن كأجنحة الزيارة والخلاوة الشرعية والمكتبة وقسم المناصحة وغرف التوقيف الانفرادي والجماعي ومكاتب التحقيق والمستشفى المركزي ومرافق البيت العائلي.
كما عقد الوفد جلسة مع الموقوفين بالجناح المثالي وتبادلوا الحديث معهم، حيث أعد لهم في القاعة الرئيسية برنامج استمعوا فيه من القائمين على المركز إلى برامج المناصحة التي تقدم للمستفيدين أثناء إقامتهم بالمركز الشرعية والنفسية والاجتماعية والعلمية والفنية، وبرامج الرعاية اللاحقة التي تقدم للمستفيدين بعد خروجهم من المركز وأيضاً الخدمات التي تقدم لذويهم بما يساعد على اندماجهم بالمجتمع.
من جانبهم أشاد أعضاء الوفد الزائر بالخدمات والمرافق التي وقفوا عليها والجهود المبذولة لإصلاح هذه الفئة بما يعينها على العودة كأفراد صالحين في المجتمع.



القائمة شملت "فيلم الجامعة" و"إيبولا" و"زلازل جدة" و"حلويات بالمخدرات"

"سبق" ترصد أبرز 10 شائعات أربكت المجتمع السعودي في 2014

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 2 ربيع أول 1436هـ - 24 ديسمبر 2014م
<http://sabq.org/2Ltqde>

غزوان الحسن- سبق- الرياض:
شهد العام الحالي ترويح عدد كبير من الأخبار التي تناقلها عدد من الوسائل الإعلامية، وأدت إلى إثارة مخاوف المجتمع السعودي، والتي تبين أنها مجرد شائعات، وهو ما دعا الجهات المعنية للبحث والتدقيق وتوضيح حقيقة الأمر، وترصد "سبق" من خلال هذا التقرير أبرز الشائعات التي تناولها المجتمع السعودي وأثارت مخاوفه في عام 2014.

"إيبولا"
أثار خبر اشتباه إصابة أحد المواطنين بجدة والعائد من سيراليون بفيروس "إيبولا" ذعراً كبيراً بين قاطني المملكة، وهو ما دفع وزارة الصحة لاستنفار كل طاقاتها العلمية لدراسة الحالة والخروج في بيان صحفي مطمئن بعدم تسجيل أي حالة اشتباه أو إصابة بفيروس "إيبولا"، موضحة مجموعة من الإجراءات الاحترازية التي تطبق للوقاية من دخول الفيروس إلى المملكة سواء في المطارات أو المنافذ الحدودية لمراقبة المسافرين.

المخدرات الرقمية
وكسابقتها لقيت شائعة "المخدرات الرقمية" وتسجيل أول حالة وفاة بالسعودية لشاب أقدم على تعاطي "2000" 2000 ميغابايت، صدى كبيراً وضجة إعلامية، وهو ما دفع بالأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات إلى نفي صحة ذلك، وتأكيد عدم تسجيل أي إصابة تُذكر في جميع مستشفيات الأمل.

فتاة جازان
وسجل شهر أكتوبر في شرطة محافظة العارضة صحة ما يتم تداوله عن العثور على جثة فتاة داخل دورة مياه، في منزل أسرتها بإحدى القرى التابعة للمحافظة وأن ما يتم تداوله مجرد شائعات يروجها أشخاص من خلال مواقع التواصل الاجتماعي؛ بهدف الإثارة.

مقتل سعوديين بالبحرين
وأثار مقطع فيديو يُظهر مقتل سعوديين في البحرين أمام أحد الفنادق حالة من الجدل الكبير في الشارع السعودي، بخصوص حوادث القتل التي تحدث في البحرين، ليتفاجأ الجميع في شهر فبراير بتأكيد مصادر أمنية بحرينية أن الفيديو المنتشر حول مقتل سعوديين اثنين أمام فندق سمرلاند بالبحرين مجرد شائعة ومعلومات غير صحيحة، وأن الفيديو يعود إلى تاريخ 18 فبراير 2013، حيث اصطدم سعودي بأحد الفنادق بالبحرين، وأدى إلى إصابته وإصابة الراكب الآخر، وتم نقلهما إلى المستشفى في نفس الوقت دون حدوث أي وفيات.

فيلم جامعة نورة
ولم تخلُ الصروح التعليمية في المملكة من وجود الشائعات بها؛ حيث شهد شهر نوفمبر شائعة من العيار الثقيل كانت من نصيب جامعة الأميرة نورة بخصوص إعلان افتتاح سينما في الجامعة، وقيام عدد من مرتادي موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" بإنشاء هاشتاق باسم "سينما في جامعة نورة"؛ لتخرج بعد ذلك إدارة الجامعة في رد لها قائلين: "إن ما تم تداوله بخصوص "سينما في جامعة نورة" ملفق، والفيلم الحقيقي عن صعوبات التعلم.

أطفال معنفون

لم يسلم الأطفال من الشائعات كذلك؛ حيث تم نشر أكثر من مقطع فيديو زائف يُظهر أشكالاً مختلفة من التعنيف، وكان آخرها في شهر ديسمبر؛ حيث نُشر مقطع فيديو لطفل معنف بطريقة جعلت كل من يشاهد هذا المقطع يحاول معرفة مكان الطفل لمساعدته، ليتفاجأ الجميع وبعد تدقيق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في ماهية المقطع تبين أنه عبارة عن أصبغة ومكياج وُضعت على جسم الطفل، وأنه مجرد شائعة.

زلزال جدة

في شهر مارس أكد المدير العام للمركز الوطني للزلازل والبراكين هاني زهران أن ما يتم تداوله من خلال وسائل التواصل الإلكتروني ومواقع الإنترنت عن توقع حدوث زلزال في مدينة جدة أو القنفذة مجرد شائعات، ولا دلالات علمية لحدوث ذلك، مشيراً إلى أن هذه الشائعات تتسبب في نشر الفوضى والهلح والفرع بين المواطنين والمقيمين -حفظهم الله من كل سوء- وأن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تداول مثل هذه الشائعات، خاصة في مدينة جدة.

حلويات المخدرات

في شهر يوليو نفت بلدية محافظة خميس مشيط، صوراً أظهرت وجود مخدرات في حلوى ومكسرات، مؤكدة أن الصور لا تمت بصلة للحلويات الموجودة في الأسواق، وجاء ذلك عقب تداول صور لحلوى ومكسرات في داخلها حبوب مخدرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

قيادة المرأة

كما تصدى عدد كبير من أعضاء مجلس الشورى في شهر نوفمبر لما أشيع من قبل عدد من المحطات ووكالات الأنباء العالمية عن موافقة المجلس على قيادة المرأة السعودية للسيارة، وكان قد نفى المتحدث الرسمي باسم مجلس الشورى، الدكتور محمد المهنا، صحة الخبر، مؤكداً أن المجلس لم يصدر عنه قرار بهذا الشأن.

رعاية المولود

وأثارت شائعة خبر إلغاء وزارة التربية، إجازة رعاية المولود في شهر أغسطس، الجدل والاستياء الكبير من قبل منسوبيها، وكانت الوزارة قد نفت صحة الخبر، وقالت على لسان متحدثها الرسمي بوزارة التربية والتعليم إن ما تم تداوله حول إلغاء إجازة رعاية المولود والمنقول على لسان النائب نورة الفائر غير صحيح، ولم يصدر من الوزارة أي تعميم بهذا.



”حقوق الإنسان“ لـ ”الاقتصادية“ :

سماسرة • القصاص يطلبون مقابلا ماديا باتفاقيات سرية ..

معدومو ضمير

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/25/article_917716.html

عبدالسلام الثميري من الرياض
قال الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إن هناك وسطاء يستغلون الصلح في القصاص مقابل العوض المالي، بحجة تحصيلهم لهذا المبالغ من المحسنين، واصفا إياهم بـ"السماسرة" معدومي الضمير.
وأكد القحطاني لـ"الاقتصادية" أن هذه القضية ليست قضية مراهقة وزيادة دخل، وإنما قضية مأساوية، منوها إلى أنها أصبحت تجارة، وأن هناك وسطاء يشترطون الحصول على حصتهم من هذه الدية التي تتجاوز الملايين مقابل التنازل عن إقامة الحد، فأصبحت ضررا شديدا ومأساويا لأهالي الجاني الذي أقدم على القتل.

وأضاف المفلح أن المبالغة في دفع الديات تحتاج لضبط وتنقيف مجتمعي، فالدولة كان لديها محاولة لضبط ذلك، ولكن الأمر يعود للأفراد الذين وقعوا في مثل هذه القضايا، مستدركا أنه من الصعوبة وضع ضوابط تلزم، لأن الأمر تحدث في اتفاقات خاصة وسرية، وبالتالي تخالف ما توضع من ضوابط.

وأشار رئيس "حقوق الإنسان" إلى أن المبالغة في الديات لا يقرها الشرع، فالأمر يحتاج لتنقيف وتوضيح ومحاسن العفو دون مقابل، فالمبالغة التي يكون فيها ضرر على الجاني لأنهم غير قادرين على دفع هذه المبالغ، ومن ثم يذهبون لجمع هذه المبالغ ما قد يعرضهم لإهانة كرامتهم بفعل حرصهم على عتق رقبة ذويهم، وقد لا يجدون من يسهم معهم في ذلك.

وزاد القحطاني، "أن الدية المحددة شرعا رفعت الفترة الأخيرة لدية الخطأ من 100 إلى 300، ودية العمد وشبه العمد إلى 400 ألف ريال، وإذا حكم بالدية فهذا المبلغ الذي من المفترض أن يدفع ويلتزم به، وذلك فيما يتعلق بالصلح لإسقاط العوض، فالوقت الحالي يشهد مبالغاة عندما يكون هناك تنازل عن القصاص تصل إلى الملايين، والمفترض أن يكون هناك العفو، وطلب الأجر وليس الحصول على المقابل".

«الاقتصادية» 10 - 10 - 2014

يأتي ذلك في الوقت الذي أكد علماء ومشايخ أن ظاهرة المبالغة في قيمة الصلح في قضايا القتل دخيلة لا تمت بأية صلة للدين الإسلامي الحنيف، مشيرين إلى ضرورة تكثيف الوعي الديني بين الناس والتحذير من تلك الظاهرة السيئة، وحاثين على أهمية إحياء فضيلة العفو وتذكير الناس بذلك وبالنصوص الحاثية عليه بكل وسيلة تحقق الانتشار والقبول.

من جانبه، قال الشيخ خلف المطلق عضو الإفتاء بالمنطقة الشرقية المشرف العام على الفرع، أن الدين الإسلامي الحنيف حث على التسامح في القصاص وكان من المعروف في الجاهلية القتل أنفى للقتل، فأتى الإسلام وشرع القصاص "ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب" فلو ترك الناس للهراج والمرج ذهبت نفوس كثيرة لكن هذا القصاص يطفئ الفتنة، منوها إلى أن الإسلام شرع القصاص وشرع الدية فولي الدم مخير بثلاثة أمور إما أن يقتص وإما أن يأخذ الدية وإما أن يعفو، والعفو هذا إما أن يكون عن صلح بينه وبين أهل الجاني وإما أن يكون عفوا مقابل ما عند رب العالمين عز وجل.

وأضاف الشيخ المطلق، أن الصلح تنطفيء به الفتنة، والصلح باب مفتوح، مستدلا بقول الله تعالى، "لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما"، فينبغي لمن دخل في الصلح أن ينظر إلى هذا الصلح من جميع جوانبه وتأثيره على الجاني والمجتمع، لأن مصلحة البلاد والعباد قد تكون قتل هذا الجاني".

وكان الشيخ عبدالله بن منيع عضو مجلس هيئة كبار العلماء والمستشار في الديوان الملكي، أكد أنه لا يجوز دفع أموال الزكاة في دية القتل العمد، واصفا دفع الأغنياء زكواتهم كدية لهؤلاء في غير محله ولا يجوز، ولا تبرأ الذمة في دفعها لهم.

وأوضح الشيخ ابن منيع أن ما يحدث في الوقت الحالي من مبالغاة في دفع الديات حتى وصلت لمبالغ بالملايين مقابل تنازل أهل الدم عن القصاص ليس تصالحا، مشيرا إلى أنه يجب النظر قبل دفع الدية هل القتل عمدا أو خطأ، فإن كان خطأ فإن العاقلة تتحمل، وهم عاقلة القاتل، أما إذا كان قتل عمد، فإذا تيسر من أهل القتل أن يتسامحوا أو يعفو بدية معقولة تزيد 30 أو 40 في المائة فلا بأس.



مختصون يضعون وصفة لعلاج • منحرفي الأفكار

أول العلاج .. المناصحة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

<https://www.alsharq.net.sa/2014/12/25/1269718>

الدمام - إبراهيم اللويم

العبدالقادر: يجب إعطاؤهم فرصة للمشاركة المجتمعية
القحطاني: ظروف المعيشة قد تجبره على العودة إلى ممارسة هذه السلوكيات

السقا: الدولة حريصة على تقويم أبنائها من خلال دمجهم في المجتمع لا يختلف اثنان على أن المناصحة مع المغرر بهم، أو الضالين فكرياً هي من الأمور المهمة التي حض عليها الإسلام؛ حيث لا يمكن إيقاع العقوبة الصارمة على الجميع، ممن يظهرون التوبة، ولا يمكن مقارنتهم بأولئك المعاندين. لكن المناصحة قد لا تفيد أحياناً، عندها لابد من ممارسة أشد أنواع العقوبة لكي يتضح للجميع أن لا تهاون مع من يخترق أنظمة المجتمع، ويسعى لهدم أساسات الدولة.

هذا ما سعت إليه «الشرق» مع عدد من المتخصصين في التعامل مع منحرفي السلوك، لتخلص إلى هذه القضية: الدور المناسب

في البداية طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة الجهات الحكومية بالمشاركة في برنامج الأمير محمد بن نايف للمناصحة، وذلك من خلال القيام بأدوارهم تجاه منسوبيهم الذين تصدر أحكام قضائية تدينهم لارتكابهم أعمالاً إرهابية تخل بأمن الوطن.

التهميش والإقصاء

د. مفلح القحطاني

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ «الشرق» أن ما يتعرض له الموظف من تهميش وإقصاء من وظيفته بعد خروجه من السجن قد يكون سبباً في عودته لممارسة سلوكيات منحرفة مرة أخرى. وأشار القحطاني إلى أن الظروف المعيشية قد تجبره على العودة لممارسة هذه السلوكيات خاصة بعد أن يكون عاطلاً عن العمل، وبالتالي فإن هذا الإجراء قد يزيد من المشكلة، لهذا يجب احتواء هذا المواطن من خلال إعادته إلى وظيفته أو تأمين وظيفة أخرى تساعد على انخراطه في المجتمع ليكون نافعاً لأسرته ووطنه. مسؤولية مشتركة

وبين القحطاني أن هذا الأمر يعد مسؤولية مشتركة بين الجهات الحكومية والجهات التي تقوم بمناصحة الشخص لمساعدته في القضاء على كل الأفكار التي قد تؤدي إلى انحرافه سلوكياً.

مشيراً إلى أن مركز الأمير محمد للمناصحة قام بالدور الذي من أجله أسس قبل نحو 10 أعوام، وأن الأحداث الإرهابية التي وقعت مؤخراً في المملكة وارتكبها عدد من الأشخاص ممن كانوا قد خضعوا للمناصحة في أوقات سابقة، اعتبرهم القحطاني أنهم لا يمثلون سوى 10% من الأشخاص الذين استفادوا من البرامج التي يقدمها المركز، وأن هذه النسبة القليلة لن تؤثر على أداء المركز.

تغيير الانحراف

وبين القحطاني أن البرامج التي يقدمها المركز تعتمد على تغيير الانحراف السلوكي والفكري والإسهام في إعادة هؤلاء الإرهابيين إلى جادة الصواب مع السعي وراء دمجهم في المجتمع، وقد تم مناصحة كثير ممن تأثروا بهذه الأفكار، وقد نجح المركز في مساعيه، ولكن هؤلاء الذين ارتكبوا هذه الأعمال الإرهابية مؤخراً قد غرر بهم من جديد عبر بعض الوسائل الإعلامية والعقائدية.

تعاون الجميع

وألح القحطاني على أن المركز يحتاج إلى دعم من جهات أخرى، فهو لن يؤدي رسالته على النحو المرجو، خاصة أن الأشخاص الذين يمارسون هذه الأعمال يملكون توجهات فكرية مخالفة بسبب تأثرهم بالمجتمع والبيئة التي يعيشون فيها. مؤكداً أن مركز الأمير محمد للمناصحة يعتبر من المراكز المعروفة على مستوى الشرق الأوسط؛ لهذا فهو قادر على احتواء جميع السعوديين المنضمين للجماعات الإرهابية سواء في جيش داعش أو النصرة أو غيرهما في حال رجوعهم من مناطق الصراعات.

وقال: موضوع المناصحة هي تجربة تدعمها وزارة الداخلية ممثلة بوزير الداخلية نفسه. وقد أثبت المركز ذلك عندما قام بتغيير أفكار عديد من الإرهابيين الذين عادوا من الخارج.

تعزير المركز

وأشار القحطاني إلى أن جميع المنضمين للجماعات الإرهابية سوف يخضعون للمناصحة؛ لأنها أمر حتمي وضروري لمساعدة هؤلاء الإرهابيين في تعديل أفكارهم التي ألحقت الضرر بالمتلكات العامة والخاصة. ويضيف: يجب تعزيز رسالة مركز الأمير محمد للمناصحة لكي يتمكن من تأدية مهامه. بالإضافة إلى أن وزارة الداخلية سوف تتعامل مع من يخالف القوانين التي وضعتها لمحاربة الإرهاب بحسب القانون الصادر بمكافحة الإرهاب من خلال إصدار الأحكام المناسبة حسب التهمة المنسوبة إليه. مصلحة الفرد

د. صلاح السقاء

الدكتور صلاح بن أحمد السقاء أستاذ علم النفس الرياضي والنمو والتطور البدني في جامعة الملك سعود قال: في أي دولة يكون فيها لوائح وأنظمة وقوانين يستطيع من خلالها الفرد تأمين لقمة عيشه، والتعامل مع الحياة وفق هذه الأنظمة. مشيراً إلى أن النظام الذي وضعته الدولة للتعامل مع هذه الفئة هو لصالح الفرد نفسه، ومن ثم المجتمع، ومنها العقاب والثواب، ولهذا فإن العقاب يعد جزءاً من عملية الإصلاح ويسهم في تقويم الفرد.

التغيير إلى الأحسن

وبين السقاء أن المجتمع بشكل عام والدولة بشكل خاص حريصان على تقويم أبنائهما دائماً، من خلال دمج أي شخص يعاني من انحرافات سلوكية من خلال تأهيله وإرجاعه إلى جادة الطريق. وبين السقاء أن الفرد هو من يستطيع تغيير سلوكياته إلى الأحسن، وقد يكون ذلك بمشاركة من المجتمع، ولكن الأهم أن يملك هذا في قرارة نفسه، ولا يركز على المفاهيم التي قد تؤدي به إلى أفعال وسلوكيات خاطئة. وأشار السقاء إلى أن برنامج المناصحة يعد من البرامج المتكاملة التي تأخذ في الاعتبار كل العوامل المناسبة سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو المادية. وقال: لم يأت هذا البرنامج من فراغ، بل وُضع من قبل متخصصين وبعناية تامة، ولكن الأهم هو كيف نسخر هذا البرنامج التأهيلي المناسب الذي يعيد الفرد إلى حاضنة المجتمع.

إعادة التأهيل

وأوضح السقاء قائلاً إن الأمر المهم في هذا السياق هو كيف يتم إعادة تأهيل هذه الفئة وإرجاعها لما كانت عليه في السابق، وربما يكون هناك عدد قليل من المنحرفين لا تنفع معهم المناصحة، ولكن بشكل عام فقد أثبت البرنامج نجاحه، ولهذا نرى عدداً من الدول ممن أشادوا بالبرنامج، وما حقق من نجاحات يعرفها الجميع.

تعديل السلوك

وبين السقاء أن البيئة التي يعيش فيها الفرد هي الدفاع الأول لتعديل السلوك، خاصة أننا نعلم بأن كثيراً من هؤلاء المنحرفين تأثروا ببعض السلوكيات التي اكتسبوها من تعايشهم مع أناس غير فاعلين في بيئتهم التي يعيشون فيها، وبالتالي أصبح من السهل رجوعهم مرة أخرى إلى هذه السلوكيات المشينة. موضحاً أن إدماج الفرد في المجتمع يعد أمراً خاصاً بالفرد نفسه وبالمجتمع، ولكن للبيئة المحيطة بالفرد أهمية ودوراً كبيراً في مساعدته على التأهيل، لكنه أشار في نفس الوقت إلى أهمية تنمية مهارة الصبر لدى الفرد، في أن يلتحق بالتدريب ويرجع لأحضان المجتمع، ومن ثم يكون عضواً منتجاً. ملمحاً إلى أن هذا التدرج في بعض الأحيان قد يستغرق وقتاً، فمن الصعب أن تقتنع الناس والبيئة المحيطة بهذا الفرد واعتدال سلوكه في فترة قصيرة.

تقديم الفرصة

فيما قال أ.د. عبدالله بن عبدالرحمن عبدالقادر عضو المجلس العلمي للجمعية العالمية للكوارث الكونية في ألمانيا واستشاري أول تشوهات القلب الخلقية والقسرة الكهربائية إن الأهم في هذا الأمر هو إعطاء هؤلاء الأفراد الفرصة مرة أخرى للمشاركة والبناء مع بقية أفراد المجتمع؛ لأن ذلك سوف يسهم في تعديل سلوكياتهم المنحرفة وبالتالي عودتهم للجادة الصحيحة مرة أخرى، خاصة أنهم عندما كانوا يمارسون هذه السلوكيات قد ضلوا الطريق وابتعدوا عنه كثيراً، بل إن بعضهم كان يشعر بأنه هو الطريق الوحيد وخياره الذي لا يمكن التنازل عنه.

إيقاع العقاب

وأشار عبدالقادر إلى أن هؤلاء الذي يرجعون لجادة الصواب ويتماشون مع الأنظمة والقوانين التي حددتها الدولة ينبغي علينا كمجتمع الوقوف معهم وتذويهم مع ما يتناسب مع متطلبات الحياة بالنسبة إليهم، أما الذين يُعتقد بأن كل أساليب المناصحة التي انتهجت معهم لم تفلح في تعديل سلوكياتهم فيجب اتباع الأنظمة التي حددتها الدولة من خلال ممارسة العقاب الذي يسهم في تعديل الانحرافات والمعتقدات التي في مخيلتهم. وهو ما يسمى بأخر العلاج الكي.

أكد لـ "سبق" أنه تم رصد ضعف وتدني للخدمات الطبية "القحطاني" لآبد من محاسبة المتسبب في وفاة "سولاف" وتعويض ذويها

المصدر: جريدة سبق الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/gVtgde>

علي حفول - سبق - نجران :
قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني لـ "سبق" إنه تم رصد ضعف وتدني للخدمات الطبية في نسبة كبيرة من المرافق الصحية في المملكة سواء على مستوى الكوادر الطبية المؤهلة أو متطلبات نجاح علاج المريض من توفر للأسرة والمعدات الطبية والأدوية على الرغم من التوجيهات السامية ودعم خادم الحرمين الشريفين للقطاع الصحي في المملكة بميزانيات كبيرة.
وأضاف القحطاني أن التقصير في حصول المريض على العلاج المناسب في الوقت المناسب وفي المكان المناسب ما زال قائماً كما أن معالجة الأخطاء الطبية ما زالت دون المأمول، مشيراً إلى أن ما تعرضت له "سولاف" يأتي في هذا المجال والجمعية تتابع موضوعها وحسب ما يتوفر من معلومات أن هناك تحقيقاً بدأ بشأن حقيقة ما حدث لها.
وأكد أنه لا بد من محاسبة المتسبب وتعويض ذويها في حاله ثبوت الخطأ حيث إن قضيتها كما هو معلوم يحكمها نظام مزاوله المهن الصحية والذي يحدد الإجراءات الواجب اتباعها حتى صدور حكم بشأنها ونأمل من الجهات المعنية أن تقوم بواجباتها في هذا الشأن.



• داعشيات "تزوجن من سعوديين قتلوا في سورية يبحثن عن أهالي أطفالهن

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - ناصر بن حسين
ادّعت «داعشيات» في سورية والعراق بأنهن كنّ متزوجات من سعوديين قُتلوا في معارك التنظيم الإرهابي في البلدين، وأنهن أنجبن من هؤلاء السعوديين. وحاول بعضهن التواصل مع أسر أزواجهن للتكفل بأبناء أولادهم. (المزيد)
وعلمت «الحياة» أن الجهات الرسمية السعودية تسعى إلى إعادة الأطفال إلى ذويهم في حال ثبت فعلاً أنهم أبناء لمواطنين سعوديين، وحفظ حقوقهم الإنسانية. ونشر تنظيم «داعش» الإرهابي أخيراً إعلانات عبر حسابات متعاطفين مع فكره المتطرف، تطالب بالمساعدة في البحث عن أهالي شبّان سعوديين قُضوا بعد تفجيرهم أنفسهم في سورية والعراق، أو في عمليات قتالية أخرى، من أجل إبلاغهم بأن زوجات آبائهم القتلى أنجبن أطفالاً، وعليهم الحضور لتسلمهم.

وقال المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الشدي لـ«الحياة» إن الشبان السعوديين الذين التحقوا بالتنظيمات الإرهابية «قلّة»، لكنه أوضح أنه لا يملك إحصاءات في هذا الصدد. ولفت إلى أنه «لا يمكن اعتبار من هم دون الـ 18 أطفالاً». وأشار إلى أن وزارة الداخلية تعاملت مع الشبان السعوديين والأطفال بـ«نشاط كبير».

وأشار المستشار القانوني الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري لـ«الحياة»: «إن ذهاب الشبان السعوديين إلى مناطق النزاعات والمشاركة في التنظيمات الإرهابية شيء، وإنجابهم أطفالاً من نساء أجنبيات مشاركات في التنظيمات الإرهابية شيء آخر». وأوضح أنه «لا يجب علينا الخلط بين الجانبين»، لافتاً إلى أن ذلك «لا يمكن التنبؤ به ومستقبله من دون التأكد من صدقيته». وأكد أن هناك «حالات أثبتت، وسعت المملكة لاستعادة الأطفال»، لافتاً إلى أن «الجانب الإنساني يغلب على النظامي في مثل هذه الأمور»، مشيراً إلى أنه في هذا السيناريو «حقوق الطفل الذي والده سعودي، وتزوج أجنبية وفجر نفسه تعتبر مكفولة».

وقال رئيس الدائرة الإعلامية في وزارة الخارجية السفير أسامة نقلي لـ«الحياة»: «إن السؤال حول أوضاع الأطفال من أبناء سعوديين موجودين في مناطق النزاع ومشاركين في تنظيمات إرهابية كبيرة لا يمكن الإجابة عليه في الوقت الحالي». ولفت إلى ضرورة «الرجوع إلى السفارات والإدارات في الوزارة». وأشار إلى أنه لا يمكن تحديد ما إذا كان هناك تحرك من الوزارة أو نية مستقبلية لاستعادة هؤلاء الأطفال.

7 تدابير حكومية لحماية الطفل

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 27 صفر 1436 هـ - 19 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=209240&CategoryID=3

الرياض: أحمد عامر
عزز نظام "حماية الطفل" أحقية الصغير بزيارة أحد الوالدين أو الاتصال عليهما في أي وقت ومتى شاء حال انفصال الزوجين عن بعضهما، كما حظر مشاركات الأطفال في السباقات والنشاطات الرياضية، أو الترفيهية التي يمكن أن تعرضهم للخطر.
وكشفت مصادر مطلعة لـ "الوطن" أن اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل التي أقرها مجلس الوزراء سيتم إصدارها من قبل وزير الشؤون الاجتماعية بعد التنسيق مع وزارات الداخلية، والتربية والتعليم، والصحة، إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن إحدى المواد نصت على أن هيئة التحقيق والادعاء العام هي من تتولى التحقيق في مخالفات أحكام النظام وإقامة الدعاوى أمام المحكمة المختصة.
وأضافت أن "النظام أقر سبعة تدابير يتوجب على الحكومة فعلها لحماية الطفل منها رفع معاناة الصغار الذين يعيشون في ظروف صعبة كالأطفال المتنازع عليهم، وأطفال الشوارع والمشردين، وضحايا الكوارث والحروب، ووقاية الصغير من خطر التلوث البيئي، وأيضا تأمينه من الإصابات الناتجة من حوادث المركبات وغيرها، ودعم نظام الصحة المدرسية، ليقوم بدوره الكامل في مجال الوقاية والإرشاد الصحي".
وأشارت المصادر إلى أن "التدابير تضمنت أيضا وقاية الأطفال من الأمراض المعدية والخطيرة، وضمان حقهم في الحصول على تعليم مناسب، وأخيرا القيام بدور فاعل وبناء في مجال الوقاية والإرشاد الصحي والتوعية بحقوق الطفل وبخاصة فيما يتعلق بصحته وتغذيته.

مفوضية حقوق الإنسان: المملكة تشهد تقدما إيجابيا وتفاعلا

دوليا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=209575&CategoryID=5

الدمام: هند الأحمد
أكد الممثل الإقليمي لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط الدكتور عبدالسلام سيد أحمد أن تقو صيم الأمم المتحدة للمملكة في مجال حقوق الإنسان يشير إلى وجود خطوات إيجابية كثيرة ومتقدمة، وقال في تصريح إلى "الوطن"، "إن اهتمام المملكة الملحوظ بقضايا حقوق الإنسان وتفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي يؤيدان إلى تقديم خطوات إيجابية على المستوى العالمي".
وكانت هيئة حقوق الإنسان في فرعها بالمنطقة الشرقية عقدت أخيرا بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، برنامجا تدريبيا بعنوان "تدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان"، الذي يأتي ضمن باقة تدريبية تقدمها المفوضية في إطار التعاون القائم بين المملكة ممثلة في هيئة حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
وضم البرنامج عددا من الجلسات وورش العمل والبرامج التدريبية، ويأتي البرنامج في سياق الأهداف الطموحة لهيئة حقوق الإنسان في بناء القدرات الوطنية اللازمة في مجال حماية وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان في المملكة واستهداف

البرنامج القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، وقد نفذ كل من مكتب المفوض السامي وهيئة حقوق الإنسان سلسلة من الأنشطة تمثلت في تنظيم ورش عمل حول نظام الحماية في الأمم المتحدة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان واستراتيجية مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وكشف الممثل الإقليمي لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط الدكتور عبدالسلام سيد أحمد في تصريح إلى "الوطن" أن إقامة مثل هذه الدورات التدريبية في المملكة يأتي نتيجة لمذكرة التفاهم بين الجانبين في تدريب القطاع الحكومي والخاص على آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، منوهاً إلى أن هذا البرنامج التدريبي يمثل إحدى الركائز الرئيسة لبرنامج التعاون الفني بين الأمم المتحدة والمملكة ممثلة بمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان في المملكة.

وأشار إلى أنه من بنود مذكرة التفاهم بين الجانبين العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل على تعزيزها وحمايتها ونقل المعرفة إلى شركائنا السعوديين للاضطلاع بهذه المهمة في المستقبل القريب، موضحاً أن برنامج التدريب هذا هو أحد الأهداف الأولى التي اتفقت عليها المملكة والأمم المتحدة في سبيل تشكيل فريق وطني سعودي يعمل بشكل مهني على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وختم سيد أحمد تصريحه قائلاً "لكي يكون الفريق الوطني قادراً على القيام بمهمته، لا بد من المرور ببرنامج مكثف لبناء القدرات الذي يحتاج بالتأكيد إلى أكثر من مرحلة، لأننا نعمل على الاستمرار في مراحل البرنامج التدريبي اللاحقة مع الاهتمام بمواصلة العمل لتحقيق الهدف النهائي في تشكيل فريق وطني قادر على القيام والنهوض بحقوق الإنسان على المستوى الوطني السعودي".



322425 سعودية يتزوجن في عمر 15 سنة

• حقوق الإنسان: فتوى زواج القاصرات لا تتعارض مع معاهدة حقوق الطفل

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014م
<http://www.alsharq.net.sa/2014/12/22/1268164>

الدمام – ياسمين آل محمود

قال المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الشدي إن فتوى مفتي المملكة عبدالعزيز آل الشيخ بجواز زواج الفتيات دون سن الـ 15 عاماً لا تتعارض مع ما قامت المملكة بالتوقيع عليه في اتفاقية حقوق الطفل. وأضاف الشدي «إن الاتفاقية مرنة وتم التوقيع عليها مع التحفظ على ما يخالف الشريعة الإسلامية، وأن هذا يعد رأياً شرعياً لهم كامل الحق في تعميمه»، منوهاً إلى وجود جهود ودراسات وتوصيات من وزارة العدل بخصوص هذا الشأن، مؤكداً أن المملكة انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل عام 1996م بموجب الأمر الملكي رقم (م/7) وأوردت هذه الاتفاقية تحفظاً عاماً يتمثل في تنفيذ أحكامها بما لا يتعارض مع الشريعة، وانضمت إلى البرتوكول الملحق بالاتفاقية بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبرتوكول الآخر المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية». وكانت نتائج البحث الديموجرافي الأخير التابع لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات قد أظهرت أن مجموع عدد النساء اللاتي تزوجن في عمر 15 سنة بلغ 322425، واحتلت الرياض المرتبة الأولى بـ 80219، تليها مكة المكرمة 68517، ثم المنطقة الشرقية 50058، وعسير 23737، والمدينة 22474، وحائل 7205، وجازان 18945، والباحة 7988. وبينت نتائج المسح أن نسبة السعوديات اللاتي سبق لهن الزواج وتزوجن للمرة الأولى قبل عمر العشرين 45.2% مما يعني أن من بين كل 100 امرأة سعودية تزوجت هنالك 45 امرأة تزوجت قبل عمر الـ 20، وأظهرت النتائج أن متوسط عدد

المواليد الأحياء للمرأة السعودية التي بلغت عمرها الإنجابي هو 6 مواليد، ويعتبر هذا مقياساً متوسطاً للخصوبة التراكمية للنساء السعوديات. وأظهرت نتائج مسح استخدام وسائل تنظيم الأسرة أن نسبة السعوديات المتزوجات حالياً والمعرضات للحمل والإنجاب اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة بلغت 26% في فئة العمر من 15 إلى 19 لتصل إلى مستوى أعلى في فئة العمر من 20 إلى 35 بنسبة 30% وتنخفض إلى 26% في الأربعين.



حقوق الإنسان تحقق في قضية طفلة المنظار.. والصحة تتهرب

والد سولاف: لن أتسلم جثمانها حتى انتهاء التحقيق

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=209634&CategoryID=3

نجران: بدر عون

تتصلت الشؤون الصحية في منطقة نجران أمس من الإجابة عن أسئلة "الوطن"، وذلك حول ملابسات وفاة الطفلة "سولاف" التي انفردت الصحيفة بنشرها. ولم تتجاوب صحة المنطقة مع "الوطن" وقتها، في حين اكتفت إدارة مستشفى الملك خالد بالرد بعبارة واحدة هي "لا جديد".

وكانت الطفلة (ثلاثة أعوام) خضعت لعملية بالمنظار، وذلك لاستخراج خاتم معدني ابتلعت في منزلها، حيث توفيت بعد إجراء هذه العملية، وجه والدها اتهاماً للمستشفى بالتسبب في وفاتها.

وفي الوقت الذي أبدى والد الطفلة هادي فارس هنان استعداده للقاء أمير المنطقة الأمير جلوي بن عبدالعزيز لتقديم شكوى رسمية ضد وزارة الصحة، كشف عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي أن الهيئة رصدت الحالة، وتواصلت مع الشؤون الصحية لتزويدها بتقرير مفصل عن قضية طفلة المنظار "سولاف"، مطالبا بمعرفة أسباب الوفاة والإجراءات التي اتخذت في العملية. وأشار إلى أن الهيئة لا تزال تترقب الرد، مؤكداً أن أمير المنطقة مهتم بمتابعة مثل هذه القضايا وتقديم أفضل ما يمكن تقديمه للمرضى أو المتضررين في مثل هذه الحالات.

إلى ذلك تواصلت "الوطن" مع المتحدث الرسمي لصحة نجران محسن الربيعان الذي أفاد بأن ما يتعلق بالقضية تمت إحالته إلى إدارة مستشفى الملك خالد، وبناء على ذلك هاتفته الصحيفة المشرف العام على المستشفى الدكتور عبده الزبيدي الذي أفاد بأنه وحتى كتابة هذا الخبر لم يتضح أي شيء يتعلق بقضية الطفلة.

من جانبه، ذكر والد الطفلة سولاف أنه توجه صباح أمس إلى إمارة المنطقة بغرض لقاء الأمير جلوي بن عبدالعزيز، وذلك لشرح ما تعرضت له ابنته، موضحاً أن جميع المسؤولين في الإمارة تجاوبوا معه، وأنه أصر على عدم استلام جثمان ابنته التي لا تزال في ثلاجة الموتى.

وكانت "الوطن" قد نشرت أمس تفاصيل القضية تحت عنوان "سولاف.. أنقذها والدها فقتلها منظار الأطباء"، حيث أجريت عملية منظار للطفلة لاستخراج خاتم معدني كانت قد ابتلعت واستقر داخل المريء، وأن التقرير الطبي ذكر أن الطبيب المعالج حاول استخراج الخاتم، ولكنه لم يستطع مما زاد من معاناتها، وتبع ذلك أضرار عدة أدت إلى وفاتها. وشُخصت حالة سولاف في التقرير على أنها اشتباه بوجود ثقب بالمريء وتوقف قلبي أثناء عمل منظار لإزالة جسم غريب بالثلث العلوي بالمريء. ولا تزال أسرة الطفلة تنتظر النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في ملابسات الوفاة التي وجه بها مدير عام صحة المنطقة الصيدلي صالح المؤنس.

لجنة مكافحة جرائم الإتيار بالأشخاص تناقش واقع الاستقدام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141223/Con20141223742495.htm>

واس (الرياض)

ناقشت اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتيار بالأشخاص في اجتماعها الدوري برئاسة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، بحضور ممثلي الجهات الحكومية الأعضاء باللجنة، واقع الاستقدام وما قد يصحبه من مشكلات. وأوضح الأمين العام للجنة بدر بن سالم باجابر أنه تم خلال الاجتماع في مقر الهيئة بالرياض استعراض الموضوعات ذات العلاقة بأعمال اللجنة، واتخاذ القرارات اللازمة حيالها، وتمت دعوة رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام بمجلس الغرف السعودية سعد البداح والاجتماع به للتعرف على واقع الاستقدام وما قد يصحبه من مشكلات. يذكر أن اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتيار بالأشخاص مشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء المقرر رقم 244 بتاريخ 1430/7/20 هـ ويرأسها رئيس هيئة حقوق الإنسان، وتضم في عضويتها ممثلين من وزارات الداخلية، الخارجية، العدل، الشؤون الاجتماعية، العمل، الثقافة والإعلام، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان وللجنة أمانة عامة تعد الجهاز التنفيذي لها.



الفوزان: القائل باستحلال الخمر من أحق الناس وأجهلهم.. وغره حلم ولاية الأمر (فيديو)

المصدر: جريدة أخبار 24 الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/196841>

قال عضو هيئة حقوق الإنسان الشيخ عبدالعزيز الفوزان، إن الدين أصبح حمى مباحاً لكل دعي ودخيل، وبات من لا يعرف أركان الصلاة يطعن في القضايا الكبار، مشيراً إلى أن هؤلاء غرهم حلم ولاية الأمر عليهم. وأبدى خلال استضافته ببرنامج "فتاوى المرأة" الذي يبث على قناة المجد، استياءه لازدياد وتيرة المتحدثين في أمور الشرع بغير علم، فيبيح أحدهم الغناء أو يبيح الاختلاط أو يُعرض على ترك الحجاب أو يتكلم بجواز شرب الخمر، مضيفاً أن هؤلاء جمعوا بين الجهل وبين الجرأة على حدود الله. وأشار إلى أن كثيراً منهم لم يتكلموا إلا بغية الشهرة والنفاق، فمثلهم كمثل الأعرابي الذي بال في ماء زمزم قديماً ليذكره الناس، قائلاً إن هؤلاء لو لديهم القليل من الفطنة لما نشروا هذا الكلام. ووجه الفوزان تساؤلاً للقائل بحل الخمر أين أنت من الآية الكريمة: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْوَاجُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)؟ واعتبر الفوزان الكاتب المصرح باستحلال الخمر من أجهل الناس وأحمقهم، إلا أنه تجرأ على دين الله رغم النصوص الصريحة في تحريم الخمر، محذراً من أن هذه التوافه التي تُطرح بالإعلام هدفها شغل الناس وأن هذه من الفتن بالمجتمع المسلم.

• رؤية حول التعليم“ محاضرة للدكتور الثنيان بمنتدي العُمري الثقافي

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م
<http://www.al-jazirah.com.sa/2014/20141224/fe12.htm>

الجزيرة - المحليات:

يستضيف (منتدي العُمري الثقافي) سعادة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الثنيان، الأمين العام لمؤسسة الرياض الخيرية للعلوم، ونائب رئيس مجلس أمناء جامعة الأمير سلطان الأهلية، وكيل وزارة التربية والتعليم -سابقاً- في محاضرة بعنوان: «رؤية حول التعليم» يديرها سعادة الدكتور/ عبدالعزيز بن عثمان الفالح، مدير مكتب التربية والتعليم بشمال الرياض سابقاً، وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، وذلك مساء يوم السبت القادم 5 ربيع الأول 1436 هـ. الموافق 27-12-2014م بعد صلاة العشاء بمقر (منتدي العُمري الثقافي) بحي الفلاح بمدينة الرياض.

ودعا (راعي المنتدى) الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم العُمري أستاذ السيرة النبوية وعضو المجلس البلدي بمدينة الرياض المثقفين والأكاديميين ورجالات التربية والتعليم والإعلام لحضور هذه الأمسية التربوية التي يقدمها أحد رجالات التربية والتعليم ممن لهم باع في الحقل التربوي والتعليمي.



• حقوق الإنسان“ بعسير تقيم ورشة تعريفية باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/1006807>

تنومة - سعيد معيض

أقامت هيئة حقوق الإنسان - فرع عسير - مؤخراً ورشة عمل تثقيفية بعنوان (التعريف باتفاقية القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة)، وقد افتتحت الجلسة بكلمة للدكتور هادي اليامي عضو مجلس الهيئة والمشراف العام على فرع عسير، وتناولت فيه أوراق العمل المقدمة لحقوق المرأة في القانون الدولي، ومن خلال اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري، وحقوقها في المملكة والتي قدمها الدكتور إدريس نجيم، وحضرت من تعليم النماص رئيسة قسم توجيه وإرشاد الطالبات الأستاذة فاطمة عبدالله العمري مسؤولة اللجنة في الإدارة ومشرفة الإرشاد الأستاذة عائشة ظافر الشهري، وحضر الورشة عدد من الإدارات التعليمية وجهات أخرى كجامعة الملك خالد والشؤون الاجتماعية.

الإسلام والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض السبت 28 صفر 1436 هـ - 20 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1005232>

عبدالرحمن بن عبدالرحيم الشريف

جاءت خطبة الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من السنة العاشرة للهجرة النبوية الشريفة لتمثل خطاباً رسمياً وكونياً إلى البشرية جمعاء، فكانت بمثابة إعلان عالمي لحقوق الإنسان وواجباته، إذ تضمنت تلك الخطبة الخالدة مبادئ راسخة توجب حماية حقوق الإنسان جُمعت في ضرورات خمس، الدين والنفس والعقل والمال والنسل، أعلنه خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبدالله -عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم- وعلى رغم عمومية الخطاب إلا أن فيه مساحة كبيرة لحقوق الإنسان حيث تضمنت خطبته -صلوات الله وسلامه عليه- الأسس المنظمة لحقوق الإنسان، ويأتي في مقدمتها حق الحرية في الحياة وحق المال فقال: (يا أيها الناس إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا من شهركم هذا في بلدكم هذا). ثم أعلن صلوات الله عليه عن حقوق المرأة في الحياة الكريمة فقال: (يا أيها الناس إن لنسائكم عليكم حقاً وإن لكم عليهن حقاً، فاتقوا الله في النساء واستوصوا بهن خيراً)، ثم أعلن عن حقوق المساواة ونبذ التمييز العنصري بكل صوره وأشكاله فقال صلوات الله عليه (يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وأدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم).

والمأمل لهذا الخطاب، عزيزي القارئ، يجده موجهاً للناس كافة، ولم يقتصر على المسلمين فقط بل هو خطاب للبشرية بأسرها، ليقول إن هذه هي القيم الإنسانية للإسلام هذا هو الإسلام الدين الحنيف القويم الذي يتضمن شرع الله ومن أصدق من الله حديثاً؟ كيف لا وقد كرم الله الإنسان، فقال تعالى (ولقد كرّمنا بني آدم). (الإسراء 70) دون تخصيص لعرقه أو جنسه أو دينه، ووقف رسول البشرية لحنّازة يهودي، دون أن يسأل عن ملته أو لونه، ليبين سبب وقوفه بقلب رحيم (أليست نفساً)، فالنفس البشرية مكرمة في الإسلام، مما يبين عظمة هذا الدين الذي جاء رحمة للعالمين مؤمنهم وكافرهم، أسودهم وأبيضهم، دين الرحمة والسماحة والرفقة بالبشرية وغيرها من الكائنات، فلم يقتصر الإسلام على حق الإنسان فقط بل تجاوز إلى أبعد من ذلك فللدواب والحيوانات حقوق وللطريق حقوق وللشجر والحجر حقوق فكل من يرتبط بهم ويتعامل معهم الإنسان لهم حقوق، هذا هو الإسلام نظم الحياة تنظيمًا دقيقاً رائعاً، بُني على الحقوق والواجبات، ليعيش الإنسان حياة سعيدة هانئة في رحاب الله وطاعته، وليتحقق العدل والمساواة بين الناس.

فلا شك أن لهذا الدين العظيم الفضل في تأكيد حقوق الإنسان، التي تمثل جميع الأمور المادية والمعنوية، كما أن هذا التأكيد مثل تحولاً كبيراً بمقاييس العصور السابقة التي ظهرت فيها أبشع انتهاكات حقوق الإنسان في أصقاع الأرض، وعن كل الحضارات من قتل ووأد واستعباد وتمييز وإهانة، فجاء الإسلام مُخلصاً للإنسان من تلك الانتهاكات وضامناً له العيش الكريم لكونه ولد حراً مكرماً مؤهلاً للاختيار، والاعتقاد، والإسلام لا يفرق بين المسلم وغير المسلم بالحقوق كالحق في الحياة والكرامة والملكية والعدل والمساواة.

كما أنّ الأخلاق العربية تأبى الظلم وتأنف منه، فحلف الفضول (590م) كان في مكة قبل الإسلام، حين تحالف عدد من القبائل العربية في ذي القعدة وتعاهدوا وتعاهدوا ليكونون يداً واحدة مع المظلوم على الظالم، حتى يؤدي إليه حقه، وقد شهد هذا الحلف نبي الهدى صغيراً حيث قال لقد شهدت مع عمومتي حلفاً في دار عبدالله بن جدعان، ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت، فديننا العظيم وأخلاقنا العربية تأبى الظلم والذل وتحت على نصرة المظلوم وتحفظ للإنسان كرامته وتصونها، فحقوق الإنسان منحة وهبها لنا الخالق عز وجل والاعتداء عليها جريمة. وصحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رضوان الله عليه والدول الإسلامية على مدى العصور والأزمنة حافظوا على حقوق الإنسان ورعوها وتمتعت الأقليات في رحاب الدولة الإسلامية بالحرية والعدل والمساواة، فحقوق الإنسان في الإسلام ليست مواظ أخلاقية بل أوامر تشريعية، ملزمة التطبيق، بخلاف الإعلانات والبروتوكولات والمواثيق التي لا يزال معظمها في مرتبة التوصيات.

وبعد الحروب الدامية التي أنهكت البشرية، ولا سيما الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م) والحرب العالمية الثانية (1941م-1945م). صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م ليحول حقوق الإنسان من أخلاقيات ومثل إلى قيم قانونية تمنح الإنسان الحق في ممارسة إنسانيته بحرية لا تعتدي على حريات الآخرين، ثم مر العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين بعدة تحولات شملت مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع ما رافقها من حروب وأزمات وانتهاكات لحقوق الإنسان في شتى أنحاء المعمورة، مما جعل جهود المجتمع الدولي تتضافر لحماية حقوق الإنسان ونشرها ثقافتها، وهي جهود تسهم في حال تطبيقها بعدالة وموضوعية في إنقاذ الإنسان مما يواجهه من ويلات وانتهاكات كثيرة.

وقد أسهمت المملكة العربية السعودية في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكان لها دور فاعل في تعديل نصوصه ليكون وثيقة عالمية مقبولة. إذ كانت المادة الأولى منه مصوغة على هذا النحو: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين.. وقد وهبهم الطبيعة عقلاً وضميراً.. فطالب وفد المملكة برئاسة الملك فيصل -رحمه الله- وكان حينها وزيراً للخارجية بتعديل هذه المادة من خلال عضوية عدد من الدول المسلمة والعربية وغيرها في الأمم المتحدة، فأصبحت بتوافق الآراء "يولد جميع الناس أحراراً متساوين.. وقد وهبوا عقلاً وضميراً"

ولقد صادقت المملكة على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأصدرت الكثير من الأنظمة التي لم تأت لتسد فراغاً كان موجوداً -بفضل ما للشريعة من شمولية- بل لتزيد من فاعلية أعمال حقوق الإنسان وآلياتها والاستفادة من تقنيات العمل في هذا المجال.

وانطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية التي من أهم مقاصدها حماية حقوق الإنسان واحترام كرامته ولمواكبة مقتضيات العصر، ارتأت المملكة إنشاء جهاز متخصص يُعنى بحقوق الإنسان ويحميها ونشر ثقافتها إلى جانب أجهزة الدولة الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني، فأنشأت هيئة حقوق الإنسان في عام 1426هـ لتكون جهة حكومية مستقلة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفق المعايير الدولية ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

في الختام، ما أود أن أقوله أن فكرة حقوق الإنسان ليست فكرة غربية مستوردة دخيلة على ثقافتنا، بل إن حقوق الإنسان قيم أصيلة جاء بها الإسلام قبل قرون من إعلان ميثاق مبادئ حقوق الإنسان، فهي تربية دينية حث عليها ديننا بكل قوة لأنها من الأسس المهمة لهذا الدين الحنيف التي تخضع للثواب والعقاب دنيوياً وأخروياً، كما أن مسؤولية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ليست مسؤولية حكومية فحسب بل تقع علينا كأفراد ومجتمع.. والله الموفق.



هيئة حقوق الإنسان وتشخيص الإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع أول 1436هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006558>

عبدالعزیز بن عثمان الفالح

كثيرة هي الأنظمة والقوانين والدساتير ومن قبلها وبعدها التشريعات السماوية التي تحت وتحض على الابتعاد عن العنف وعن الإيذاء سواء ما كان منه مادياً أم معنوياً، أو ما كان حسياً أو لفظياً، وحتى بالإشارة أو الإيماءة، أو من همز ولمز، ولكن يبقى التطبيق والامتنال للتشريعات. وبمبادرة من هيئة حقوق الإنسان أقامت ندوة للتعريف بنظام الحماية من الإيذاء ودور الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تطبيقه، تزامناً مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الموافق للعاشر من ديسمبر إذ من أهداف هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية لكونها هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، حيث كانت رسالتها وفق خطتها الإستراتيجية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع المجالات وفقاً للمعايير الدولية ونشر الوعي

بها والإسهام في ضمان تطبيقها وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولذا تبلورت رؤيتها بأن تكون هيئة حقوق إنسان مبادرة ورائدة، ومن نتائج تلك الرسالة والرؤية:

* أن أصبح احترام حقوق الإنسان مكوناً أساسياً من الثقافة والممارسة الوطنية.

* إقامة شراكة مجتمعية فاعلة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها.

حيث إن من أهم أدوار هيئة حقوق الإنسان وفق نظامها التأكيد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومنها تطبيق نظام الإيذاء.

وما إقامة ندوة الحماية من الإيذاء في 1436/2/18هـ الموافق 2014/12/10م إلا لتشخيص الإيذاء وسبل الوقاية منه من الجهات ذات العلاقة سواء من وزارة الشؤون الاجتماعية، أو الصحة، والعدل، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية ممثلة بالشروط، بالإضافة إلى مشاركة دولية حيث شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في رؤيتهم حول الإيذاء وسبل مكافحته، وقد كانت الأوراق المقدمة في غاية الأهمية الساعية إلى نشر ثقافة مكافحة الإيذاء وبيان عوره وسبل التخلص منه سواء أكان على مستوى الأفراد أم الجماعات أم الجهات التنفيذية، وقد قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية ورقة عمل حول دور وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال حماية المرأة من الإيذاء أوضحت خلالها تعريف الإيذاء وجهود وزارة الشؤون الاجتماعية في مكافحته، والفئات التي ترعاها، وهم: الطفل والمرأة، وأوضحت الورقة كذلك الدور الوقائي والتوعوي والتشخيصي والعلاجي، وكان للأمن العام ورقة أوضحت الأسلوب الأمثل لعلاج الإيذاء والتصدي له من خلال هواتفهم الساخنة: (1919) و(999) و(1611111) على مدار الأسبوع، وكان أثر وزارة العدل واضحاً في هذه الندوة حيث أبانت عن افتتاح محاكم للأحوال الشخصية التي تهتم بالقضايا الأسرية واعتماد نظام البصمة في التحقق من هوية المرأة، وتخفيف التجاوزات والاستغلال والتوجه بفتح المجال أمام المرأة للعمل في المرافق العدلية، وإنشاء مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم، وإجراء الدراسات حول قضايا العنف في المحاكم والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، وأما وزارة التربية والتعليم فسعت في ورقتها إلى إيضاح مفهوم التربية على حقوق الإنسان إذ إن ذلك المعول عليه سواء من المعلم أو المتعلم وهما القادران على تحقيق ذلك المبدأ العظيم والإسهام في مشروع الحد من إيذاء الأطفال في التعليم العام وذلك تفعيلاً لنظام حماية الطفل من الإيذاء والذي صدر في 24 محرم 1436 هـ ومن أبرز ملامح النظام حماية كل من هو دون الثامنة عشرة من عمره سواء أكان إهمالاً أو غيره والتأكيد على مشروع دعم خط مساندة الطفل في إطار التعاون المشترك مع برنامج الأمان الأسري الوطني ومشروع السلامة الشخصية لمرحلة رياض الأطفال. وكان دور هيئة التحقيق والإدعاء العام بارزاً في هذه الندوة وذلك في إنفاذ نظام الحماية من الإيذاء والتي أوضحت الإجراءات الخاصة بالتعامل مع واقعة الإيذاء وأسلوب تلقي البلاغات عن وقائع الإيذاء، والأفعال المكونة لجريمة الإيذاء وهو الاستغلال والإساءة النفسية وغيرها من الإساءات البدنية والجنسية، وأوضحت معنى الولاية، والسلطة، والمسؤولية، والعلاقة الأسرية، والإعالة، والكفالة، والوصاية، والتبعية المعيشية، كما أوضحت العقوبات المترتبة على جريمة الإيذاء، وأوضحت وزارة الصحة في ورقتها دورها في التعامل مع حالات العنف والإيذاء سواء على مستوى مراكز حماية الطفل من العنف والإيذاء بالمستشفيات حيث اعتمدت 41 مركزاً لحماية الطفل من الإيذاء والجهود التي بذلتها بتدريب العاملين في مجال الحماية من العنف والإيذاء، وكان لجمعية مودة الخيرية وقفة في هذه الندوة حيث أوضحت من خلالها المهام الممكن تقديمها من قبل منظمات المجتمع المدني لتفعيل نظام الحماية من الإيذاء والمشاركة بتقديم الخدمات اللازمة لضحايا الإيذاء سواء الخدمات العاجلة أو الأجلة وتقديم المشورة للموذي، كما قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تجربتها حول مكافحة الإيذاء وسبل الوقاية منه.

ختاماً: إن الإيذاء استعمال متعمد للقوة المحسوسة أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع بحيث يؤدي إلى حدوث (أو احتمالية حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان. وهذا ما تسعى هيئة حقوق الإنسان في محاربته والتخلص منه ونشر ثقافته حتى يكون المصد الوافي من العنف وأخطاره.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو «شورى»: «النقل» عمقت مشكلة «تنقل المرأة»...

واقتصادي: لدينا مليون «سائق»

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 27 صفر 1436 هـ - 19 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الخبر - ياسمين الفردان

نفى عضو في مجلس الشورى السعودي، مناقشة ملف قضية قيادة المرأة السعودية في المجلس، مؤكداً أن الملف «لم يُفتح رسمياً خلال العامين الماضيين بشكل رسمي». وقال العضو الدكتور فهد بن جمعه لـ«الحياة»: «إن البدء في تطبيق قانون القيادة سيتبعه إضافة وتعديل بما يتناسب مع وضع المرأة في المجتمع».

وأعتبر ابن جمعة، وزارة النقل «سبباً في جزء كبير من المشكلة». وقال: «لو كانت المواصلات متاحة على أقل تقدير للطبقات ذات الدخل المحدود لخف الزحام، حتى لو لم تتمكن المرأة من القيادة في الوقت الحالي»، لافتاً إلى أن «مترو الرياض» المزمع إنشائه «سيحل جزءاً كبيراً من هذا العائق»، مطالباً وزارة الشؤون الاجتماعية بـ«التكفل بمصاريف سائقي العائلات ذات الدخل المحدود تحت سقف خمسة آلاف ريال».

وقال عضو مجلس الشورى: «الإحصاء الذي يتعلق بعدد السائقين في السعودية والصادر عن وزارة العمل، سيكون بناء على تصنيف السائقين بحسب المهنة. وهذا الرقم لا يشمل السائقين الذين يحملون إقامات بمهن مختلفة، وذلك يعني أن الرقم الحقيقي أكبر من المعلن».

وأضاف: «إذا هُيئت البنية الأساسية لقيادة المرأة السعودية ستدخر كل عائلة نحو 40 ألف ريال كانت تُصرف على السائقين، وسيزاح عن الوطن هم ما يزيد عن 900 ألف وافد بمهنة سائق».

وطالب إدارة المرور بـ«فرض الصرامة داخلياً من خلال رفع المخالفات والبدء في إنشاء محاكم مرور، والبدء بتدريب المرأة في العمل بقواعد المرور، وإدراج المرأة في مدارس تعليم القيادة، حتى لو لم تمنح الرخصة في الوقت الحالي، وإيجاد نظام سريع لمساعدتها في حال تعطلت».

بدوره، أكد المحلل الاقتصادي عضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور فاروق الخطيب، أن الوقت الحالي مناسب للاستغناء عن دفع فاتورة العمال الباهظة بمخاطرها على كيان البلد والأسرة. ورأى الخطيب أن الاستغناء عن العمالة الوافدة سيحسن من اقتصاد البلد بشكل كبير، مستدركاً: «بالنظر إلى الأموال المحولة إلى الخارج فهي فلكية، وبحسب الإحصاءات الصادرة أخيراً تقدر بنحو 130 بليون دولار سنوياً، ويقدر عدد العمالة بـ 10 ملايين وافد، بينهم ما لا يقل عن مليون سائق»، مطالباً بإخضاع تلك الأموال للرقابة، وعمل توازن في عملية الاستقدام، لتوفير فرص عمل لأبناء الوطن. ومن هنا أجد أن ترشيد استقدام العمالة بصفة عامة، والعمالات بصفة خاصة، أمر ضروري جداً.

وأشار إلى أن بعض الأسر تتباهى بعدد السائقين لديها. فيما وجد البعض تجارة مربحة في التأشيرات، على رغم أن ذلك يعتبر مالاً حراماً، ومن الناحية الاقتصادية فالاستغناء عن هذا الرقم الكبير من السائقين سيخفف الزحام في الشوارع، وسيمنع تحويل هذا الرقم الفلكي للخارج، والانتفاع به في الوطن، وكذلك سائقي التاكسي، الذين يمثل وجودهم خطأ كبيراً في شوارعنا، في ظل عدم وجود تسعيرة ثابتة لهم.

ودعا الخطيب الجهات المختصة إلى تكثيف تصحيح أوضاع العمالة بشكل مستمر، واشتراط صحيفة خالية من السوابق للعامل، وكذلك فرض شروط في النظافة، إذ يضم البلد 179 جنسية، واصفاً سلوك غالبية السائقين بـ«الوحشي والإجرامي»، وأنهم سبب في تشويه صورة البلد، مضيفاً أن قيادة المرأة السيارة بعد تهيئتها، تحل جزءاً كبيراً من القضية، ويفترض أن يحدث ذلك بعد تهيئتها من جميع الجوانب، وسيكون أكثر أمناً لرب الأسرة على أسرته من سائق يهدد كيانها، وتكون تحت رحمته، بجانب فرض قانون يضمن للمرأة الحماية، كما يحدث في الدول المجاورة لمنع تعرضها للأذى.

يذكر أن وزارة العمل استقبلت خلال النصف الأول من العام الماضي نحو 174.826 طلب تأشيرة لاستقدام سائقين خاصين للمنازل. وبلغت تأشيرات السائقين الخاصين خلال العامين السابقين 663.529، منها 304.189 في العام الماضي، و 359.340 في 2012. فيما بلغ عدد اقامات السائقين الخاصين التي تم تجديدها بحسب المديرية العامة للجوازات حتى 27 رجب الماضي، 255.074 إقامة.



154 موظفاً مفصولاً من «التربية»: خطأ إداري» حرماناً وظائفنا وحقوقنا

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 صفر 1436هـ - 20 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - محمد الداود

طالب موظفون مفصولون من قطاع التربية والتعليم، بإلغاء قرار فصلهم «المفاجيء». وكانت وزارة التربية والتعليم قررت فصل أكثر من 154 موظفاً إدارياً بعد نحو عامين ونصف العام من تعيينهم، مبررة بأن توظيفهم كان «خطأ إدارياً»، إذ تم قبولهم بشهادة «الدبلوم» على المرتبة السادسة. فيما تنبّهت الوزارة لهذا الأمر، وقررت فصلهم مباشرة من دون سابق إنذار، بذريعة أن المطلوب شغل هذه الوظائف الإدارية بحملة البكالوريوس فقط. فيما هم يحملون «الدبلوم». إذ لم تطابق الوزارة شهادات الإداريين الذين تم تعيينهم على هذه الوظائف.

وكشف المفصولون أنهم تلقوا «تهديدات» بعدم تسلم راتبهم الأخير «ما لم نوقع على أوراق الفصل». فيما اعتبرت الوزارة الرواتب التي استلموها «مكافآت»، نتيجة العمل في هذه الخدمة. كما كشف الموظفون المفصولون بأنه لم يتم تسجيلهم في مصلحة معاشات التقاعد. كما لم يتم احتساب أعوام الخبرة، أو شهادة خدمة في الوظيفة، فضلاً عن إخلاء طرف أو حقوق مالية، «ولا نستطيع إعطاءكم شيئاً»، بحسب ما نقله أحد المفصولين عن موظفي الوزارة.

وعين الموظفون على دفعات، آخرهم 74 موظفاً، في مختلف إدارات التربية والتعليم، على وظيفة «مساعد إداري». بيد أنهم تفاجؤوا بخطابات «الفصل»، بحجة «عدم الحصول على المؤهل الجامعي المناسب». وأكدوا أن بياناتهم لم تتغير منذ تسجيلهم وصدور القرار، ما اعتبروه تأكيداً على أن «شهادة الدبلوم التي يحملونها مناسبة لشغل هذه الوظائف».

وقال حسين المسباح، وهو أحد المفصولين من إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية، لـ «الحياة»: «كنت أعمل بالقطاع الخاص في وظيفة ممتازة، وتسلمت منتصف 1434هـ، رسالة نصية، توضح أنه تم تعييني في إدارة التربية والتعليم بالشرقية (يحتفظ بالرسالة). ويجب عليّ أن أراجعهم خلال أسبوع من تاريخه، فقامت بمراجعتهم فوراً، مصطحباً معي أصل شهادتي العلمية، وهي دبلوم إدارة مكتبية من كلية الجبيل الصناعية، فتم أخذ الصور من موظف في قسم الملفات بإدارة شؤون الموظفين. وقام بالمطابقة وأخذ الصور وأعطاني نموذج طلب توظيف، فقامت بتعبئته كما أعطاني الكشف الطبي لعمله في مستشفى حكومي. وأجريت الفحص. وقالوا النتيجة بعد أيام، فاتصلت بالإدارة، وأخبرهم بأنني عملت الفحص، والنتيجة بعد أيام، فهل أراجعكم عند تسلمها من المستشفى؟ فقالوا: تعال الآن. ورجعت لهم في اليوم ذاته. وأبلغوني أنه تم توجيهي للمدرسة التي سأعمل فيها».

وأضاف المسباح: «باشرت العمل في إحدى مدارس الجبيل، وكانت الإجراءات سريعة جداً على غير العادة. ولم أكن وحدي، بل كانت مجموعة كبيرة من المواطنين الذين تم تعيينهم. ووَجَّهنا في اليوم ذاته كل إلى مدرسته»، مردفاً: «عملت في المدرسة مساعداً إدارياً. وكنت أتسلم راتبي شهرياً، بعد استقطاع التقاعد. كما غيرت الوظيفة في الأحوال المدنية إلى «موظف حكومي». وتم ضم خدمة التأمينات الاجتماعية إلى معاشات التقاعد».

بيد أن قرار الفصل جاء بعد عامين ونصف العام من ممارسة العمل. وقال المسباح: «تفاجأت بعدم إيداع راتبي الشهري، فراجعت مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية، لأستعلم عن سبب إيقاف راتبي. ولم أكن وحدي، فأبلغنا أنه «تم إيقاف راتبكم، لأنكم عيّنتم على وظائف لا تستحقونها، لأنها مخصصة لحاملي البكالوريوس، وشهاداتكم «الدبلوم». وسيتم تسليمكم راتبكم، بشرط أن توقعوا على تعهد «توقف عن العمل»، وإلا لن نسلمكم الراتب». وذكر أيضاً أن «هذا القرار صادر من وزارة التربية والتعليم، ونحن منفذون فقط، وعليكم مراجعتهم للتظلم».

وتم إيداع الراتب في حسابات الموظفين المفصولين بعد توقيع التعهد بالتوقف عن العمل بيومين. وأردف حسين: «راجعنا مدير شؤون الموظفين والمدير العام لإدارة التربية والتعليم في الشرقية. ولكنهما لم يقدمنا لنا شيئاً»، مضيفاً: «هذه المشكلة لم تكن وليدة الساعة، بل حدثت قبلها في مناطق عدة، إذ تم فصل 154 موظفاً، لأنهم يحملون «الدبلوم». وهذه الوظائف لحاملي «البكالوريوس». ولجؤوا إلى ديوان المظالم. ورفعوا قضية على وزارتي التربية والتعليم، والخدمة المدنية. ولكن الحكم جاء لمصلحة الوزارتين. واستأنف المفصولون، ولكن الحكم كان نفسه». وذكر أن عدداً من المفصولين «قابلوا أمير الرياض، ووعدهم خيراً لمعالجة هذا الأمر».

«التربية»: وثائق الموظفين

لم تدقق قبل استكمال قرارات التعيين

> حصلت «الحياة» على وثائق صادرة من المدير العام للشؤون الإدارية والمالية في وزارة التربية والتعليم، تفيد بفصل الموظفين «بعد أن لاحظت وزارة الخدمة المدنية أن الأسماء المرسلة لشغل الوظائف الإدارية المحدثة في المرتبة السادسة، ممن تم تعيينهم بالأمر الملكي الكريم، الذي تم بناء على نتائج المفاضلة وفق ما دونه المتقدمون لشغل هذه الوظائف على موقع «الخدمة المدنية». ولم يتم تدقيقها، للتأكد من توافر الدرجة الجامعية في التخصص قبل استكمال إصدار قرار التعيين أو المباشرة من طريق وزارة التربية والتعليم.

وأشار المدير العام للشؤون الإدارية والمالية إلى أنه راجع الوزارة «بعض الخريجين ممن لم يتم توجيههم أو لم يتجاوزوا اختبار «القياس»، يدعون أن هناك مواطنين من الذين تم ترشيحهم يحملون درجات غير الجامعية، مثل الكليات المتوسطة، علماً بأن هذا الوظائف معتمدة بالمرتبة السادسة، ما يعني اقتصارها على حاملي الدرجة الجامعية».

وأكد ضرورة «مراجعة قرارات التعيين ومسوغاتها، للتأكد من توافر الدرجة الجامعية في التخصص ذاته الذي دونه الخريجون، والرفع باسم أي معين يكتشف بأنه لا تتوافر لديه الدرجة الجامعية، لإلغاء تعيينه من خلال الوزارة».



«بارقة أمل» تحفظ دماء «المعلمات».. ونسيت «المعلمين»

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 صفر 1436هـ - 20 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - عمر الضبيبان

حل بمثابة بارقة أمل، صحيح أنه لا يقضي على المشكلة تماماً، لكنه يحد من نزف الدماء المستمر عبر عقود على طرق أصبحت مسجاة بدماء المعلمات اللاتي تحولت أحلامهن بالعمل في أكرم المهن البشرية إلى كوابيس تطل على المجتمع الذي بات يرى بناته يموتن في سبيل الوصول إلى مدرسة.

ويأتي قرار وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل القاضي بتخصيص دوام المعلمات اللاتي يباشرن مهامهن في القرى والمناطق النائية إلى ثلاثة أيام أمس، بعد أن تشربت الطرق بدماء معلمات شابات كان همهن الأول إيصال العلم لقرى لم يتسن لأهلها الالتحاف بغطاء المدن. «أقبل رأس والدتي قبل خروجي إلى مدرستي فلا أعلم إن كنت سأعود أو لا..» هكذا تعبر المعلمة فاطمة العبيد التي قدر لها أن تكون في إحدى السرايا العديدة التي تشد رحالها يومياً إلى مدارس تبعد عن منازلها قرابة 300 كلم.

وتقول العبيد في حديثها لـ«الحياة»، إن الطرق الوعرة تمثل الهم والهاجس الأكبر، «فنحن نستقل مركبة غُتمت بالستائر، ولا نرى طريقنا ولكن نسمع قعقة الإطارات في الحفر التي ملأت الطرق، وكانت وسيلة صبرنا هي محاولة إيناس بعضنا بعض بتجاذب الأحاديث». ولم يتطرق قرار الوزارة إلى أية آلية تختص بتغيير وضع المعلمين الذين يشدون رحالهم يومياً إلى تلك المناطق النائية، كما يقول المعلم سعود السعيد لـ«الحياة».

ويؤكد السعيد معاناة المعلمين أيضاً من سوء الطرق التي يمرون عليها، مضيفاً: «سبق أن عايشت فقدان أحد أصدقائي الذي توفي في طريقه إلى مدرسته التي تبعد عن مكان استقراره نحو 180 كيلومتراً».

ولا يكاد ينقضي أسبوع إلا وتتخلله حادثة أو أكثر وضحيته معلمات على أحد طرق البلاد، ويكون سبب الحادثة إما إهمال قائد أو مقاول، إذ وقعت في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي حادثتان مرورتان، أسفرت الأولى التي وقعت

بالمخوة في منطقة الباحة (جنوب غربي المملكة) عن وفاة ثلاث معلمات وإصابة ست أخريات، بينما أدت الحادثة الثانية إلى وفاة معلمتين على أحد الطرق الواصلة بين مدينة تبوك والمحافظات والمراكز التابعة لها.



الأحساء: • جمعية" تطلق فعاليات اليوم العالمي للإعاقة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014 م

[اضغط هنا](#)

الأحساء – حسن البقشي ، الرياض - «الحياة»
افتتحت مساء أمس فعاليات اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة 2014، تحت شعار «التكنولوجيا من أجلهم» في مجمع العثيم، وتستمر ثلاثة أيام، فيما أوضح عضو مجلس الشورى رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور سعدون السعدون أن الاحتفالية السنوية باليوم العالمي للمعاقين تأتي تعزيزاً لفهم القضايا المرتبطة بالعجز، لذا اهتمت جمعية المعاقين بالأحساء بهذا اليوم وجعلت منه عرساً توحيوياً وثقافياً للمجتمع الأحسائي من حولها من أجل ترسيخ القضايا المطروحة وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول الإعاقة.

وأوضح السعدون أن اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى زيادة الوعي بحقوقهم ومشاركتهم في المجتمع بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وإلى تحقيق المكاسب التي يمكن جنيها من إدماج المعاقين في شتى مجالات الحياة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم ومع تعاظم ثورة المعلومات والانتشار الكبير في استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلومات والتواصل الاجتماعي أصبح من الضروري الاستفادة من هذه المستحدثات في التعاطي مع سبل الحياة لذوي الإعاقة؛ لما لها من مميزات عدة وأثر كبير في دمجهم من جهته، اعتبر عضو مجلس الإدارة عبدالرحمن الموسى نجاح هذه الفعالية وهذا الإقبال الكبير سواء من المرتادين أم المتطوعين إنما ينم عن تعاظم الوعي المجتمعي تجاه قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، مبدياً إعجابه بأركان المعرض التي بدت متجددة في الطرح والتنوع والأسلوب. مشيراً إلى أن الجمعية قد دأبت سنوياً على تنظيم هذه الفعالية التي تلقى تجاوباً طيباً من جميع شرائح المجتمع، وتحظى باهتمام المسؤولين في وطننا الغالي، وأن المعرض لهذا العام جاء مواكباً شعاره «التكنولوجيا من أجلهم»؛ إذ إن الزائر يكتشف وبحق كيف أن التقنية الحديثة قد ساعدت الأشخاص ذوي الإعاقة في حياتهم، وكيف أن تسخيرها في شتى مجالات الحياة قد بات أمراً ملحاً تستدعيه ضرورة العصر. وأوضح مدير (450 برامج التدريب والتوظيف والتعليم) خالد السليم أن الخدمات التدريبية والتوظيفية المقدمة من الجمعية استهدفت مستفيداً للعمل في المؤسسات والشركات الخاصة، كما شهد الركن توقيع عقود عدة لأشخاص من ذوي الإعاقة مع مؤسسات خاصة عدة تمثلت في مستشفى موسى التخصصي والشامي سنتر للسيارات وشركة البداية للمقاولات، وحول برنامج التعليم في الجامعات والكليات والمعاهد.

وأشار السليم إلى أن إجمالي أعداد المستفيدين من البرنامج بلغ 246 مستفيداً من الطلاب الذين قامت الجمعية بتقديم المساعدات والتسهيلات كافة لالتحاقهم بالجامعات واستكمال مسيرتهم التعليمية، كما نوه إلى برامج تدريبية عدة قدمتها الجمعية لجميع فئات الإعاقة كدورة تعليم لغة الإشارة لموظفي بنك الرياض، وبرنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة ودورة صيانة الحاسب الآلي ودورة المعاملات الإلكترونية ودورة تصميم صفحات الإنترنت ودورة كيفية استخدام التقنية الحديثة للكيف وغيرها من الدورات التي استفاد منها 313 مستفيداً. وقال: «عدد الأجهزة التعويضية التي تم صرفها بلغ 397 جهازاً، إضافة إلى ركن مركز السمع والكلام التابع للجمعية بإشراف الأخصائية سامية طاهر وسارة البكر، والذي تم افتتاحه أخيراً لاستقبال حالات تأخر الكلام عند الأطفال وعيوب النطق وضعف السمع والتخلف العقلي والتلعثم، إذ يقدم خدمات التشخيص وتقويم الحالات كما يقدم برامج فردية لكل حالة ويستقبل الإناث من عمر ثلاثة أعوام فيما فوق والذكور من عمر ثلاثة إلى عشرة أعوام». وأشار مدير العلاقات العامة والإعلام بالجمعية عبدالرؤف الخوفي، إلى أن الجمعية تعزز قضايا الوعي المجتمعي تجاه الإعاقة، إذ اشتمل الركن على الخدمات الإعلامية والتوعوية التي تقدمها الجمعية من تنفيذ المطبوعات والمجلات والمنشورات التوعوية وإسهامه في إقامة الفعاليات والبرامج المصاحبة للأيام العالمية في جميع مجالات الإعاقة، إضافة إلى التواصل والتعاون مع الجهات الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية، وأشار الخوفي إلى أن الجمعية بصدد إطلاق تطبيقها الأول للأجهزة الذكية، بعد أن تم إطلاق

النسخة الثالثة لموقع الجمعية على الإنترنت . وحوى المعرض ركناً خصص للاستقطاع الشهري تحت شعار «قليل دائم خير من كثير منقطع»، بالإضافة إلى ركن خاص بـ «التكنولوجيا في حياة الصم».

.. و مجمع الشؤون

الاجتماعية في الدرعية يحتفل بـ «فعاليات»

> احتفل مجمع الشؤون الاجتماعية في الدرعية باليوم العالمي للإعاقة 2014، ضمن فعاليات متنوعة برعاية محافظ الدرعية الأمير أحمد بن عبدالله بن عبد الرحمن.

وأوضحت الشؤون الاجتماعية أمس، أن أبناء مركز التأهيل الشامل في الدرعية قدّموا فقرات متنوعة، كما تم تقديم عرض مرئي لما تم إنجازه من خلال برنامج الرعاية النهارية لخدمة شريحة كبيرة من ذوي الاحتياجات الخاصة في منازلهم بهدف ربط المعوق بأسرته، وتخفيف أعباء التنقل على الأسر. وأشارت إلى أن الأمير أحمد بن عبدالله افتتح خلال الحفلة الموقع الإلكتروني لمجمع الشؤون الاجتماعية في الدرعية، والذي سيتمكن من خلاله ذوو الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم من حجز المواعيد للحصول على الخدمات، والتعرف على شروط ومتطلبات أية خدمة، وناقش المحتفلون سبل تطوير ورقي الخدمات المقدمة للمعوقين.

من جهته، قدم محافظ الدرعية الأمير أحمد بن عبدالله شكره الجليل للمسؤولين بوزارة الشؤون الاجتماعية، بخاصة الوزير سليمان الحميد والقائمين على الحفلة على الجهود المبذولة لتقديم أفضل الخدمات.

بدوره، أكد مدير مجمع الشؤون الاجتماعية في الدرعية ماجد الذكر أنهم يبذلون قصارى الجهد للوصول إلى أقصى درجات النجاح في خدمة أغلى الفئات.



• الشورى: «توصية • خفض الخصوبة» تعود للواجهة بـ • تشجيع

الرضاعة!»

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري

علمت «الحياة» أن لجنة الإسكان والمياه في مجلس الشورى السعودي تبنت توصية جديدة لتشجيع «الرضاعة الطبيعية»، عوضاً عن خفض معدل الخصوبة الوارد في «الوثيقة السكانية»، ما اعتبره بعض الأعضاء تحايلاً على قرار المجلس في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي الرفض رأي اللجنة بغالبية كبيرة. (للمزيد)

وعلى رغم الجدل الذي سبق التصويت على اللجنة المطالبة بخفض الخصوبة في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أسقطت التوصية مع تنبيه من رئيس المجلس كي لا يعود مؤيدوها بتوصية تحمل المعنى نفسه. وكان معظم أعضاء المجلس أصدوا رأي وزارة الاقتصاد والتخطيط الداعي إلى ضرورة خفض معدل الخصوبة والمباعدة بين الولادات. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، إن تشجيع الرضاعة الطبيعية حل يغني عن الدراسات التي اعتمدت عليها الحكومة، وإن المحور التاسع في الوثيقة مبني على دراسات توضح أن النمو السكاني المتزايد أضحى مؤرقاً من الجوانب كافة، «ولذلك تقوم الوثيقة على استراتيجية خفض النمو السكاني».

وأفادت بأن الأعضاء اعتبروا رأي اللجنة متناقضاً وأنه كلام إنشائي، كونها ترفض خفض الخصوبة والمباعدة بين الولادات، وتطلب تعديلها إلى التشديد على الرضاعة الطبيعية فقط، مضيفة: «وهذا الطلب محاولة للعودة إلى التوصية التي سبق أن رفضت بالإجماع». وأكدت المصادر أن التوجه العام في المجلس يمضي باتجاه إسقاط توصية لجنة الإسكان والمياه عند عرضها في جلسة غد (الاثنين).

ورصدت «الحياة» آنذاك رد فعل الأعضاء إثر انتهاء الجلسة، وتبين أن المؤيدين لخفض الخصوبة يعتمدون على إحصاءات دولية ومحلية موثقة تثبت أفضلية تنظيم النمو السكاني - وهو الرأي الذي اعتمدته الحكومة السعودية.

إنشاء 4 فروع إيوائية لحماية الأطفال المعنفين

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

وجه وزير الشؤون الاجتماعية سليمان الحميد بإنشاء أربعة فروع إيوائية لحماية الأطفال اللذين يتعرضون للإيذاء أو الإهمال، وإعداد اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل الذي أقره مجلس الوزراء أخيراً. وأوضح المدير العام للعلاقات العامة والإعلام الاجتماعي خالد الثبتي في بيان صحفي أمس، أن الوزارة ممثلة بوكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة تعمل حالياً على إعداد اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل الذي أقره مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن من أبرز ملامح نظام حماية الطفل تأسيسه لمنظومة حماية لكل شخص لم يتجاوز عمره 18 عاماً. وأفاد بأن نظام حماية الطفل يهدف إلى مواجهة الإيذاء بجميع صوره والإهمال الذي يتعرض له الطفل في البيئة المحيطة به، والتأكيد على حقوق الطفل التي قررتها الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها. ولفت إلى أن النظام نصّ على اعتبار عدد من الأفعال بمثابة إيذاء أو إهمال بحق الطفل، ومن بينها إبقاؤه من دون سند عائلي، وعدم استخراج وثائقه الثبوتية أو حجبها عنه أو عدم المحافظة عليها، وعدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة، والتسبب في انقطاع تعليمه، وسوء معاملته، والتحرش به أو تعريضه للاستغلال. وقال إن النظام يمنع استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحقيره، والتمييز ضده لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي، كما يمنع السماح له بقيادة المركبة من دون السن النظامية، ويحظر النظام تشغيل الطفل قبل بلوغه 15 عاماً.

وأضاف: «إن النظام يحظر في الوقت نفسه إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مُصنّف موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها بما يُزيّن له سلوكاً مخالفاً للشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة». وأكد أن النظام كفل للطفل الذي لا تتوافر له بيئة أسرية مناسبة مثل تعرضه للإيذاء أو الإهمال، حق الرعاية البديلة من خلال الأسر الحاضنة التي تتولى كفالته ورعايته أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية أو الأهلية أو الخيرية في حال لم تتوافر أسرة حاضنة تكفله. وذكر أن النظام يلزم كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال إبلاغ الجهات المختصة بها وفقاً للإجراءات التي ستحددها لائحته التنفيذية.



خالد الفيصل يعتمد تحسين مستويات أكثر من عشرة آلاف

معلم ومعلمة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 27 صفر 1436 هـ - 19 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1005008>

الرياض - محمد الغنيم

اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم تحسين مستويات (2430) معلما ومعلمة من الحاصلين على درجة الماجستير إلى المستوى السادس وتحسين مستويات (4200) معلم ومعلمة ممن يشغلون المستوى الرابع إلى المستوى الخامس، وتحسين مستويات (4366) ممن يشغلون المستوى الثاني من خريجي وخريجات معاهد المعلمين والكليات المتوسطة إلى المستوى الخامس، وتحسين مستويات (112) معلما ومعلمة إلى المستوى الرابع.

وتأتي قرارات التحسين وفقاً للجنة التي وجه سمو وزير التربية بتشكيلها في الشهر العاشر من عام 1435هـ لتطبيق الضوابط والشروط على المرشحين والمفاضلة بينهم على الوظائف المتاحة.

وفي مجال تحسين مستويات الحاصلين على الدبلومات والبيكالوريوس التربوي أو غير التربوي إلى المستوى الرابع والخامس؛ تم تحسين مستويات (4200) معلم ومعلمة ممن يشغلون المستوى الرابع درجة البكالوريوس (غير التربوي) إلى الخامس، بينما تم تحسين مستويات (4366) معلماً ومعلمة للحصول على المستوى الخامس ممن يشغلون المستوى الثاني من خريجي وخريجات معاهد المعلمين والمستوى الثالث من خريجي وخريجات الكليات المتوسطة. وبلغ عدد من استحقوا المستوى الرابع (112) معلماً ومعلمة ممن يشغلون المستوى الثاني من خريجي وخريجات معاهد المعلمين أو المستوى الثالث من خريجي وخريجات الكليات المتوسطة. كما سيتم التحسين إلى المستوى الرابع لأصحاب المؤهلات التعليمية عن طريق الانتظام كالانتساب أو الانتساب المطور ممن يشغلون المستوى الثاني من خريجي وخريجات معاهد المعلمين أو المستوى الثالث من خريجي وخريجات الكليات وعددهم (900) معلم ومعلمة، حيث سيتم النظر في تحسين مستوياتهم من التقدم على المفاضلات الوظيفية عبر نظام جدارة.

وعن طلب التحسين للمستويين الرابع والخامس ممن يشغلون المستويين الأول والثاني من محضري ومحضرات المختبرات المدرسية تقدم (795) معلماً ومعلمة ممن حصلوا على درجة البكالوريوس بالانتظام في تخصصات الفيزياء والاحياء (تربوي أو غير تربوي)، بالإضافة إلى (1400) معلم ومعلمة طالبوا بالتحسين للمستوى الرابع والخامس ممن يشغلون المستوى الثاني من محضري معامل الحاسب الآلي ممن يحملون البكالوريوس بالانتظام تربوي وغير تربوي حيث سيتم النظر في تحسين مستوياتهم حال توفر الوظائف الشاغرة. وحرصاً من اللجنة على التعامل المستقبلي مع تحسين المستويات؛ فقد تم التأكيد على أخذ موافقة مسبقة من وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية على الدراسة والتخصص والدرجة العلمية مع اجتياز المتقدم لاختبار كفايات بما لا يقل عن 80 درجة قبل اعطائه الموافقة على أن يحصل على المؤهل عن طريق الانتظام واجتياز الاختبارات المهنية في الإدارة المختصة.



لتكون مرجعية مستقلة ومنع الاجتهادات الفردية مقترح في الشورى لتشريع نظام لهيئة وطنية للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض السبت 28 صفر 1436هـ - 20 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1005186>

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
قدمت نائب رئيس اللجنة الثقافية والإعلامية بمجلس الشورى الدكتورة زينب بنت مثنى أبوطالب مشروعاً مقترحاً لتشريع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية وعلمت "الرياض" تأييد لجنة الأسرة والشباب بالمجلس للمقترح والتوصية بملاءمة دراسته عبر تقريرها الذي أجازته الهيئة العامة وأحالته ليعرض في غضون الأيام المقبلة على إحدى جلسات الشورى.

وشددت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى على أهمية وجود مرجعية مستقلة لها نظام موحد لتيسير أعمال المسؤولية الاجتماعية على أكمل وجه وإشراك عدد من الشركات في إنشاء مشروعات كبرى في مختلف المناطق، وأوضحت بأنها اجتمعت ببعض المختصين في هذا الشأن مما كشف لها وجود بعض الاجتهادات الفردية في هذا

المجال وعدد قليل من اللجان للمسؤولية الاجتماعية تعنى ببرامجها وأنشطتها وتقدم الخطط الاستراتيجية لقطاع الأعمال لتبني مفهوم هذه المسؤولية.



عبر توصية في الشورى لإعادة النظر في فئات المستفيدين: دعم الأمومة واستقرار الأسر الناشئة بتوجيه واستدامة • حافز" للعاطلات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1005571>

الرياض - عبدالسلام بن محمد البلوي
في توصية قدمها على التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية طالب الدكتور أحمد سعد آل مفرح بصرف "حافز" للأمهات عبر إعادة النظر في فئات المستفيدين والمستفيدات من البرنامج وتوجيهه بصفة دائمة نحو الأمهات العاطلات عن العمل دعماً للأمومة وحفزاً لاستقرار الأسر الناشئة.
وبرر العضو التوصية التي حصلت عليها "الرياض" بارتفاع كلفة المعيشة مقارنة بدخل الأسرة الناشئة وقصر مدة الدعم في برنامج حافز والآثار السلبية المترتبة على انتهاء الدعم قبل التوظيف خصوصاً بين الأمهات، وارتفاع اعداد الخريجات والباحثات عن العمل.
وشدد آل مفرح في مسوغات توصياته على الحاجة القائمة والمستدامة للأمهات اللواتي يخترن الأمومة، وضمان دخل ثابت مجزٍ لهن، والإسهام الإيجابي في تربية النشء في أحضان الأمومة الآمنة الدافئة، وتقليص الاعتماد على العائلات الوافدات والحد من آثارهن السلبية على تربية الناشئة إضافة إلى دعم وتعزيز برامج ومشروعات الدولة الخاصة برعاية الأمومة المختلفة.
ربط خدمات «هدف» للمؤسسات والأفراد بتصنيف تقررته التجارة والتعليم والصندوق د. ابن جمعة يطالب باختيار طرق دعم توظيف السعوديين في المنشآت التي لا ترغب في توظيفهم وأشار عضو اللجنة التعليمية إلى تذبذب آليات الدعم والحسومات والتوظيف خلال برنامج حافز وبالتالي الحاجة إلى إعادة النظر في فئات المستفيدين منه وتوجيهه للأمهات العاطلات.
لجنة الإدارة والمواد البشرية المعنية بتقرير أداء صندوق تنمية الموارد البشرية بدا وكأنها مقتنعة بوجاهة توصية العضو آل مفرح لكنها طالبت تأجيلها إلى تقرير الصندوق المقبل للعام المالي 351436 لمزيد من دراستها قبل أخذ رأي بشأنها. وأخذت اللجنة بتوصية إضافية للعضو عبدالعزيز الحرقان وطالبت الصندوق بالعمل مع وزارة التجارة والصناعة والجهات التعليمية لوضع تصنيف للمستفيدين من خدماته من المؤسسات والأفراد، وربط خدمات الصندوق المختلفة بهذا التصنيف، وستضع التوصية للمناقشة والتصويت المباشر بعد ذلك في جلسة غد الاثنين.
وفيما تراجع عدد من الأعضاء عن توصياتهم الإضافية على تقرير "هدف" رفض العضو فهد بن جمعة سحب توصيته وقرر أن يكون الحسم في قبولها التصويت تحت قبة المجلس حيث طالب الصندوق باختيار الطرق الأكثر فعالية لدعم توظيف السعوديين في المنشآت الخاصة التي لا ترغب في توظيفهم.

حماية نجران تستقبل معنفة مطلقة وتخرجها عروساً وتكفل بمصاريف زواجها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/1005650>

نجران - مريم الجابر
تمكنت دار الحماية الاجتماعية بمنطقة نجران إنقاذ سيدة وبناتها الثلاث وأختهم المطلقة وبناتها الاثنتين من عنف وإيذاء والدهن اللفظي والجسدي، واستطاع فريق الحماية حل مشكلة الفتاة المطلقة وإعادتها إلى زوجها والتكفل بمصاريف زواجها وسكنها مع زوجها في مقر عمله بمحافظة الخرج.
وأوضح "د. مضواح آل مضواح" مدير عام الشؤون الاجتماعية رئيس لجنة الحماية بمنطقة نجران أن فريق الحماية الاجتماعية تلقى اتصالاً من الشرطة تفيد فيه بتعرض أربع فتيات وطفلتين للإيذاء من قبل والدهن وطلب النجدة، ما دعاهن لإغلاق الأبواب عليهن، وأن الشرطة أخرجتهن من المنزل بالقوة، والأمر يتطلب تدخل فريق الحماية الاجتماعية، وعلى إثره باشر الفريق مهامه وأودعن دار الحماية الاجتماعية.
وذكر آل مضواح أن حالة هذه الأسرة كانت مسجلة لدى الحماية الاجتماعية منذ سنوات وأقفل ملفها آنذاك على كتابة تعهد من الأب بعدم إيذاء بناته وزوجته، إلا أن معاناة الأسرة استمرت، ما حدا بالزوجة إلى مغادرة المنزل والاستقرار في سكن يخصها بينما بقيت البنات الأربع مع والدهن.
وبين أنه بعد فتح ملف القضية من جديد بدأوا بحل مشكلة الابنة المطلقة وطفلتها، حيث تم الاتصال بطليقتها وسؤاله عن رغبته بإعادة طليقتها، فأبدى موافقته، وتم التواصل مع مديره بالعمل وأخذ إجازة له حتى يحضر لمنطقة نجران ويتم إجراءات عقد النكاح الجديد على زوجته السابقة التي كانت قد طلبت الطلاق وحصلت عليه من المحكمة الشرعية منذ ما يزيد على سنة بسبب ما تعرضت له من عنف وإيذاء، وتعهد فريق الحماية للفتاة بحمايتها من عنف زوجها ووالدها إن هي وافقت على العودة لطليقتها، وسيكون لها متابعة مستمرة من عضوات الفريق، وتم عقد النكاح بمكتب مدير عام الشؤون الاجتماعية مع وضع مؤخر صداق لها 30 ألف ريال.
وأشار آل مضواح، إلى أن حالة الزوج المادية السيئة كانت ستحول دون إتمام الزواج، الأمر الذي دفع فريق الحماية ومديرة الدار وبعض أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدد من أبناء المجتمع النجرائي إلى التكفل بمصاريف الزواج كاملة، والقسم الأكبر من أجرة وتأثيث المنزل الشرعي الذي اشترطته الزوجة مع زوجها حيث يستقر، رافضاً الإفصاح عن التكلفة التي وصفها بالكبيرة.
وقد احتفل مساء أمس بالفتاة وزوجها في أحد قصور الأفراح بالمنطقة بحضور والددة العروسة وأخواتها اللاتي سيعدن لدار الحماية إلى حين الانتهاء من معالجة قضيتهم.
وبين د. مضواح، أن معالي وزير الشؤون الاجتماعية سليمان الحميد في أولى توجيهاته على بذل مزيد من الجهد والاهتمام بالأسر التي وجدت الوزارة من أجلها، مضيفاً، أننا تلقينا إخطاراً من سعادة وكيل الوزارة عبدالله اليوسف بتوجيهات معالي الوزير، مضيفاً، أن نظام الحماية الاجتماعية صدر بمرسوم ملكي كريم، وأنه ينفذ بدقة ونسير في إصلاح ذات البين على خط متواز مع هذا النظام لحماية أفراد الأسرة من التفكك المؤدي في الغالب إلى المعاناة والجريمة والانحراف، وأن تضافر الجهود وعمل مؤسسات المجتمع كمنظومة واحدة في هذا الاتجاه يسهم بفاعلية في أمن المجتمع واستقراره وتطوره السليم.



مبادرة لـ "التوعية المرورية" تستهدف 5 ملايين طالب و500 ألف معلم

34 ألف مدرسة تستفيد من "الله يعطيك خيرها" بالمناطق

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 27 صفر 1436 هـ - 19 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

نايف الحربي - الرياض
نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم بدشن الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ نائب وزير التربية والتعليم المكلف بمبادرة "الله يعطيك خيرها" والتي تتبناها جمعية الأطفال المعوقين بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور في مدارس التربية والتعليم يوم الاثنين المقبل الموافق 22 ديسمبر الجاري، في مدرسة ابن بيطار الابتدائية بمدينة الرياض، وذلك ضمن برنامج شراكة المبادرة مع الوزارة.
ويأتي هذا التدشين ضمن سلسلة من الفعاليات والأنشطة التي تعتزم اللجنة التنفيذية للمبادرة تنفيذها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في كافة مدارس المملكة والبالغ عددها أكثر من 34 ألف مدرسة، وتضم أكثر من 5 ملايين طالب وطالبة، وأكثر من 500 ألف معلم ومعلمة، للتخفيف من أضرار الحوادث المرورية وتوعية النشء بأهمية الالتزام بقوانين وأنظمة القيادة الآمنة.
ويأتي برنامج الشراكة مع المبادرة بتوجيهات مباشرة من سمو وزير التربية والتعليم واهتمامه المباشر بتفعيل المبادرة في كافة القطاعات التعليمية التابعة للوزارة، لما لها من أهمية في التخفيف من أضرار الحوادث، وحماية الشباب والمجتمع من الممارسات السلبية في القيادة، ونظير ما تتكبده المملكة من خسائر كبيرة في الأرواح والاقتصاد، وضمن توجيهات سموه المباشرة أيضًا بتسخير كافة الإمكانيات لدعم "الله يعطيك خيرها" بهدف نشر التوعية والإرشاد حول القيادة الآمنة في كافة المراحل الدراسية.
يذكر أن "الله يعطيك خيرها" مبادرة وطنية توعوية تهدف للحد من الحوادث المرورية وتحديداً تلك التي تسبب الإعاقة لأصحابها، وتسلب الضوء على أهمية السلامة المرورية ودورها في الحد من الإعاقة لدى هذه الوسائل، بالإضافة إلى تعزيز الثقافة المجتمعية بالأنظمة المرورية، ومشاركة ذوي الإعاقة وأهاليهم معاناتهم الاجتماعية والاقتصادية في التعامل مع المعوقين من أبنائهم، والتعريف بالخسائر الاقتصادية والمجتمعية التي يتكبدها المجتمع نتيجة الإعاقة.



صحة مكة تحقق في شكوى مواطن ضد "مستشفى حكومي"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 27 محرم 1436 هـ - 19 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

عبدالرزاق البجالي - مكة المكرمة
تحقق الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة في شكوى مواطن ضد مستشفى النور التخصصي بدعوى الإهمال في علاج ابنه المريض وإخراجه دون النظر في حالته الصحية، وأوضح المتحدث الرسمي للشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة

عبدالوهاب شلبي أن والد المريض تقدم بشكوى لإدارة حقوق وعلاقات المرضى يتهم فيها مستشفى النور بالتسبب في تردي حالة ابنه.

وأضاف أنه على الفور تم التعامل مع شكوى المواطن وإحالتها لمساعد مدير المستشفى للخدمات الطبية مشيراً انه تم تشكيل لجنة للتحقيق في الشكوى وملايساتها. من جهته قال هليل سعيد والد المريض «عبدالله» لـ «المدينة»: ابني البالغ من العمر أربع سنوات من ذوي الاحتياجات الخاصة تعرض لكسر في عظمة الفخذ بتاريخ 17 / 1 / 1436 وعلى أثرها تم إدخاله مستشفى الليث العام ليتم تحويله على الفور لمستشفى النور بمكة حيث تم إجراء عملية له من حينها، وأخرج من المستشفى ليكتفوا باعطاءه مراجعة بتاريخ 2 / 2 / 1436

وأردف: راجعت بأبني في نفس تاريخ المراجعة المحدد ليتم الكشف الطبي عليه من قبل الطبيب المختص وطمأنني على صحة ابني بقوله: «كل شيء على ما يرام»

وأضاف والده: قبل موعد المراجعة المقررة في تاريخ 18 / 3 / 1436 شعرنا بأن الطفل يتألم مع وجود رائحة في مكان الكسر مما اضطرنا إلى مراجعة مستشفى الليث العام لقربه من مسكننا حيث أكد الأطباء وجود بروز في العظم وكذلك تعفن في مكان الكسر الأمر الذي دعانا أن نذهب به فوراً إلى مستشفى النور قبل موعد المراجعة ليتم تنويمه والكشف على حالته إلا أن الإهمال والتقصير قد طال المستشفى مع تدهور حالة ابني يوماً بعد يوم، معتبراً ما حدث لأبنة خطأ طبياً يجب محاسبة من تسبب في ذلك.



محاميات المملكة في برنامج ÷ تمكين القانونيات × بدبي

المصدر: جريدة المدينة السبت 28 صفر 1436 هـ - 20 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

المدينة-جدة

اختتم في دبي أمس البرنامج القانوني الثاني لإعداد وتمكين المحاميات والقانونيات، البرنامج عقد بقيادة وتنفيذ المحامية بيان زهران من السعودية والمحامية عذراء الرفاعي من الكويت، وسط حضور عدد من القانونيات بنحو سبعين مشاركة من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

وصرحت كل من زهران والرفاعي أن البرنامج وأوراق العمل تم تصميمه وتنفيذه وفق منهجية حديثة ومبتكرة تهدف لكسر أهم العوائق والتحديات التي قد تحول أمام عمل المحاميات بشكل عام لكي يستطعن التغلب على جميع الحواجز التي قد تقف أمامهن، مبينتين أن محاور البرنامج تهدف الى ترسيخ أهم الركائز التي تضيفي على عمل المحامي مميزات إضافية، وذلك من خلال تمكينهن بمهارات شخصية ومهنية للنجاح والتقدم بمهنة المحاماة .

وبينت زهران أن البرنامج تم تنفيذه للمرة الثانية بعد النجاح الذي حققه في انعقاده الاول بدولة الكويت وأضافت إن البرنامج استمر ثلاثة ايام شملت العديد من المواضيع القانونية والتطويرية والقيادية ابتداء من المهارات الشخصية لمهنة المحاماة الى إدارة وتأسيس مكاتب المحاماة وصياغة اللوائح والمذكرات والعقود القانونية ومهارات الترافع أمام المحاكم والدوائر القضائية.

وفي نهايته شاركت المحاميات في حل وتحليل قضايا قانونية من خلال محاكمة صورية .

كانوا يتخوفون من ضياع حقوقهم..

أمانة المدينة: حل مشكلة عمال النظافة وعودتهم إلى العمل

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 27 صفر 1436 هـ - 19 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141219/Con20141219741824.htm>

عبدالهادي الصويان (المدينة المنورة)

كشف أمانة منطقة المدينة المنورة في بيان أصدرته أمس أنها توصلت إلى حل الخلاف مع عمال النظافة الذين امتنعوا عن العمل صباح الاثنين الماضي وذلك بمشاركة مندوبين من مكتب العمل والشرطة، مشيرة إلى أنهم عادوا إلى عملهم. وأكدت في البيان أنه على إثر امتناع 2600 عامل للنظافة ورفضهم النزول إلى مواقع العمل حسب الخطة اليومية المتبعة تولي المسؤولون في الجهة المختصة بالأمانة مباشرة التحقيق لمعرفة أسباب المشكلة والسعي لمحاولة إنهائها لكي لا تؤثر سلباً على مستوى النظافة في الشوارع والأحياء، ومن خلال التحقيق تبين أن السبب الرئيسي لامتناع العمالة عن العمل هو تخوفهم من ضياع حقوقهم خلال فترة انتقال العقد من الشركة الحالية إلى الشركة الجديدة. وأشارت الأمانة إلى أنه على هامش ذلك تبين وجود ملاحظات أخرى ومطالبات للعمالية ينبغي مراعاتها في العقد الجديد، فيما أبدى العمال أيضاً تذمرهم من تأخر صرف مستحقاتهم الشهرية للشهر الماضي لمدة 5 أيام. ولفتت الأمانة في بيانها إلى أنه وبحسب الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات تم إبلاغ الجهات المختصة والمتمثلة في مكتب العمل والشرطة لمشاركة الأمانة في التعامل مع هذه المشكلة تحسباً لاحتمال تأخر معالجة الموضوع إلى الفترة المسائية، حيث باشرت الأمانة في تطبيق خطة الطوارئ التشغيلية المعدة في مثل هذه الحالات والتي تهدف إلى تغطية احتياج النظافة في المواقع الحرجة في أحياء المدينة المنورة، في حين توصلت اللجنة إلى العمالة الممتنعة في معسكر النظافة وتم إلزام المقاول بصرف رواتبهم المتأخرة. كما بينت الأمانة أنها تسعى في صياغتها للعقد الجديد مراعاة النمو العمراني والتعداد السكاني المتزايد خلال فترة العقد، حيث تم في هذا السياق تركيز مهام العقد الجديد على خدمات النظافة والتخلص الآمن من النفايات وتجديد المعدات العاملة واستخدام معدات حديثة وتقنيات متطورة.

اقترح بإنشاء مراكز متخصصة لعلاج الأمراض السارية

مواعيد المستشفيات تضاعف معاناة المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 27 صفر 1436 هـ - 19 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141219/Con20141219741849.htm>

فوز الغامدي (جدة)

ظل محمد (64 عاماً) المصاب بمرض في القلب بانتظار دوره لإجراء عملية قلب مفتوح في مستشفى عام في جدة لكن طال انتظاره ما اضطره للسفر إلى الخارج لإجراء العملية، ويعد سيناريو مريض القلب هذا واحداً من هواجس قوائم الانتظار الطويلة بالنسبة لمراجعي المستشفيات العامة.

وأجمع عدد من مراجعي المستشفيات في جدة أن المواعيد هم يضاعف معاناة المرضى، لافتين إلى أن بعضهم يطرق أبواب المستشفيات العامة للعلاج ثم يقف في طابور الانتظار إلى وقت ربما يصل إلى عدة أشهر.

وأوضحت أم فارس (أربعينية) أنها طرقت أبواب أحد المستشفيات للعلاج من مرض القلب وقالت «استغرق الموعد 9 أشهر وحين جاء الموعد استمرت الفحوصات أكثر من أسبوع؛ يوم للتخطيط وثلاثة أيام للتحليل الشامل والتخطيط ويوم للفحص والتشخيص، ومن ثم طلب مني الطبيب المعالج أن أنقص وزني وتم تحويلي لطبيب السمنة وحينما توجهت لعيادة السمنة كان الانتظار الذي استمر أكثر من عامين وهذا ما دفعني للعلاج خارج أرض الوطن رغم ظروف القاسية لكن استطعت أن أجمع تكاليف السفر والعلاج.

وفي السياق ذاته، قالت أم بندر التي تعاني خشونه في الركبة ومصابة بالضغط إنها ما زالت تقف في طابور الانتظار. وكان أبو محمد وصف حالة والده ومعاناته مع طول الانتظار حتى توفر طبيب مختص قائلا: بدأت صحة والدي تزداد سوءاً نتيجة لانتظاره طبيب المسالك، مؤكداً أن الطبيب المختص لم يحضر لمعالجة والده إلا بعد 4 ساعات من طلبه، مبيناً أن النزيف الذي لحق بوالده تسبب به الطبيب نتيجة لتأخره في مباشرة الحالة وعدم تدخله السريع في العلاج، إضافة إلى الأجواء الباردة داخل القسم، وانعدام المفارش المناسبة لكبار السن الذين لا يتحملون أعراض البرد.

وكشف الدكتور صالح الدقل رئيس قسم الجراحة في مستشفى الجامعة في جدة أن السمنة من الأمراض المنتشرة بكثرة في المملكة وعلى مستوى العالم، وإذا قلنا على أقل تقدير إن نسبة السمنة في المملكة ٣٠% وإن سكان المملكة على أقل تقدير ٢٠ مليون نسمة فهذا يعني أنه يوجد نحو 6 ملايين حالة بدانة، وهذا يعتبر عددا كبيرا مقارنة بعدد المستشفيات التي تقوم بإجراء هذه الحالات والتي تقارب ٢٠ مستشفى حكوميا و ٢١ مستشفى خاصا على مستوى المملكة وعدد الجراحين الذين يقومون بإجراء هذه العملية ٤٦ جراحا في المملكة لذلك أصبحت قوائم الانتظار للعملية طويلة ربما تصل إلى 4 سنوات، ومعظم الجراحين الذين يقومون بإجراء هذه العملية لديهم مرضى يعانون من أورام وأمراض جراحية أخرى قد يتم إعطاء الأولوية لها في قائمة العمليات، ويلاحظ أن قوائم الانتظار تطول في المستشفيات التي تقع في المدن الكبيرة مثل جدة والرياض والمنطقة الشرقية حيث أن هذه المستشفيات تغطي المرضى المتواجدين في هذه المدن والقرى المحيطة بها، وتعتبر هذه الحالات والعمليات من العمليات الدقيقة والمكلفة التي تحتاج إلى مراكز متخصصة ذات إمكانيات كبيرة وأطباء وجراحين مؤهلين لعلاج مثل هذه الحالات لتجنب مضاعفات العملية، واعتقد أن الحل لتقليل قوائم الانتظار الطويلة في إنشاء مراكز متخصصة لعلاج الأمراض الأكثر شيوعا في المجتمع مثلا أن يتم إنشاء مركز متخصص منفصل أو وحدة متخصصة في كل مستشفى لعلاج السمنة في كل مدينة يتضمن جميع التخصصات التي تقوم بعلاج السمنة مثل تواجد جراح مؤهل لإجراء هذه العمليات وطبيب باطنة وطبيب تغذية وطبيب أمراض نفسية وطبيب أشعة وطبيب تخدير وعناية مركزة ويتم تجهيز هذه المراكز بغرف عمليات وأسرّة وأجهزة تناسب مرضى السمنة والأوزان الثقيلة التي قد تصل إلى ٤٠٠ و ٥٠٠ كيلوجرام وتوفير ناد رياضي لتأهيل المريض قبل وبعد العملية وتوفير أدوات العملية الخاصة بهذه العمليات والتي قد تصل إلى ٢٠ ألف ريال لكل حالة، كما اقترح إنشاء زمالة تخصص دقيق في جراحة السمنة لتأهيل عدد أكبر من الجراحين لإجراء هذه العمليات، كما اقترح زيادة توعية المجتمع في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بعادات الأكل الصحيح وممارسة الرياضة وإنشاء نواد عامة في الأحياء لحث المواطنين على الرياضة كما اقترح تخصيص يوم للسمنة مثل يوم السكري ويوم سرطان الثدي.

وأضاف: أجرينا في مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز على مدى العامين الماضيين نحو ٤٠٠ عملية ونحاول خدمة المجتمع في علاج هذه الحالات.

واستطرد: لا يوجد شروط معينة للحصول على موعد قريب ونحاول علاج المريض حسب الدور كما نحاول إعطاء أولوية لبعض الحالات التي تحتاج لعلاج عاجل مثل المرضى ذوي الأوزان الثقيلة التي تفوق الـ ٢٥٠ كيلو وأكثر والذين يعانون من صعوبة في التنفس.

وعما أشيع في المجتمع أن هناك مرضى فارقوا الحياة قبل أن يحين موعد الانتظار قال: لا أذكر أن مرضى فارقوا الحياة قبل أن يأتي دورهم في العملية ولكن أغلب مرضى السمنة يعانون من داء السكري وارتفاع ضغط الدم وصعوبة التنفس وأمراض القلب وهم معرضون للوفاة في سن مبكرة مقارنة بالآخرين، ولكن يتواجد حالات قد نفاجأ بزيادة وزنهم بشكل كبير نتيجة الانتظار ويوجد بعض النساء من لديهن سمنة بسيطة لا تحتاج إلى إجراء عملية.

وعما إذا كان هناك أطباء أو مستشفيات تبالغ في مواعيدها قال:

الطب مهنة شريفة وأنا على يقين تام بأن جميع الأطباء يعملون على مساعدة مرضاهم قدر المستطاع وكثير من المستشفيات تبذل جهدا كبيرا في توفير الإمكانيات لعلاج هذه الحالات والمحاولة قدر المستطاع في تقليل قوائم الانتظار التي يعاني منها المرضى.

من جهته ذكر المتحدث الرسمي للشؤون الصحية في محافظة جدة عبدالرحمن الصحي أنه لاهلاقة للصحة في إشكالية المستشفيات التي تقدر لتنظيم المواعيد واحتكارها في بعد المدى وأوضح أن كل مشفى يتبع لمنظومته التابعة له ولها متحدثوها الرسميون بهذا الخصوص.

وبدوره أوضح مدير إدارة برامج علاقات المجتمع والمتحدث الرسمي في مستشفى التخصصي في جدة نجيب عصام يمانى أنه ما زالت هناك إشكاليات توفير الكادر الطبي والأسرة وقلة عدد المستشفيات في ظل تزايد العدد والكثافة السكانية ونتيجة للعوامل الطبيعية لعدد الحجاج والمعتمرين وجذبهم من كافة مسلمي دول العالم والذين من خلالهم انتشرت الفايروسات وتعددت الأمراض وتنوعت وتغيرت وهناك تغير في نمط الغذاء الذي أدى لارتفاع عدد المرضى وعدم استيعاب غالبية المستشفيات لهم أو تعطي بالأيام مواعيد حالات الطوارئ لعدم وجود اسره أو توفر الطبيب المعالج وعلى سبيل المثال تخصصي جدة يستقطب حالات من خارج جدة مما يعجز المستشفى في تنظيم المواعيد وجعلها بعيدة المدى وعدم توفر سرير نظراً لشغلها بالكامل وتكدس حالات المرضى والمراجعين. وطالب الدكتور يمانى من وزارة الصحة ممثلة في وزيرها الجديد حسم هذه الإشكالية وإصلاح الوضع الصحي.



سلم وسام فارس لقاروب وكاظم وهتون.. السفير الفرنسي لـ «عكاظ»:

إصلاحات جيدة للمملكة في الحريات وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 28 صفر 1436هـ - 20 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141220/Con20141220741868.htm>

ياسر المطيري (الرياض)

أكد لـ«عكاظ» السفير الفرنسي لدى المملكة السيد برتران بيزانسنو، أن بلاده تعترف بالإصلاحات الجيدة في الحريات وحقوق الإنسان بالمملكة، مشيراً إلى أن المرأة في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تحظى باهتمام وعناية.

وقال بيزانسنو عقب حفل في منزله أمس الأول قلد فيه نيابة عن رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا هولاند، وسام الاستحقاق الوطني برتبة فارس للمحامي ماجد محمد قاروب رئيس المحامين بالمملكة والدكتور رضا الكاظم نائب رئيس اليانس فرانسيز والدكتورة هتون أجواد الفاسي أستاذة التاريخ بجامعة الملك سعود والدكتورة هدى الحليسي عضوة مجلس الشورى «للمرأة دور مهم في المجتمع السعودي».

من جهته، عبر المحامي ماجد قاروب عن اعتزازه بمنحه وسام الاستحقاق الوطني برتبة فارس، وقال «أشكر في هذه المناسبة الأم حيث الحنان والعطاء والأب حيث العلم والعمل والقوة التي تمثلت في 40 عاماً في جميع سلطات الدولة الثلاث ومئات الأحكام القضائية ومكتبة قانونية لأكثر من عشرة آلاف كتاب في القانون والإدارة والسياسة والاقتصاد والشريعة، والزوجة الغالية العطاء والدعم والشراكة والأبناء والأسرة وابني عبدالرحمن نيابة عن عائلتي ليكون هذا الحفل أولى خطواته للحياة العملية والمهنية التي تتزامن مع بداية دراسته العملية للقانون».

وقالت لـ«عكاظ» الدكتورة هتون أجواد الفاسي «هذه المناسبة تعكس الروح الفرنسية المهمة بكل ما يعني بالثقافة والعلم والمعرفة بغض النظر عن هوية حامل العلم أو هذه الثقافة، فتقديم الأوسمة عربون لما تكنه فرنسا للأشخاص الذين تجد فيهم ما يعكس قيم فرنسا في الحرية المساواة والإخاء وهذا يشعروني بالفخر أن أكون واحدة من الأشخاص المختارين لهذا الوسام».

العنف النفسي الأعلى بين طلاب المتوسطة والثانوية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141221/Con20141221742072.htm>

زين عنبر (جدة)

كشفت لـ (عكاظ) الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، أن العنف النفسي الأعلى بين طلاب المتوسطة والثانوية، مشيرة إلى أن البرنامج عمل على إعداد عدة أبحاث مسجلة بالسجل الوطني للوقوف على أسباب العنف الأسري ومدى انتشار كل منها، ومن أهمها بحث عن مستوى العنف في المدارس والذي يتعرض له الأطفال في المنزل، حيث تم عمل مسح على مدارس المرحلتين المتوسطة والثانوية من خلال استبيان شمل أكثر من 16 ألف طالب، وتبين أن النسبة الأعلى من العنف الذي يعانون منه كانت عبارة عن عنف نفسي يليه العنف الجسدي ومن ثم الإهمال والتحرش الجنسي.

وأكدت الدكتورة المنيف أن تفاعل الجهات المختصة بمباشرة حالات العنف بات أكثر من ذي قبل عقب صدور نظام الحماية من الإيذاء، مرجعة ذلك لاتصاف النظام بالإلزام، بالإضافة إلى أنه حدد الآلية التي تتبع في مثل هذه الحالات، ومن الطبيعي أن ترتفع نسبة العنف والإيذاء المسجلة لدى الجهات المختصة، وذلك لارتفاع نسبة الوعي بهذه المشكلة ومن ثم زيادة حالات الإبلاغ عن ذي قبل.

وحول أسباب تصدر المناطق الثلاث (الشرقية والرياض ومكة المكرمة) لحالات العنف وفق ما جاء خلال ورشة تعريفية عقدت أخيراً، أوضحت المنيف أن المناطق الثلاث الرئيسية في المملكة من حيث المساحة وتعداد السكان وبالتالي فإن رصد الحالات فيها يتناسب مع عدد السكان من جهة، ومع توافر قنوات التبليغ والرصد فيها، بالإضافة لارتفاع الوعي بين المتخصصين بأهمية الرصد والتدقيق.

وأشارت في الوقت ذاته إلى أن نظام الحماية من الإيذاء ترك للقاضي سلطة تحديد العقوبة لإعطاء المرونة بحسب طبيعة كل حالة، حيث اكتفى بتحديد الحد الأقصى والحد الأدنى لكل عقوبة، كما قرر مضاعفتها في حالة العودة إليها ثانية، وأعطى له إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

استقبلت عصابة الورود بعد 12 سرقة

دار الملاحظة تستبدل جرائم الأحداث ببرامج ترفيه

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141221/Con20141221742229.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)

تستكمل دار الملاحظة الاجتماعية الإجراءات حيال ملفات 5 أحداث من جنسيات أفريقية منوعة عرفوا باسم «عصابة الورود» درجوا على تنفيذ عمليات سطو في أحياء وسط جدة وتحديدًا أحياء الورود والنسيم والنخيل، ويتوقع أن تحيل دائرة الأحداث في هيئة التحقيق والادعاء العام ملف التحقيق إلى دائرة الادعاء العام تمهيداً لتحرير لائحة بحقهم،

في حين صدرت مذكرات توقيف بحق خمسة في دار الملاحظة الى حين بدء محاكمتهم كما تمت احالة شخص آخر الى سجن بريمان كونه تجاوز سن الثامنة عشرة. وبينت التحقيقات أن افراد العصابة الذين تراوح اعمارهم بين 16 و 18 عاما دأبوا على تنفيذ اعمال سرقة من شقق في النهار بعد مراقبتها والتأكد من عدم وجود اهل البيت وذلك خلال اوقات العمل او الدراسة او الخروج من المنزل.

وكشفت التحقيقات أن الأحداث اقرروا بتنفيذ عدد من السرقات او محاولات السرقات التي فشلت وزاد عددها على 12 جريمة بينها سرقة محتويات داخل سيارات من احياء وسط جدة في المطار القديم. وكشفت التحقيقات ان افراد العصابة توزعوا الادوار بينهم ما بين المراقبة والتنفيذ اضافة الى اثنين منهم يتوليان توزيع وبيع المسروقات، وأقر الأحداث بما نسب اليهم وتمت مضاهاة البصمات في عدد من الجرائم المسجلة. وقالت المصادر ان افراد العصابة من أصحاب البنى الجسمية القوية ودرجوا على تنفيذ جرائمهم في اوقات مختلفة وإن أكثرها كانت وقت الظهر وقبل صلاة العصر في حين تم تنفيذ بعض جرائم السرقة في اوقات الفجر مستهدفين المنازل الخالية للحصول على الأموال والذهب في المقام الاول مما خف حمله وغلا ثمنه. ودلت التحقيقات ان العصابة كانت تتولى أولا التخطيط قبل تنفيذ عمليات السرقة ومعاينة الموقع المستهدف، وتختار الاماكن التي يسهل الدخول اليها سواء عبر النافذة او البلكونة او المواقع التي يسهل الدخول اليها، في حين ان اثنين من افراد العصابة يتوليان عملية المراقبة اثناء عمليات السرقة، ثم يتولون تقسيم المسروقات وبيع الذهب بسعر متدن عن سعر السوق، وتم القبض على جميع من شارك او سهل عمل الجناة او تستر عليهم. وتوقعت مصادر مطلعة في دار الملاحظة احالة ملف القضية للقضاء خلال أسبوعين وبدء جلسات محاكمتهم.

وأيدت محكمة الاستئناف عددا من الأحكام الصادرة مؤخرا بحق عدد من الاحداث في قضايا عديدة منهم 5 أحداث تم الحكم على كل واحد منهم بالسجن 8 أشهر لتورطهم في سرقات، كما ايدت حكما بسجن 3 أحداث كل حدث 18 شهرا و 200 جلدة على كل منهم لتورطهم في استدراج حدث ومحاولة الاعتداء عليه وتصويره، في حين توجد 3 قضايا قتل منظورة امام القضاء. وصدرت مجموعة من الأحكام على عدد من الأحداث ممن تراوح أعمارهم بين 14 و 18 عاما تضمنت السجن والجلد والإبعاد لبعضهم في قضايا أخلاقية متعددة وسرقات ومخدرات، في حين صدر حكم على حدث بسجنه عامين لإدانته بسرقة جوالا من سيارات، فيما ادين حدث في السادسة عشرة من عمره بتصوير حدث في اوضاع مخلة وجر محاكمته، وصدر حكم ايضا على مجموعة احداث دينوا بالسلب والسرقة، فيما تجري محاكمة عصابة من الأحداث (16، 17، 18 عاما) متهمين في قضايا سرقات ونشل.

أخيرا وفي رصد لمجمل الملاحظات في دار الملاحظة الاجتماعية يجمع مختصون وعاملون ومتعاملون مع الاحداث على أهمية تنفيذ برنامج الأحكام البديلة، ويؤكد متابعون ان الدار تحتاج عيادات طبية متخصصة على مدار الساعة، كما ان هناك غيابا واضحا للمحاميين المتطوعين في الترافع عن الأحداث ومتابعة قضاياهم. وأبان الناطق الاعلامي للشؤون الاجتماعية في جدة احمد الغامدي أن الأنشطة والبرامج المكلفة في الدار تتمثل في البرامج التعليمية من مدرسة تضم المراحل الثلاث وهي تابعة لوزارة التربية والتعليم وأكثر من نصف الطلاب الوافدين يأتون الى الدار أميين ويتم تعليمهم، اما البرامج الثقافية فهي متنوعة وشاملة الى جانب الدورات العلمية مثل الحاسوب بالإضافة الى حلقات التحفيظ والبرامج الرياضية ويتم تكريم الحفظة والتميزين في حفلات دورية، كما توجد بالدار عيادة صحية ونسعى الى دعمها بعدد أكبر بالتنسيق مع الشؤون الصحية، نافيا وجود أمراض متفشية بين الأحداث. وحول كيفية التحقيق مع الحدث قال ان هيئة التحقيق والادعاء العام أوجدت مكتبا خاصا بها داخل مقر الدار لتسريع محاكمة الأحداث فيما يباشر المحاكمة قاض تابع لوزارة العدل يداوم في الدار ويتغير كل 4 أشهر، ويشترط لدخول الحدث الدار ضبطه من قبل الجهات المختصة مثل الشرطة، الهيئة، الادعاء العام، مكافحة المخدرات، الجوازات، وأن يكون متهما او مشبوها في قضية معينة واذا صدرت بحق الحدث مذكرة ايقاف من الجهة المختصة فيتم عرضه امام محكمة الدار للتوجيه حيال ايقافه من عدمه، وبعد التأكد وثبوت الادانة يتم ادخاله الى قسم الموقوفين. وأضاف: نسعى لإنهاء مشكلة بعض الأحداث وذلك بمحاولة إنهاء إجراءات قضاياهم في اسرع وقت ممكن بحسب جانيتهن وعدم توقيفهن الا في اضيق الحدود او نقلهن الى دور التوجيه الاجتماعي.

الزهراني: إخراج النساء من بيوتهن أسوأ صور العنف كاتبة تطالب بإجراءات أمنية تحدّ من طرد الزوجات

المصدر: جريدة سبق السبت 28 صفر 1436 هـ - 20 ديسمبر 2014م

<http://sabbq.org/q6tgde>

أيمن حسن - سبق:

تؤكد الكاتبة موضي الزهراني أن طرد النساء من بيوتهن هو أسوأ صور العنف الذي تعيشه بعض الزوجات، حيث تترتب عليه مشاكل ومآسي، خاصة للأطفال الذين يدفعون ثمن ذلك، وتقدم الكاتبة حالة الخالة زينب التي بقيت أمام منزلها المطرودة منه لشهور، والنفايات تحيط بها من كل جهة.

وفي مقالها "طرد النساء من بيوتهن (الخالة زينب نموذجاً)" بصحيفة "الجزيرة" تقول الزهراني: "من أسوأ صور العنف الذي تعيشه بعض الزوجات هو (الطرد من منزل الزوجية) على أثر أي خلافات أسرية تحدث بينهما فجأة! وبدون أي اعتبار للعشرة الزوجية بينهما، أو للأطفال الذين يدفعون ثمن ذلك في حياتهم من مشكلات سلوكية، واضطرابات نفسية تسيء لاستقرارهم النفسي ومصيرهم المستقبلي! وهناك كثير من الحالات المتعرضة للعنف تواجه صدمات ما بعد (الطرد المفاجئ) من مسكنها الشرعي، الذي تتوقع أن تنعم فيه بالأمان النفسي والعاطفي وتبعدها عن مذلة السؤال والحاجة للآخرين! حيث تعاني من البحث عن البديل الآمن الذي يعوضها ويعالج ما تعانيه من آثار للصدمة التي عانت منها بعد وقوعها في أزمة الطرد من مسكن الزوجية للشارع بين ليلة وضحاها بسبب خلافات زوجية، أو بسبب الطلاق المفاجئ، أو بسبب أخلاقيات الزوج المنحرفة.. وبالرغم من التوجيه القرآني الصريح في (سورة الطلاق) بعدم طرد الزوجة حتى لو بعد طلاقها الأول أو الثاني لهدف علاجي لردم الصدع والخلاف بين الزوجين لاستمرارهما مع بعض في نفس المسكن، إلا أنه للأسف الشديد كثير من الأزواج لا يتقون الله في زوجاتهم".

وتضيف الزهراني: "هذا ما تعرضت له (الخالة زينب) في أحد أحياء مكة والتي نقل برنامج (يا هلا - روتانا) قصة بقائها أمام منزلها المطرودة منه لشهور، والنفايات التي تحيط بها من كل جهة لشهور، ولم يتحرك أي كان لمساعدتها وانتشالها من هذا البؤس الذي تعيشه بسبب طرد زوجها لها! ورفض الخالة زينب الذهاب لدار الرعاية للمسنات وإصرارها على الدخول لمنزلها، إنما يؤكد أنها مظلومة وتعيش القهر وتطالب بحقها الشرعي للعودة لمنزلها! وإن كانت المسببات غير واضحة لطردها وبقائها في الشارع لشهور، لكن هذا النموذج المأساوي من الزوجات المطرودات، يحتاج لتدخل قوي لحمايتهن والحد من استغلالهن وطردهن من بيوتهن الآمنة بدون وجه حق! فالخالة زينب ظلت لشهور بين النفايات ولم يتحرك مركز شرطة الحي! ولم يتحرك الجيران باللجوء لأمانة المنطقة! ولم يتحرك أحد من أقاربها لتعويضها ما عانت منه زوجها الذي هو أقرب الناس لتحقيق كرامتها وسترها!".

وتنتهي الزهراني قائلة: "لذلك ما زالت مطالباتنا بالإجراءات الأمنية العادلة للتدخل فوراً للحد من طرد الزوجات قائمة، وذلك لحمايتهن ما تقلبات وأمزجة الأزواج الذين لا يخافون الله في الأمانة التي كلفوا بها من النساء!".

رد كل الذين تقدموا لخطبتها ويريد تزويجها لشخص كبير بالسن فتاة يتيمة بجدة تشكو عضل شقيقها لها وتناشد تدخل المسؤولين

المصدر: جريدة سبق الأحد 29 صفر 1436هـ - 21 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/s8tgde>

سعود الدعجاني- سبق- جدة:
تشكو فتاة يتيمة بجدة من شقيقها الذي عضلها، ورد كل الذين تقدموا لخطبتها، ويريد تزويجها لشخص كبير في السن أو آخر متزوج؛ وذلك لمصلحته الشخصية.
وقالت الفتاة اليتيمة لـ"سبق": سئمت وضعي. تقدم لي عدد من الخطاب، لكن لدي أخاً متزوجاً يرفض تزويجي بمن تقدم، ويريد أن يزوجني لرجل أربعيني، ومرة أخرى لرجل متزوج؛ وكل ذلك لمصلحته الشخصية، معللاً ذلك بأن هذا الأمر لمصلحتها الشخصية.
وأوضحت: تقدم لي شخص، وتم استقباله هو ووالده، وقام أخي بشتمه هو ووالده؛ لأنه يريد "تطفيش" كل من تقدم لي. مبينة أنه هدهدها بالقتل في حال تزوجت أي شخص غير ما ذكره لها، وهو الشخص الكبير في السن أو المتزوج، وأنها تعاني هي ووالدتها وأشقائها من شقيقهم، الذي لم يستطع أحد إيقافه عن تلك التجاوزات.
وأردفت الفتاة بأن أشقاءها الآخرين رفضوا الوقوف معها تجنباً للتصادم معه، ووالدتها لا حول لها ولا قوة، موضحة أن حلم كل فتاة الزواج، وهي الآن في جحيم لا يطاق؛ إذ موضوعها معلق منذ شهور عدة، ولم تجد حلاً له، والمهلة للزواج بمن ترغب هي أسبوع.
وناشدت الفتاة أمير منطقة مكة المكرمة والمسؤولين والجهات الحقوقية التدخل لإخراجها من الوضع الذي تسبب فيه شقيقها، الذي عضلها، ورد كل من تقدم لها.



• العدل: 1916 قضية اعتداء على رجال أمن نظرتها المحاكم..

خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 صفر 1436هـ - 22 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - فداء البديوي
كشفت وزارة العدل السعودية عن نظر المحاكم 1916 قضية اعتداء على رجال أمن خلال العام الماضي.
وأوضح إحصاء حديث (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن المحكمة الجزائية في الرياض سجلت أعلى نسبة في عدد قضايا الاعتداء على رجال الأمن المنظورة بنسبة 20.7 في المئة من إجمالي القضايا في المحاكم السعودية، وبواقع 396 قضية، تليها المحكمة الجزائية في حائل بواقع 161 قضية بنسبة 8.4 في المئة، و 153 قضية في المحكمة الجزائية في جدة بنسبة 8 في المئة، و 152 قضية في المحكمة الجزائية في مكة المكرمة بنسبة 7.9 في المئة.

وأشارت إلى أن المحكمة الجزائية في تبوك سجلت 129 قضية بنسبة 6.7 في المئة، و 115 قضية في المحكمة الجزائية في الطائف بنسبة 6 في المئة، و 109 قضايا في المحكمة الجزائية في الدمام بنسبة 5.7 في المئة، و 78 قضية في المحكمة الجزائية بالأحساء بنسبة 4.1 في المئة، و 77 قضية في المحكمة الجزائية بخميس مشيط بنسبة 4 في المئة. وسجلت المحكمة العامة في عرعر 65 قضية بنسبة 3.4 في المئة، و 49 قضية في المحكمة الجزائية في المدينة المنورة بنسبة 2.6 في المئة، و 44 قضية في المحكمة الجزائية بالخبر بنسبة 2.3 في المئة، و 44 قضية في المحكمة الجزائية في جازان بنسبة 2.3 في المئة، و 32 قضية في المحكمة العامة بأبوعريش بنسبة 1.7 في المئة، و 30 قضية في المحكمة الجزائية في نجران بنسبة 1.6 في المئة، و 29 قضية اعتداء شهدت المحكمة الجزائية في المنطقة الشرقية، و 25 قضية في المحكمة الجزائية في سكاكا بنسبة 1.3 في المئة، و 20 قضية في المحكمة العامة في ينبع بنسبة 1 في المئة، و 19 قضية في المحكمة العامة في عنيزة بنسبة 1 في المئة، و 17 قضية في المحكمة العامة بالرس بنسبة 0.9 في المئة، و 14 قضية في المحكمة العامة في الخفجي بنسبة 0.7 في المئة، و 12 قضية في المحكمة العامة في القفزة بنسبة 0.6 في المئة، و 11 قضية في المحكمة العامة في بيش بنسبة 0.6 في المئة، و 11 قضية في المحكمة العامة بالمجمعة بنسبة 0.6 في المئة. وبينت أن المحكمة العامة في وادي الدواسر نظرت في 11 قضية بنسبة 0.6 في المئة، و 10 قضايا بالمحكمة العامة في الخرج بنسبة 0.5 في المئة، والعدد والنسبة ذاتهما يتكرران في المحكمة العامة في شرورة، و 10 قضايا في المحكمة العامة في صامطة بنسبة 0.5 في المئة، وسبع قضايا في المحكمة العامة في بقيق بنسبة 0.4 في المئة، وسبع أخرى في المحكمة العامة في ضمد بنسبة 0.4 في المئة، وست قضايا في المحكمة العامة في صديا بنسبة 0.3 في المئة، وست أخرى في المحكمة العامة بالقويعة بنسبة 0.3 في المئة، وست أيضاً في المحكمة العامة بالخرمة بنسبة 0.3 في المئة. وأضافت: «وخمسة قضايا في المحكمة العامة بالجفر بنسبة 0.3 في المئة، وأربع قضايا بالمحكمة العامة في أحد رفيدة بنسبة 0.2 في المئة، وثلاث قضايا بالمحكمة العامة بقلوة بنسبة 0.2 في المئة، وثلاث أخرى بالمحكمة العامة بالقرى بنسبة 0.2 في المئة، وثلاث أيضاً في المحكمة العامة في رأس تنورة بنسبة 0.2 في المئة، وقضيتان في المحكمة العامة بالغزالة بنسبة 0.1 في المئة، وقضية واحدة في المحكمة العامة بالبدائع بنسبة 0.1 في المئة، وقضية واحدة في كل من المحكمتين العامتين بالحرث وبدر الجنوب، وبنسبة تبلغ 0.1 في المئة».

قانوني: القرار 2000 جرم الاعتداء على الضباط والعسكريين

> أكد الخبير في القانون الجنائي الدكتور إبراهيم العنزي حظوة رجل الأمن في الأنظمة السعودية بحماية ملائمة بصفته رجلاً من رجال السلطة العامة، الذين كفل لهم النظام الدرجة الكافية من الحماية التي تمكنهم من ممارسة أعمالهم وواجباتهم من دون تهديد مباشر أو غير مباشر.

وقال العنزي في حديثه لـ«الحياة»، إن «القرار الوزاري رقم 2000 نص على تجريم الاعتداء على رجل السلطة العامة أثناء مباشرته مهمات وظيفته، أو الإضرار بمركبته الرسمية، أو بما يستخدمه من تجهيزات، باعتبار ذلك جريمة من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف». وأضاف: «كما جرم النظام بشكل عام مقاومة رجل الأمن أو إعاquته بالقوة عن القيام بواجب من واجباته، أو ممارسة أعمال وظيفته».

وأشار إلى النظام الجزائي للشريعة الإسلامية القائم عليه القضاء في المملكة، يتيح للقاضي حق تقدير حجم ضرر الجريمة في جرائم التعازير وبالتالي العقوبة الرادعة المناسبة، مضيفاً: «وذلك يجعل من هذا النظام مرناً بما يكفي للإحاطة بأشكال الجرائم المهددة لأمن المجتمع كافة، ومنها جرائم الاعتداء على رجل الأمن بشتى صورها، وبالتالي ضمان عدم تأخر النص العقابي عن مواكبة الأنشطة الإجرامية المتغيرة باستمرار».

من جهته، أوضح المحامي محمد التميّاط لـ«الحياة» أن تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة حقق الحماية الجنائية لرجال الأمن، وحقق الأمن للناس.

وقال: «تجريم الاعتداء على رجل الأمن في النظام السعودي يستند إلى مبدأ أساسي قرره الشريعة الإسلامية وهو مبدأ شرعية العقوبات، رجل الأمن نائب عن ولي الأمر في ما يقوم به من عمل أو خدمة يقدمها لمجتمعه مما أوجب حماية جنائية له في النظام السعودي، أما المعتدي على رجل الأمن تطاوله عقوبات صارمة وحازمة، ومنها التوقيف».

«العدل» توفر 7 خدمات رعاية لـ 28 ألفاً من منسوبيها

> أعلنت وزارة العدل السعودية صرف سبع خدمات رعاية لموظفيها الـ 28 ألفاً من خلال حسومات خاصة بموظفي العدل في الفنادق، والأندية الصحية والرياضية، والشقق المفروشة، والمستشفيات، والمستوصفات، ومراكز البصريات. وأشارت «العدل» عبر بيان صحفي أمس، إلى أن الخدمات المخفضة تشمل مدن ومحافظات المملكة كافة، موضحة أنه بإمكان كل موظف الاستفادة من الخدمات المتاحة عبر بوابة وزارة العدل الداخلية والخارجية.

من جهته، قال المدير العام لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لتطوير القضاء المهندس ماجد العدوان إن استهداف خدمات الرعاية للموظفين كونهم شركاء نجاح في عملية تطوير مرفق القضاء.



• التربية • لـ «الحياة»: لم نحدد المناطق النائية و«البدلات» ثابتة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014 م

[اضغط هنا](#)

الرياض - عمر الضبيبان الدمام - ناصر بن حسين
على رغم أن وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل أقر برنامجاً خاصاً للمناطق النائية والبعيدة، إلا أن البعض من المتخصصين في المجال التربوي عدوا القرار ناقصاً، كون الوزارة لم تحدد بعد ماهية المناطق النائية وطريقة معرفتها. وأكد المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم فهد الحارثي لـ«الحياة» أن الوزارة لم تنته من تحديد القرى والأماكن النائية في البرنامج، مضيفاً: «ولن تتأثر المعلمات اللاتي خصصت لهن بدلات إضافية لرواتبهن بعد البدء في تطبيق القرار». وأوضح الحارثي أن المناطق التي سيتم تطبيق البرنامج عليها ستكشف قبل بدء الفصل الدراسي الثاني خلال العام الحالي، مبيناً أن إدارات التعليم في المناطق هي من ستحدد المناطق النائية، ومن ثم سترسلها إلى وكالة الشؤون المدرسية التي بدورها ستعتمد المناطق النائية. وأشار إلى أن الوزارة أنشأت لجاناً لتحديد المناطق التي ستخضع لهذا القرار، وأنها ستعلن المناطق مع بداية الفصل الدراسي الثاني، مفيداً بأن معايير الوزارة في تحديد المناطق النائية مترتبة على عوامل عدة، تتمثل في المسافة ووعورة الطريق، وأعداد الطالبات في المنطقة المرسل إليها. واستبعدت وزارة التربية والتعليم أن يكون القرار الذي يقصر عمل المعلمات اللاتي يعملن في المناطق النائية على ثلاثة أيام في الأسبوع يقضي على مشكلة «الاغتراب»، إلا أنها أكدت أنه سيسهم في التخفيف عنهن، وخصوصاً في ما يتعلق بكثرة التأخير، وإجبار السائقي على السرعة الزائدة من أجل اللحاق بمواعيد الدوام، وعدم تأخيرهن عن أوقات الدوام البكرة، الذي ينتج منه وقوع حوادث، وإزهاق أرواح. وأشارت الوزارة إلى أن مشكلة تحرش السائقي بالمعلمات ناتج من «أشخاص ذوي نفوس ضعيفة»، وذكرت أن المعلمات بإمكانهن الدفاع عن أنفسهن بما يملكنه من «وعي تام وقدرة على حسن التصرف». ونفت أن تكون وصلتها حالات تحرش سائقي بمعلمات بسبب طول الطريق، أو خلوه من المركبات الأخرى، أثناء الانتقال إلى المناطق النائية لمباشرة مهماتهن اليومية. وذكرت مديرة إدارة المتابعة والتحقيق في إدارة التربية والتعليم بمنطقة عسير لطيفة الدليهان لـ«الحياة»، أن القرار الذي أصدره وزير التربية والتعليم حول المعلمات المغتربات يمثل «لمسة أبوية حانية تجاه المعلمات». وأوضحت أن ذلك جاء بعد أن «كثرت حوادث الطرق، إضافة إلى ما تعانيه المعلمة من صعوبات ومسؤوليات وعوارض صحية». وأوضحت الدليهان أن «الوضع السابق يتطلب إصدار مثل هذا القرار الذي يخفف العبء مؤقتاً، حتى تتمكن المعلمة المغتربة من التنقل إلى مقر سكنها»، وأضافت أنه «نطمح من المسؤولين أن تكون إجراءات تنفيذ القرار مرنة، تحقق الهدف الذي ينشده الوزير، وهو توفير الأمن والسلامة والاستقرار النفسي والوظيفي للمعلمة». واستبعدت أن تتعرض المعلمات إلى الخطورة والحوادث في المستقبل مثلما كان في السابق، بما أنها تسير في الطريق ذاته ثلاثة أيام. وعزت السبب إلى أن «القرار أتى للتخفيف من العبء اليومي من معاناة الطريق، وكذلك مراعاة حالات التأخير الصباحي مدة ساعة، الذي كان له دور كبير ورئيس في إرباك وسرعة السائقي لوصول قبل قفل الدوام». وأكدت الدليهان أن «النفوس الضعيفة موجودة في كل زمان ومكان، وفي المدن والقرى». وأردفت أن «المعلمة لم تصل إلى هذه الوظيفة التربوية إلا ولديها وعي تام وقدرة على حسن التصرف أمام هذه الحالات، إن وجدت». وقالت: «من خلال مهمات عملي لم تصلني أية حالة تحرش، كما أن المعلمات في تلك القرى يستأجرن السيارة بشكل جماعي، وهذا يمنع حدوث هذه الحالات».

مواطنون يستنجدون بـ "إمارة مكة" لوقف قرار طردهم من "وقف خيري"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 صفر 1436هـ - 22 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

جدة - أحمد الهلالي
استنجد مواطنون بمحافظة جدة أمس، بإمارة منطقة مكة المكرمة، ومحافظة جدة، والشرطة لإنقاذهم من قرار الطرد من مساكنهم وهو «وقف» يتبع لجمعية مساعدة الشباب على الزواج بعد فصل التيار الكهربائي عن بعض الشقق.
وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة، أن الجمعية طلبت من سكان العمارة مغادرة شققهم في أسرع وقت لتنفذ قرار الهدم، بعد مخاطبة المحافظة، وإزالة المبنى من أجل بنائه من جديد لاستثماره.
ونصت الشكوى التي قدمها السكان إلى عدد من الجهات الرسمية في منطقة مكة المكرمة، (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، ضد مدير الجمعية على: «نحن جميع سكان المبنى التابع لجمعية مساعدة الشباب على الزواج، وبرغم التزامنا كمستأجرين بما يفرضه علينا النظام من سداد جميع الإيجارات دون تأخير، إلا أن مدير الجمعية طلب منا إخلاء المبنى، وعند سؤالنا عن السبب أفادنا بأن سبب إخلائهم هو هدم المبنى».
وأضافوا في شكواهم: «بعد أن رفضنا المغادرة قام بتهديدنا، وأمر حارس العمارة بأن يقطع التيار الكهربائي عن المصعد، وحيث إن من بين سكان العمارة أطفالاً ونساء كبيرات في السن، وأشخاصاً مرضى لا يستطيعون استخدام الدرج، إضافة إلى إصدار أمر للحارس بإبقاء النفايات داخل المبنى وعدم إزالتها ما تسبب لنا بأضرار وروائح مزعجة. وتابعوا: «طلبنا من حارس العمارة رمي النفايات وتشغيل المصعد، ورفض وطلب منا التواصل مع المدير».
وطلب السكان في شكواهم من محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد إحضار مدير الجمعية وأخذ التعهد عليه بعدم التعرض لهم وعدم تهديدهم بالطرد وإعادة التيار الكهربائي للمصعد وإزالة النفايات.
من جانبه، تقدم أحد السكان المرضى بشكوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة يطلب فيها رفع المعاناة التي لحقت بهم من جراء تهديد مدير الجمعية لهم، مشيراً إلى أنه تم رفع إيجار الشقة من 30 ألف ريال إلى 45 ألف ريال دون مراعاة لظروف المواطن.
وأضاف: «تم فصل التيار الكهربائي عن المصعد، إذ إن شقتي التي أسكن فيها تقع في الدور الرابع وهو ما يزيد من معاناتهم، لاسيما وأنه تعرض لحادثة مرورية، ويحتاج إلى علاج طبيعى ومن الصعب استخدام الدرج أثناء الصعود إلى الشقة».
وقال أحد المستأجرين لـ «الحياة» رفض ذكر اسمه، إنه أستأجر من الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج محلاً تجارياً بـ 55 ألف ريال، وبلغت خسائره أكثر من 140 ألف ريال، وطلب منه المغادرة رغم أنه لم يكمل عقده السنوي وهو ما يخالف أنظمة العقود.
وتحدثت زوجة أحد المواطنين المستأجرين لـ «الحياة»، مشيرة إلى وجود مضايقات لهم منذ فترة تتضمن قطع التيار الكهربائي، وانقطاع المياه، موضحة أن الجمعية فاجأتهم برفع سعر إيجار الشقة من 32 ألف ريال إلى 45 ألفاً.
وأشارت إلى أنها تعيش هي وبناتها الثلاث في الشقة كون زوجها يعمل خارج البلاد، مشيرة إلى أنها وافقت على رفع إيجار الشقة، إلا أنها فوجئت بالمضايقات التي تحدث لهم في كل يوم مروراً بانقطاع المياه، إضافة إلى حجز فواتير الكهرباء، مطالبة الجهات المختصة بالتدخل وحل هذه المشكلة التي أزعجتهم.
«مسؤول»: الإخلاء لدواعي هدم المبنى لإعادة استثماره
> أوضح مدير الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج في محافظة جدة المكلف الدكتور عبدالله الحمراني لـ «الحياة»، أن الجمعية قدمت طلباً إلى محافظة جدة تضمن مطالبتهم بإخلاء العمارة من السكان، ولم يتم التجاوب من سكان العمارة، مشيراً إلى أنه تم إبلاغ السكان بالطلب قبل عام من الآن. وأكد أن سبب الإخلاء يعود إلى أن الجمعية تريد

إعادة استثمار المبنى ليعود بالنفع العام على الجمعية والخدمات التي تقدمها الجمعية، وهي مساعدة الشباب المقبلين على الزواج، وتأهيلهم، وتدريبهم، وتوجيههم أسرياً وهو ما تسعى إليه حكومة خادم الحرمين الشريفين. وتعمل الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج، على مساعدة الشباب الراغب في الزواج، والتوفيق بين الراغبين في الزواج، والقضاء على ظاهرة العنوسة، وتوعية الشباب بأهمية الزواج وترشيد نفقاته، وتأهيل الشباب للحياة الأسرية السعيدة، والفقه في أمور الزواج، والتوجيه والإصلاح الأسري والسعي، والتخفيف في نسب الطلاق، وذلك لتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار الأسري وتكثير النسل.



• الجوازات“ تصدر 40 ألف قرار بحق مخالفين نظام الإقامة أو العمل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 صفر 1436هـ - 22 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة» كشفت المديرية العامة للجوازات عن أن الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي بالمديرية ومن خلال اللجان الإدارية التابعة لها بجميع مناطق ومحافظات المملكة أصدرت 39763 قراراً بحق مخالفين نظام الإقامة أو العمل خلال العام 1435هـ الماضي. وأوضحت المديرية العامة للجوازات أمس، أن القرارات شملت عدداً من المخالفين وتضمنت عقوبات مالية وتوقيف وترحيل ومطالبات بإصدار أحكام قضائية بمصادرة وسائل مستخدمة في نقل المخالفين وكذلك التشهير، مشيرة إلى أن القرارات صدرت عبر اللجان الإدارية بإدارات وشعب الوافدين، وعددها 37 لجنة موزعة على مناطق المملكة. مبينة أن إدارة وافدين منطقة مكة المكرمة أكثر الإدارات إصداراً لتلك القرارات بإصدار 6724 قراراً. من جهته، أشار المدير العام للجوازات اللواء سليمان اليماني إلى أن جميع قطاعات وزارة الداخلية وبتوجيهات ومتابعة وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز تعمل بكل طاقتها في سبيل تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة بالقضاء على أية مخالفة، وعدم ربط حملات التفتيش بمدد محددة حفاظاً على أمن الوطن ومقدراته ومكتسباته.



في السعودية.. الرجال يطالبون بمساواتهم بـ «النساء»!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 صفر 1436هـ - 22 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

حائل - محمد الخملي طالب معلمو القرى والهجر النائية التابعة في منطقة حائل بمساواتهم بالمعاملات بخفض أيام العمل إلى ثلاثة أيام بالأسبوع، واصفين القرار بـ «غير المنصف» والمجحف بحقهم، مبددين استغرابهم مما أطلقوا عليه «تجاهل» الوزارة لمعاناة معلمي القرى، وكان معلمي القرى في منأى عن الحوادث على رغم أنهم يقودون مركباتهم بشكل يومي على طرق زراعية وضيقة، ويتعرضون لمخاطر يومية تهدد أرواحهم. وأكد المعلم سعود الشمري، وهو معلم لمادة العلوم في مدرسة تابعة لمحافظة الشمل (180 جنوب غربي حائل) أنه فرح كثيراً بالقرار، لأنه سيسهم في الحد والتقليل من حوادث المعلمات ومسلسل النزف الدموي على الطرقات، لكن الغريب

بالقرار أنه اقتصر على المعلمات وتجاهل المعلمين العاملين بالقرى البعيدة عن المدن، الذي يتردد بعضهم بأكثر من 350 كيلومتراً يومياً، مضيفاً: «وكان الأخيرين يذهبون لمدارسهم عبر الجو مستقلين طائراتهم الخاصة».

ودعا الشمري وزارة التربية والتعليم إلى إعادة النظر بالقرار ليشمل المعلمين، ما سيسهم بالتقليل من حوادث المعلمين التي تتكرر في شكل شبه يومي، لكنها لا تحظى بالقدر الكافي من التغطية الإعلامية كما هو الحال في حوادث المعلمات، مشيراً إلى أنه يعرف عشرات المعلمين ممن لقوا مصرعهم في حوادث مرورية، وآخرين أصيبوا بإصابات تسببت لهم بالعجز الكلي عن العمل، لكن الإعلام لم يسلط الضوء الكافي على حوادث المعلمين.

من جهته، شدد المعلم ممدوح الخالد الذي يقطع مسافة 280 كيلو متراً يومياً ذهاباً وإياباً للوصول إلى مدرسة والعودة منها، على ضرورة شمول القرار معلمي القرى «النائية»، من خلال خفض حصص معلمي القرى من 24 حصة إلى 15 حصة كحد أعلى، مع إلغاء الإشراف وحصص الانتظار، وإلغاء نظام الفسحتين، وفترة الخمس دقائق بين الحصص المعمول بها داخل مدارس المدن، خصوصاً وأن عدد طلاب بمدارس القرى عدد محدود جداً.

وأفاد بأنه كان يعمل في مدرسة نائية لا يتجاوز عدد طلاب الفصل الواحد أربعة طلاب، معتبراً أن ثلاثة أيام كافية جداً للمعلم في القرى لإنهاء المنهج، لاسيما إن تم تنسيق جدول الحصص بالتناوب.

بدوره، أبدى معلم مادة الرياضيات ماجد عوجان في مدرسة قرية غمره (160 جنوب شرقي حائل) انزعاجه بعدم شمول القرار للمعلمين، خصوصاً وأن معدلات الحوادث على الطرقات السريعة لا تفرق بين معلم ومعلمة، لاسيما وأن غالبية الطرق المؤدية للقرى والهجرت طرق زراعية متهاكة وضيقة وذات مسار واحد، والبعض منها لا يوجد بها طرق معبدة، أو مركز صحي أو حتى خدمة أبراج الاتصالات.



في منتدى الثلاثاء بالقطيف

نائب رئيس • نزاهة: الفساد كائن أسطوري بألف رأس!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1005787>

تغطية - منير النمر

وصف نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور عبدالله العبد القادر "الفساد" بالكائن الأسطوري ذي الرؤوس العدة كلما قُطع أحدها نما عوضاً عنه ألف رأس جديد، مؤكداً في ندوة أقامها منتدى الثلاثاء الثقافي الذي يرعاه عضو المجلس البلدي المهندس جعفر الشايب أن الفساد داء ينخر في نسيج المجتمعات على اختلافها.

وقال: "إنه ظاهرة قديمة وعالمية لها صور واساليب متعددة عايشتها الأمم منذ الأزل واجتهدت في سبيل تطوير منهجية لمكافحتها"، وأبان بأن مفردة الفساد وردت خمسين مرة في القرآن الكريم، موزعة على 47 آية في 21 سورة، وقال: "الفساد ظاهرة عالمية تسعى الدول جاهدة في سبيل القضاء عليها بسن التشريعات والأنظمة المتعلقة بتوصيف أفعال الفساد والعقوبات على من يدان به وإيجاد الأجهزة القضائية والرقابية والأمنية التي تقوم على مكافحته بالمتابعة والرقابة وضبط المخالف وإدانتها، وإيقاع العقوبة عليه". وشدد على أن الفساد أصبح يمثل قلقاً حقيقياً لجميع البلدان على اختلاف مستوياتها، وتابع "له أسباب ترتبط بظروف عدة أبرزها الظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية لكل بلد، وهو من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات، إذ إن آثاره وعواقبه وخيمة إذا استشرى وتفشى في مجتمع من المجتمعات مسبباً أضرار يصعب تداركها والقضاء عليها". وعن جرائم الفساد قال: "إنها مصنفة، منها الرشوة، واستغلال النفوذ، وإساءة استخدام السلطة، واختلاس وتبيد المال العام، وغسل الأموال، والتزوير، وتزييف العملة، والغش التجاري"، مشيراً إلى أن للفساد أنواع، مثل الفساد الإداري الذي يتعلق بسلطات العاملين في الأجهزة العامة للدولة، والفساد المالي الذي يتمثل بمجمل الانحرافات المالية، ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، والفساد الاقتصادي الذي ينبج عن تركّز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي وامتلاكها هامشاً تقديرياً واسعاً في القرارات التي تتخذها مع ضعف الرقابة والمساءلة عليها سواءً

كانت هذه الكيانات مملوكة للدولة أو مملوكة للقطاع الخاص، والفساد الذي يصيب المعاملات الاقتصادية في البيع والشراء ومبادلة في الأسواق، إذ يسود الغش والتلاعب وعدم الوفاء بالعقود والإخلال بالاتفاقيات والعقود. وأكد على أن الفساد يعيق التنمية ويبدد الموارد، ما يسبب عدم الاستقرار والنهضة، وقال: "إن المملكة أولت مكافحة الفساد أهمية قصوى، إذ بدأت في سن الأنظمة والتشريعات منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز"، مشيراً إلى أنها وقعت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحمي النزاهة وتكافح الفساد، وتابع "من الاتفاقيات صدر عن الديوان العالي بتاريخ 1347/12/29هـ حول تنظيم الشكايات، وصدر عام 1377هـ نظام للحد من استغلال الوظيفة العامة، كما وقعت المملكة على اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد منها اتفاقية الأمم المتحدة عام 2004م، وصادقت على اتفاقية عمل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الإقليمية والبروتوكولات المكملة لها عام 2005م". ورأى بأن هناك معوقات تتمثل في تطبيق الأنظمة، وتحدث عن المساعي لتوحيد هيئات مكافحة الفساد والرقابة عليها، وقال: "هناك استراتيجية وطنية لحماية النزاهة، ومكافحة الفساد التي أصدرها مجلس الوزراء عام 1428هـ، وتهدف إلى مكافحة الفساد بشتى صورته ومظاهره، وهي استراتيجية تنطلق من الدين الإسلامي".

وابان بأن الفساد يرتبط بمنظمات إجرامية عابرة للحدود، وشدد على أهمية إقرار مبدأ الوضوح المتمثل في الشفافية.



تعاون بين جامعة أم القرى ونادي مكة لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 صفر 1436هـ - 22 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

عبدالله الزهراني - مكة المكرمة تصوير - منصور السندي

أكد مدير جامعة أم القرى الدكتور بكر بن معتوق عساس أن الجامعة تفتح أبوابها البحثية والعلمية لخدمة المجتمع، لا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكداً أنها ستدلل كل الصعوبات أمام ما تحتاجه هذه الفئة الغالية على المجتمع. وأشار خلال استقباله أمس رئيس نادي مكة المكرمة لذوي الاحتياجات الخاصة سعد جميل القرشي، إلى أن الجامعة قدمت وما زالت تقدم جهوداً جبارة لخدمة هذه الشريحة.

وبحث عساس والقرشي خلال اللقاء أوجه الشراكة والتعاون بين الجامعة والنادي خاصة فيما يتعلق بوضع الدراسات والبحوث لمستقبل النادي بعد تحويله من مركز إلى نادٍ بموافقة مجلس الوزراء.

من جهته، أوضح عضو مجلس إدارة النادي الدكتور علي الزهراني أن النادي، الذي سيكون مقره في مدينة الملك عبدالعزيز بالشرائع، سيعمل على إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة مع أفراد المجتمع وذلك من خلال الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية التي ستقدم مستقبلاً، مبيناً أنه سيشارك مسبقاً في البطولات الداخلية والخارجية.



أمير عسير يشيد بنهج حكومة خادم الحرمين لتعزيز الدور الإصلاحي للسجون

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

عبدالرحمن القرني - عسير
أشاد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير بالدور الإصلاحي للسجون والنهج التطويري الذي دأبت عليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد وسمو وزير الداخلية من أجل تطوير وتهيئة السجناء إلى ما بعد محكوميتهم وخروجهم من السجن إلى المجتمع من جديد.
جاء ذلك خلال استقبال سموه أمس بمكتبه بالإمارة مدير عام سجون المنطقة العميد مبارك بن محيا السليس والذي قدم للسلام على سموه وتسليمه التقرير السنوي لعام 1435 هـ.
من جانب أوضح السليس بأنه وبتوجيه من سمو وزير الداخلية ومتابعة من سمو أمير عسير تم تطوير عدد من العنابر والمرافق التابعة للسجون بالمنطقة وكذلك تطوير البنية التحتية لها وإنشاء عدد من الملاعب الترفيهية وزيادة عدد الدورات المقدمة للمساجين ليكونوا لبنة صالحة لبناء المجتمع بعد خروجهم.



”اتحاد الحقوقيين العرب” يشيد بالنقلات النوعية المتقدمة لقضاء المملكة

رعى اجتماعه الـ 36 في عمان .. بحضور 250 نخبوياً خليجياً وعربياً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

المدينة - جدة
أشاد «اتحاد الحقوقيين العرب» بالنقلة النوعية والمتقدمة للقضاء في المملكة العربية السعودية، من خلال التشريعات والإجراءات التقنية والتدريب، ونوه بدعم المملكة لحوار الحضارات والثقافات والأديان من خلال عمل مؤسسي وبذل الجهود الكبيرة لمحاربة الإرهاب واستنفار الجهود العالمية لمحاربة هذه الآفة.
جاء ذلك خلال اختتام الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب بالأردن ، وصدرت عن الاجتماع العديد من المقررات.

رعى الاجتماع رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور عبدالله النور ، بحضور أكثر من 250 شخصية من النخب الفكرية والحقوقية والقضائية والسياسية.

وأوضح الدكتور عبدالله النور خلال افتتاحه للحفل أن الخاسر الأكبر من موجة الإرهاب التي نعيشها هو الإسلام، الذي أصبحت صورته مقرونة بالوحشية وقتل الأطفال والإفساد، مبيناً أن من نتائج آفة الإرهاب الذي يجتاح أمتنا العربية هو تشتيت الانتباه عما يجري في فلسطين وما يتعرض له شعبها والمسجد الأقصى من انتهاكات.

وأشاد رئيس الوزراء الأردني بالدور البارز لاتحاد الحقوقيين العرب في العمل على توحيد وتحديث القوانين والتشريعات في الدول العربية وبمواقف الاتحاد في تعزيز العمل العربي المشترك.

ويمثل هذا الاتحاد ملتقى نخبياً للحقوقيين العرب يلتقون من خلاله لمناقشة العديد من القضايا التي تهم الشأن الحقوقي على المستوى العربي والعالمي وصدر عن مقررات هذا الاتحاد العديد من المبادرات القوية والجريئة والمحايدة حيث يتمتع بالاستقلال والحياد والبعد عن تأثير أي جهة سياسية أو فكرية على أعضائه والذي يمثلون من جانب آخر نخبة قيادية في الدول العربية من بينهم رؤساء وزراء سابقون.

وأخذ الاتحاد على عاتقه التصدي لكافة الأحداث التي تقع على الساحة العربية خصوصاً والعالمية عموماً من وجهة النظر الحقوقية في أبعادها الدستورية والقانونية والأخلاقية.

وألقى عضو الاتحاد من المملكة العربية السعودية المحامي والمحكم الدولي كاتب الشمري كلمة في زملائه أعضاء الاتحاد من بين الكلمات العديدة التي ألقى، أوضح فيها أن خطر الإرهاب لم يعد يقتصر على بعض الأفراد أو الجماعات فحسب، بل أصبح يتجاوز أبعد من ذلك، حيث بات يهدد جميع الدول، ولم يعد مشكلة آنية يمكن علاجها بوسائل معينة وفي وقت وجيز بقدر ما أصبح فكرة متأصلة ومتجذرة في نفوس الكثيرين من أتباع جميع الديانات على مستوى العالم.

وبين الشمري أهم العوامل التي ساهمت في نشر ثقافة الإرهاب، وأدت إلى توغله في أوساط الشباب العربي والمسلمين عموماً، ومن هذه العوامل الفهم الخاطئ لتعاليم الأديان السماوية، والجهل بالأديان المنتشرة بين الناس على مستوى العالم، والتحمس الزائد عند بعض أتباع الديانات، وتأثير وسائل الإعلام، وتجاهل المجتمع الدولي للجرائم التي قامت بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وأوضح الشمري للحضور دور المملكة الكبير في محاربة الإرهاب من خلال الدعوات التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله- والذي كان أول من نادى العالم كله بضرورة التعامل مع الإرهاب بحذر شديد، ومن أبرز إسهامات المملكة في محاربة الإرهاب دعوة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الديانات والحضارات، وكذلك دعمه السخي -حفظه الله - للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب، واهتمامه الواسع بأنشطته، ومد يد المملكة لكل الدول والمنظمات التي تتبنى سياسة محاربة الإرهاب، وجعل هذا الأمر من أولويات المملكة.

كما نبه خادم الحرمين الشريفين إلى وجود إرهاب لا يتلف البعوض إليه، وهو إرهاب الدول التي تسعى مع الأيام والسنين إلى خلق فكرة الإرهاب لدى الجماعات المتشددة، وقيامه حفظه الله ببذل كل عنايته وجهده في رعاية أي مبادرة من الممكن أن تقوم بمحاربة الإرهاب.

وقال المحامي الشمري إن إنشاء مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة والتأهيل أحدث دوراً كبيراً في محاربة الإرهاب، حيث قام المركز على أساس استقبال كل الشباب الذين خرجوا عن المسار الصحيح، واتبعوا منهج القتل والتكفير، وساهم هذا المركز باستعادة عدد من المعتقلين السعوديين في جوانتانامو، ولا يقف دوره عند هذا الحد، بل يستقطب كل الخارجين عن الشريعة انتهى.

وأطلع الاتحاد على التقارير المقدمة على طاولة أعماله من خلال رصده ومتابعته ووثائق مقرراته حيث نوه ضمن مقررات نتائج دور انعقاده بالنقلات النوعية المتقدمة التي لمسها الاتحاد للقضاء السعودي تشريعياً وإجرائياً وتقنياً وتدريبياً واعتبرها تستحق الإشادة والتقدير، كما نوه من جانب آخر بدور المملكة في محاربة الإرهاب وبدعوتها لحوار الحضارات والثقافات والأديان.

رغم رفض المقترح مرتين في لجنة الإدارة إعادة التصويت على تعديل نظام "تبادل المنافع" في الشورى والموارد البشرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 صفر 1436هـ - 22 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141222/Con20141222742280.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

يعود مقترح تعديل الفقرة السادسة من المادة (الثالثة) في نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، للتصويت النهائي عليه خلال جلسة المجلس غداً الثلاثاء، وذلك بعد مروره بعدة مراحل لدراسته في المجلس انتهت جميعها بعدم ملاءمته وبالتالي رفضه.

وأوضح لـ«عكاظ» مقدم المقترح العضو الدكتور عمرو رجب، أن مقترحه مر بمرحلتين من الدراسة، الأولى كانت عام ١٤٣٤هـ حين قامت لجنة الإدارة والموارد البشرية بدراسته والتوصية بعدم ملاءمته، وعند تقديم تقريرها للمجلس اتخذ قراراً في نهاية دورته الخامسة برفض التوصية مؤكداً ملاءمته للدراسة، وكونت لجنة خاصة لدراسة. وفي المرة الثانية درست اللجنة المختصة المقترح وعادت للمجلس في جلسته بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٤٣٥هـ برأي أغلبية ترى عدم الموافقة على المقترح، وحينها طلبت اللجنة مهلة لدراسة ملاحظات الأعضاء، وستقوم اللجنة المختصة في جلسة الثلاثاء بالرد على ملاحظات الأعضاء وعرض توصيتها النهائية بشأنه. وذكر د. عمرو في مقترحه أن الأمر يتطلب تعديل الفقرة (6) من المادة (الثالثة) بحيث يجوز ضم المدد بين النظامين، واعتبار المدتين متصلتين للحصول على المعاش التقاعدي إذا رغب الموظف في الإحالة على التقاعد المبكر وفقاً للأحكام المنظمة لذلك في النظام الأخير، ليصبح النص المقترح كما يلي: «المادة الثالثة الفقرة (٦): تكون مدد الاشتراك المضمومة مدداً مكملة لاستحقاق المعاش قبل بلوغ سن الستين في النظام الأخير».

وزاد: لمعالجة الحالة التي يتقدم فيها المشترك بعد ضم خدماته بطلب الإحالة على التقاعد المبكر ويلتحق بعد حصوله على المعاش التقاعدي بوظيفة أخرى مشمولة بنظام تقاعدي آخر، ومعالجة حالة الضم الناتجة من التخصيص، فإن الأمر يتطلب الإبقاء على النص الحالي الوارد في عجز الفقرة (6) من المادة (الثالثة) من النظام، وإفراده في فقرة مستقلة تصبح الفقرة (7) وتعديله، ليصبح نص الفقرة الجديدة المقترحة كما يلي:

«المادة الثالثة الفقرة (7): لا يجوز في جميع الأحوال الجمع بين المعاش التقاعدي، وراتب أي وظيفة مشمولة بأي من نظامي التقاعد المدني والعسكري، أو نظام التأمينات الاجتماعية».

وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا المقترح بحسب الدكتور عمرو رجب أنه صدر نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري، ونظام التأمينات الاجتماعية (نظام تبادل المنافع) بالمرسوم الملكي رقم (م/53) وتاريخ ٣ رجب ١٤٢٤هـ لمعالجة حالة انتقال الموظف من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو العكس، وذلك لتمكين الموظف الخاضع لنظام التقاعد المدني أو العسكري من ضم هذه الخدمات حال انتقاله إلى القطاع الخاص وخضوعه، تبعاً لذلك، لنظام التأمينات الاجتماعية، أو العكس في حالة انتقال الموظف من القطاع الخاص إلى القطاع العام. وأن النظام يهدف إلى تحقيق عدد من الغايات، ولعل أبرزها المحافظة على الحقوق المكتسبة للعمال الوطنيين من خدماتها وذلك بضم مدد الاشتراك حال الانتقال بين القطاعين العام والخاص تحت مظلة أحد أنظمة التقاعد الثلاثة، والسماح بجمع مدة الاشتراك بين النظامين الأول والأخير بحيث يتمكن المشترك في النهاية من الحصول على المعاش التقاعدي أو تحسين معاشه. كما يهدف النظام إلى تسهيل انتقال العمالة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص ورفع معدلات توظيف الوظائف في القطاع الخاص،

بالإضافة إلى تعزيز توجهات الدولة نحو خصخصة المؤسسات الحكومية المستهدفة للتخصيص والإسهام في إنجاح الخطط الوطنية في هذا المجال.

وعن الفقرة محل مقترح التعديل قال «تضمنت أحكام نظام تبادل المنافع ما يحقق هذه الغاية والأهداف، ما عدا نص الفقرة (6) من المادة (الثالثة) من النظام، حيث تشترط هذه الفقرة ضمن شروط أخرى لضم مدد الاشتراك (ألا تكون مدد الاشتراك المضمومة مدداً مكملة لاستحقاق المعاش قبل بلوغ الستين في النظام الأخير، وإنما يجب على المشترك إكمال المدة التي يتطلبها هذا النظام ما لم تكن نهاية الخدمة بسبب الوفاة، أو العجز، أو التنسيق من الخدمة)، وبموجب حكم هذه الفقرة، فإن مدة اشتراك الموظف السابقة (المضمومة) لا تكون مكملة لاستحقاق المعاش قبل بلوغه سن الستين في النظام الأخير، ويجب على المشترك إكمال المدة التي يتطلبها النظام الأخير وهي مدة (25) سنة خدمة في نظام التأمينات الاجتماعية أو (20) سنة خدمة في نظام التقاعد المدني أو بلوغه سن (60) عاماً ليتمكن من الحصول على معاش تقاعدي، وبناءً عليه، فإنه لا يحق للموظف الاستفادة من مدة خدمته في النظام السابق في حالة رغبته الإحالة على التقاعد المبكر».

وزاد: «حيث إنه من المفترض أن نظام تبادل المنافع يهدف إلى تسهيل حرية انتقال العمالة الوطنية بين القطاعين العام والخاص مع المحافظة على جميع الحقوق المكتسبة للموظف، بما فيها حقه في الحصول على المعاش التقاعدي في حال رغبته الإحالة على التقاعد المبكر، فإن العدالة تقتضي المحافظة على المميزات التي يحصل عليها أي مشترك وأن يطبق هذا المبدأ على كافة العاملين في القطاعين العام والخاص في حال تنقلهم، ولا يقتصر تطبيقه فقط على فئة محددة من العاملين في القطاعات العامة المستهدفة للتخصيص».



المرافق العامة تلفظ ذوي الإعاقة الحركية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 صفر 1436هـ - 22 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141222/Con20141222742393.htm>

رمزي عبد الجبار (جدة)

انتقد عدد من الاختصاصيين ما اعتبروه تجاهل ذوي الإعاقة الحركية خلال تصميم المنشآت والمرافق العامة، مثل الدوائر الحكومية والمساجد، فضلاً عن اعتداء بعض الأصحاء على المواقف المخصصة لهم، ما يفاقم من معاناتهم، مشددين على أهمية وضع مزلقات ومساكن تسهل تنقل الكراسي المتحركة التي تقلهم عليها.

ورأى المهندس ناصر عبد الجبار ضرورة وضع ذوي الاحتياجات الخاصة بعين الاعتبار خلال تشييد المنشآت العامة والمتنزهات، لافتاً إلى أنه من حق ذوي الإعاقة الحركية، الشعور بالتساوي مع أقرانهم في المجتمع، وعدم كسرهم بحواجز تمنعهم من أبسط حقوقهم المشروعة.

وقال عبد الجبار: «الواجب تهيئة المرافق العامة لتناسب معهم ومع احتياجاتهم، وذلك قبل عمل أي تصميم هندسي، ويأتي ذلك من الرقي والتحضر والإيجاب»، مشيراً إلى أن تلك الإجراءات من البديهيات في المجتمع الأوروبي، لذا نجد المعاقين اجتازوا الانعزال والهروب من ذلك الجمود، وكانوا شركاء حقيقيين في النجاح والتطور، لأن المجتمع كفل لهم اندماجهم ولأن المسؤولين هناك قاموا بواجبهم حيال ذلك.

وبين عادل إبراهيم دغريري أنه حين قرروا في لجنة «مجتمعتنا التطوعي»، إنتاج الفيلم أو المقطع عن معاناة ذوي الإعاقة، تطرقوا من خلال السيناريو لشعور ذوي الإعاقة الحركية من العقبات التي يواجهونها، والمعاناة التي تكسر طريق العبور والصعود، في الكثير من المرافق العامة، مثل المساجد والدوائر الحكومية.

وانتقد دغريري استيلاء بعض الأصحاء على المواقف المخصصة لذوي الإعاقة الحركية في المرافق الحكومية، واستخدامها عنهم وحجزها بسياراتهم، مبيناً أن المنفذين للأرصدة في الحدائق، تناسوا أن المعاقين فئة لا تتجزأ من المجتمع. واستدرك بالقول: «ولكن الحمد لله بعد أن تناقل المجتمع المقطع، ووصل لعدد من المسؤولين، بدأنا نشاهد التوجه للإصلاح، والتعديل، ولكن مازلنا بحاجة لكثير من الدورات التثقيفية، والتوعوية، حتى نغرس في المجتمع ككل حاجة هذه الفئة الغالية للتكيف والتكاتف، والشعور بمعاناتهم، والوقوف على مسببات ذلك التهميش».

من جهته، ذكر معلم التربية الخاصة علي أحمد سهلي أن الأبجديات التي نسير عليها مخالفة للحقيقة فحينما نوفر برامج ومعايير لذوي الإعاقة، يجب علينا أن نهني البيئة التي من شأنهم أن يعيشوا ويتعايشوا فيها، مشدداً على أهمية أن نكون أكثر

واقعية في خلق جو متكافل يضمن سبل تنقلاتهم، ونكسر كل الجمود الذي يحيل بيننا وبينهم في أبسط تفاصيل الحياة، «فمن غير المعقول تعليمهم تلك الأبجديات التي لم نطبقها واقعا ملموسا، وإن طبقناها فهو واجب تجاههم ومن أهم تلك التطبيقات هو تكيف المجتمع حقيقة وتعاملا وواقعا».

بدوره، أفاد الأخصائي النفسي سامي عبدالله أن عدم وجود مزلقانات، وممرات تتناسب مع ذوي الإعاقة الحركية، يسبب لهم شعورا بالإحباط من المجتمع، وشعورا نفسيا يجعلهم أكثر انطوائية، وأكثر بعدا عن التكيف الاجتماعي، والانخراط في المجتمع، وأيضا يعتزل عن الخروج مع أسرته للتنزه أو غيره، مما يسبب ضيقا وحرزا وخوفا.

وبين محمد راجح «ماجستير تربية خاصة»، أن الاستفادة من المرافق العامة، حق مشروح لجميع فئات المجتمع، بغض النظر عن قدراتهم واحتياجاتهم، منتقدا حرمان ذوي الاحتياجات الخاصة من الاستفادة من المرافق التي لم تهيأ لهم، لتتلاءم مع ظروف إعاقته، والمشكلة تعود إلى قلة الوعي المجتمعي، إضافة إلى ضعف الرقابة على من يصمم وينشئ تلك المرافق.

وأوضح راجح أن المسؤولية تكون بالشرake على الجهات الحكومية الرقابية، وعلى المختصين والمهتمين بمجال الإعاقة، فعلى هذه الجهات متابعة تصميم وإنشاء المباني، والمرافق العامة، واشترط أن تلبي الاحتياجات الخاصة للمعاقين، كما يجب عليها استخدام وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي، لتوعية المجتمع بالإعاقة بشكل عام وبأهمية عدم استخدام المرافق الخاصة بالمعاقين كمواقف السيارات الخاصة بالمعاقين على سبيل المثال.

وروى سعود أحمد (النزيل بمركز التأهيل الشامل) ما يلاقه من إحراج أثناء دخوله للمساجد، أو المرافق العامة، المتمثلة في عدم وجود مزلقانات، لافتا إلى ذلك كفيل بإحساسه بالإحباط النفسي، لافتا إلى أنه يعيش حالة من الخجل حينما يحمله المصلون ليجلس في الصف لأداء الصلاة، مشيرا إلى أن هذا الوضع يجعل بعض المعاقين حركيا، يعزفون عن المساجد لعدم تحملهم هذا الوضع.

وطالب سعود بحقوقهم وتصميم مسارات خاصة بذوي الإعاقة، تسهل سير العربات فيها، مبينا أنه يعيش أيضا معاناة الذهاب إلى السوق لعدم قدرته على المرور والدخول والخروج، متمنيا إنهاء معاناة شريحة كبيرة في المجتمع.



«الشمري»: الوزارة تتحمل مسؤولية المشكلة وعليها إيجاد الحلول

خريجات كليات «التربية» يشتكين التهميش ويطالبن

بتوظيفهن

المصدر: جريدة سبق الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/iCtgde>

خلود غنام- سبق- الرياض:

اعتبر مدير الموارد البشرية محمد المطلق أن قرار استبعاد خريجات كليات التربية وتهميشهن، قراراً متخبطاً وبحاجة إلى إعادة النظر، وقال في حوار مع الدكتور عبد العزيز الزير في برنامج "ملفات شائكة" على قناة "صلة" إن وزير الخدمة المدنية أغضب الشعب السعودي بأكمله بقوله إن "الخريجات الكبيرات لا اعتبرهن مستحقات الوظيفة بسبب كبر سنهن". وأشار إلى أن إثبات الكفاءة لا يقاس بالعمر وهناك عدة أمور هي التي تثبت نفسها، ويحق لك مواطنة حصلت على شهادة جامعية بالحصول على الوظيفة.

وتابع: هناك تحبط واضح في آلية التوظيف بتهميش خريجات كليات التربية، وتعيين خريجات غير تربويات في التعليم.. يجب أن ندفع بناتنا حتى يحصلن على تعيين جانبا منازلهن أو في منطقة قريبة لا تحتاج السفر لساعات طويلة للوصول إلى مدرستها، علينا أن نتجاوز الخطأ للإصلاح.

من جهته قال أسامة الشمري مدير الموارد البشرية: كليات التربية استقبلت طالبات تخرجن.. فبأي وجه حق تقفل الأبواب بوجههن، ويتم دمج الكليات مع الجامعات الأخرى، قبل ان يتم توظيف الخريجات، كان من الأولى توظيف الخريجات من ثم اتخاذ مثل هذه الخطوة ودمجها مع الجامعات، إلا إذا كان هناك عدم ثقة بمخرجات التربية.

وتابع: لأسف نسمع أن وزارة الخدمة المدنية تقول الأولوية للأقدمية، ونرى انهم قاموا بتوظيف خريجات تخرجوا قبل خمس سنوات، واهملوا وتناسوا خريجات منذ عشر سنوات أو أكثر، لم يتم توظيفهن، إلى متى الانتظار، هناك ميزانية يجب أن تضخ لإيجاد الحلول كإنشاء مدراس إضافية، وعدم تهميش أكثر من 49 ألف، خريجة.

وأردف: التربية هي من تتحمل مسؤولية جميع الخريجات وكان بإمكانها إرسال توصية عاجلة للخدمة المدنية وتوظيفهن مباشرة، وعدم وضع العقبات أمامهن كقياس وكفاية وجدارة.

وفي مداخلة هاتفية قالت "أم فارس" وهي خريجة قديمة: مشكلتنا مشكلة إنسانية تعبر عن حال خريجات التربية، تهميشنا وعدم توظيفنا كل هذه السنين ظلم، رغم أحقيتنا بالتعيين.

وأضاف: كنت شاهدة على معاناة عدد كبير من الخريجات منذ أن كان التوظيف مناولة باليد بالملف الأخضر، وكانت هناك عشوائية في المفاضلة باشرط الحصول على خبرة رغم أننا تربويات وبرز شرط آخر وهو شرط الإقامة وظلم منها بنات كثيرات.

وأكملت: في عام 1419 دشّن موقع الخدمة المدنية ثم ففرحنا وفي عام 1422 طبق نظام البديلات ولم يكن ضمن مفاضلة، وكان بإشراف تربوي وكان هناك عشوائية في اختيار وانتقاء المعلمات، كما ظلمنا ولم يتم تعييننا ومنذ عام 1425 وأنا انتظر اتصال من التربية لأخذ قرار تعيني، وكانت الصدمة عندما ألغيت الكليات التربية ودمجت مع الجامعات في عام 1428 وهذا ظلم.

وقالت: في عام 1433 صدر أمر ملكي لاستحداث وظائف جديدة، ولم نستفد من هذا المرسوم السامي وفي عام 1435 أضيفت درجة قياس لنقاط المفاضلة بواقع 40%، وهذا فيه ظلم لنا إذ يتم وضعنا مع خريجات جددات.

واختتمت حديثها بالقول: من حقي وحق كل خريجة أن تخدم وطنها ونجد الوظيفة المناسبة، ولكن لم تتح لنا الفرصة، بدمج كليات التربية بالجامعة.. حرمانا المفاضلة بسبب عدم اجتياز قياس.. فإلى متى هذا الظلم ومتى نرى حلمنا يتحقق، مطلبنا وظيفة للجميع دون أي شروط أسوة بغيرنا.

من جانبه، قال الكاتب عبد الرحمن شلاش في مداخلة: أتمنى من الله أن يمن على بناتنا بالتوظيف مثل غيرهن، ومشكلة التوظيف مرتبطة بسوء التخطيط، بمعنى كان هناك انعدام في المؤامة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، هو سبب هذه الإشكاليات، وللحديث عن سوء التخطيط تحتاج إلى حلقات.

وأضاف: كليات التربية هي كليات أنشئت من أجل إعداد معلمات للمرحلتين الثانوية والمتوسطة، ثم أنشئت كليات موازية تعد للتدريس في المرحلة الابتدائية، وفي تلك الفترة تم إشغال كثير من الوظائف بخريجات غير تربويات، ونريد فقط من الوزارة التربية، أن يتم إيقاف تعيين غير التربويين، الأمر الثاني يتم معالجة وضع الخريجات التربويات بحيث يتم إشغال معلمات بنصف نصاب، أو مكان المتعاقبات واستحداث وظائف إضافية واحتواء الخريجات.



مجلس الوزراء يشيد بالتصدي الأمني لـ "الإرهاب" .. ويؤكد

قوة اقتصاد المملكة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 16 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

اطلع مجلس الوزراء أمس برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز على جهود وزارة الداخلية في «التصدي للأعمال الإرهابية، واتخاذ الإجراءات النظامية حيال كل من يخطط للإفساد وإحداث الفوضى». وشدد على أن «اقتصاد المملكة قادر على تحمل الذبذبات المؤقتة في دخل النفط».

• النقل • لمعلمات • النائبة: حدّدت طرق الموت... لإبلاغكن بمصيرها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 ربيع اول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

الدمام - ناصر بن حسين
انضمت وزارة النقل إلى ركب الواقفين في صفّ المعلمات المغتربات، واللاتي يعملن في المناطق النائية، بعد إعلان وزارة التربية والتعليم تخفيف العبء عنهنّ بحصر مدّة عملهنّ في ثلاثة أيام بالأسبوع. وطالبت وزارة النقل المعلمات اللاتي يشكين بقاءهنّ تحت رحمة الطرق الوعرة، وغير المسفلّنة، والتي ربما تتسبب في وقوع حوادث، بـ «حصر تلك الطرق، وتحديد أماكنها، لإيضاح وضعها الراهن من طرف الوزارة، وإبلاغهنّ بما سيحصل حيال تلك الطرق». وأوضحت وزارة النقل أنه بإمكان المعلمات اللاتي يحملن شكاوى حول الطرق التي يعتبرنها «خطرة»، وتتسبب في تهديد حياتهنّ، أو وقوع السائقين التابعين لهنّ في حوادث «حصرها، وإبلاغ الوزارة بها». وقال المتحدث باسم وزارة النقل عبدالعزيز الصميت لـ «الحياة»: «إن الهدف من حصر تلك الطرق وتحديد مكانها هو إيضاح وضعها الراهن، وإبلاغهنّ بما سيحصل حيال هذه الطرق، بالتحديد خلاف النظرة العامة». فيما قابلت معلمات ومشرفات تربويات يعملن في مناطق «نائية»، ويخاطرن بأرواحهنّ في ظل الحوادث المتزايدة، ومحاولات التحرش من سائقين، قرار وزارة التربية والتعليم بـ «عدم الرضا». وأوضحن عبر حساباتهنّ في مواقع التواصل الاجتماعي، أن «القرار لن يمنع وقوع الحوادث، إذ إنهنّ يذهبن ويعدن من الطرق ذاتها، والتي تعاني من الكسور وعدم اكتمال خدماتها، ووقوع الأمطار على بعضها، كذلك كون آخر منها يقع في مرتفعات أو منخفضات جبلية، وينحصر جزء ما بين منعطفات».

بدورها، ذكرت المشرفة التربوية حياة الزهراني أن قرار تقليص مدة دوام المعلمات في المناطق النائية لن يقلل من حوادث المعلمات، ولن يصب في مصلحتها. غير أن كلمة «نائي» مطاطية عند الإدارات. وأوضحت أن المعلمة تسير من نفس الطريق الخطر ثلاثة أيام في الأسبوع، كذلك تدفع رواتب سائقي أكثر من السابق، إضافة إلى الضغط في جدول حصصها، «ولم تستفد من ذلك شيئاً، وهي الخاسرة».

وأوضحت الزهراني، التي انتقلت من مدينة الرياض، للعمل مديرة مدرسة، ثم مشرفة تربوية في محافظة رجال ألمع (منطقة عسير) منذ ثلاثة أعوام، أن «من سلبيات القرار هدر طاقة المعلمة بين إدارتين، وخسارة أموالها بين سائقي، وإرهاق نفسيّتها بسبب عدم الشعور بالاستقرار في السكن والعمل». وطالبت بوضع حلول إضافية للقرار مثل: «أن تغترب المعلمة نصف عام أو عام كامل، ثم يتم نقلها، ويتم تعيين إحدى حديثات التخرج بديلة لها. وكذلك توفير مساكن تليق بالمعلمات قرب كل مدرسة نائية، مع توفير الأمن، والسائق، التابع لشركة متعاقدة مع الوزارة، وعلى حساب الوزارة. وأيضاً تسوية الطرق وتوسعتها، وتشبيك أطرافها من المواشي، وبخاصة الطرق الوعرة جنوب المملكة». وأردفت أنه «لا يعقل أن تؤخذ معلمة من مدينة راقية، ويتم وضعها في قرية لا تتوافر فيها مقومات الحياة». وأشارت إلى أن ذلك «يصيبها بالصدمة الثقافية والنفسية، التي تؤثر على إنتاجها». ولفتت إلى أن هناك «مشكلة أخرى تواجه المعلمة المغتربة، وهي استغلال سائقي العمل والمشاورين، كذلك السكن غير اللائق بها، وبمبلغ باهظ، أيضاً التحرش بها واستغلالها».

وذكرت أنها تسكن في مدينة الرياض، وتم تعيينها في إحدى محافظات عسير. وقالت: «كنت أعمل مديرة في مدرسة نائية، قالوا عنها غير نائية بسبب وجود مستوصف صغير بها وسوبر ماركت». وأردفت: «أنا الآن مشرفة تربوية، ونقلت سكني إلى أبها، معرضة نفسي للحوادث يومياً من إحدى العقبات هناك، من أجل العيش في مدينة تتوافر فيها خدمات. وذكرت أنها تشرف بشكل يومي على مدارس نائية في محافظة رجال ألمع وخارج القطاع، لافتة إلى أنها تعزّي

الزميلات في وفاة أحدهن بشكل شبه يومي، بسبب طرقها الوحشية، وأمطارها المستمرة «وكل يوم ننتظر دورنا في المأساة».



• قضاء التنفيذ“ يأمر بسجن أب خطف ابنه من طليقته ورفض تنفيذ • حكم الحضانة“

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام – فاطمة آل دببيس
أصدرت محكمة التنفيذ في الرياض، قراراً عاجلاً بسجن مواطن، أخذ ابنه الرضيع من أمه (طليقته) من دون موافقتها، وذهب به إلى خارج المنطقة التي تسكن فيها الأم. وألزمته المحكمة بإعادته فوراً، لحضانة والدته، بتنفيذاً لحكم قضائي الصادر لمصلحة الأم بأحققتها في حضانة رضيعها.
وكانت المرأة تقدمت لقاضي التنفيذ بطلب تنفيذ حكم الحضانة الصادر لها بشأن طفلها الرضيع، الذي خطفه الأب من دون علمها. فيما رفض الأب تنفيذ الحكم، بأحققتها في حضانة الطفل. وأصدر قضاء التنفيذ قراراً عاجلاً بسجن الأب فوراً، حتى يعيد الطفل لوالدته. ونفذت الجهات المختصة أمر القضاء، ولم يخرج الأب من السجن، حتى استلمت الأم طفلها. ونفذت محاكم التنفيذ في جميع مناطق المملكة خلال محرم الماضي، 40 حكماً في قضايا الحضانة، وذلك بإلزام الآباء بتنفيذ حكم الحضانة الصادر من المحكمة بالقوة الجبرية. واستقبلت محاكم التنفيذ أمهات تقدمن بطلب إلزام الزوج بتنفيذ حكم حضانة، بعد رفض الآباء تنفيذ الحكم. وأصدر القضاء قرارات قضائية بتنفيذ الأحكام بالقوة الجبرية. وسجن من يمتنع عن تنفيذ الحكم القضائي.
وتوعد نظام تنفيذ الأحكام القضائية بالسجن ثلاثة أشهر للأب أو الأم المعطلين أو الراضين لتنفيذ الأحكام الصادرة بالحضانة أو الولاية أو الزيارة. وأعطى النظام الجديد قاضي التنفيذ بوزارة العدل سجن من هم في مقام الوالدين الممتنعين عن تنفيذ الأحكام القضائية، إضافة إلى سجن من يقاوم التنفيذ أو تعطيله. وتضمنت أحكام ومواد نظام «التنفيذ» في الأحكام القضائية التي أعدتها وزارة العدل في المادة الـ 73 بتنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطرق المقررة في النظام بالحجز على الأموال وبيعها. وإذا تضمن التنفيذ دفع أموال بشكل دوري فيجري التنفيذ من خلال ترتيبات تحددها اللائحة.
وبينت المادة الـ 74 أنه «يجوز لقاضي التنفيذ بوزارة العدل الاستعانة بالقوة المختصة (الشرطة)، ودخول المنزل، لتنفيذ الأحكام الصادرة بحضانة الصغير وحفظه وكذلك التفريق بين الزوجين». فيما أوضحت المادة الـ 75 أنه «لا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبراً». وأعطت المادة الـ 76 قاضي التنفيذ صلاحية تحديد تنفيذ حكم الصادر بزيارة الصغير في مكان مهياً، على ألا يكون في مراكز الشرط ونحوها.
يذكر أن المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، يدعمون قضاء التنفيذ بالمزيد من القضاة، مع الدعم الإداري والوظيفي، من أجل أن تقوم وظيفة قضاء التنفيذ على أكمل وجه، كون مرحلته أهم المراحل التي تمر بها القضية. إذ لا قيمة لأي قضاء ما لم يكن هناك تنفيذ قوي وفوري له، مع أحقية المتضرر في إيقاع الجزاء على المماطل عند تحقق الضرر.

• الشورى" يعيد تكوين لجانته المختصة وتسمية رؤساء اللجان ونوابهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

أعاد مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والسبعين التي عقدها اليوم (الاثنين)، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تكوين لجانته المتخصصة وتسمية رؤساء اللجان ونوابهم لأعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة للمجلس والتي تبدأ في الثالث من ربيع الأول المقبل. وأوضح الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في تصريح صحافي بعد الجلسة أن الرغبة الأولى للأعضاء في الانضمام إلى اللجان تحققت بنسبة 80 في المئة، فيما تحققت الرغبة الثانية بنسبة 8 في المئة والثالثة بنسبة 12 في المئة. وبين الدكتور آل عمرو أن تسمية اللجان ورؤسائها ونوابهم جاءت على النحو التالي: - لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، الدكتور فالح بن محمد الصغير رئيساً، والدكتور ثامر بن ناصر العشيان نائباً للرئيس. - اللجنة الصحية، الدكتور سطم بن سعود لنجاوي رئيساً، والدكتور عبدالله بن زين العتيبي نائباً للرئيس. - لجنة الاقتصاد والطاقة، الأستاذ صالح بن عيد الحصيني رئيساً، والدكتور فهد بن حمود العنزي نائباً للرئيس. - لجنة الشؤون الأمنية، الدكتور سعود بن حميد السبيعي رئيساً، والدكتور نواف بن بداح الفغم نائباً للرئيس. - لجنة الشؤون الخارجية، الدكتور خضر بن عليان القرشي رئيساً، والأستاذة هدى بنت عبدالرحمن الحليسي نائباً للرئيس. - لجنة الإدارة والموارد البشرية، المهندس محمد بن حامد النقادي رئيساً، والدكتورة دلال بنت مخلد الحربي نائباً للرئيس. - لجنة التعليم والبحث العلمي، الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيساً، والدكتورة زينب بنت مثنى أبو طالب نائباً للرئيس. - لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، الدكتور أحمد بن عمر الزليعي رئيساً، والدكتورة فاطمة بنت محمد القرني نائباً للرئيس. - اللجنة المالية، الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري رئيساً، والدكتور فهد بن محمد بن جمعة نائباً للرئيس. - لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، الدكتور ناصر بن راجح الشهراني رئيساً، والدكتورة ثريا بنت أحمد عبيد نائباً للرئيس. - لجنة الحج والإسكان والخدمات، الأستاذ محمد بن داخل المطيري رئيساً، والأستاذ جبران بن حامد القحطاني نائباً للرئيس. - لجنة المياه والزراعة والبيئة، الدكتور علي بن سعد الطخيس رئيساً، والدكتور عطا الله بن أحمد أبو حسن نائباً للرئيس. - لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، الدكتور جبريل بن حسن عريشي رئيساً، والدكتور حامد بن ضافي الشراري نائباً للرئيس. - لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، الأستاذ عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق رئيساً، والدكتورة حمدة بنت خلف العنزي نائباً للرئيس. من جهة أخرى، أفاد الأمين العام لمجلس الشورى بأن المجلس انتقل بعد ذلك للاستماع لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه وثيقة السياسة السكانية للمملكة العربية السعودية التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري. وناقش الأعضاء توصيات اللجنة المعدلة والجديدة ومن بينها تعديل الفقرة 1- 9 من المحور الأول المتعلق بالسكان والتنمية لتكون بالصيغة الآتية: "تشجيع الرضاعة الطبيعية"، وتصحيح مصطلح "الصحة الإنجابية" بمصطلح "صحة الأم والطفل" في كامل الوثيقة. كما ناقش الأعضاء توصيات اللجنة بالاستفادة من الهرم السكاني وتحليل إحصاءات الأسر والأفراد بأبعادها الكمية والنوعية في التنبؤ بالاحتياجات والتحديات المستقبلية، وتقويم مؤشرات القياس في ما يتعلق بالفقر والبطالة والتعليم والثقافة والبيئة والطاقة، ومراجعة السياسة السكانية للمملكة كل خمس سنوات. وشدد عدد من أعضاء المجلس على ضرورة الإبقاء على الفقرة 1- 9 من المحور الأول المتعلق بالسكان والتنمية كما جاءت في مشروع الوثيقة الوارد من الحكومة، مؤكداً عدم موافقتهم على التعديل الذي أجرته اللجنة باستبدال عبارة "خفض معدل الخصوبة الكلي من طريق تشجيع المباشرة من الولادات"، بعبارة "تشجيع الرضاعة الطبيعية"، وبرر الأعضاء ذلك بأن اللجنة لم تقدم ما يبرر ما ذهبت إليه في تعديلها المشار إليه مدعوماً بالإحصاءات، إلى جانب تساؤلات عدد من الأعضاء عما إذا كانت اللجنة قد نظرت في التحديات التي تواجهها المملكة العربية السعودية في المجالات الصحية والبطالة

والمياه، فضلاً عن النمو السكاني المتصاعد الذي تؤكد الإحصاءات الرسمية لمصلحة الإحصاءات العامة. في المقابل، أيد عدد من الأعضاء التعديلات التي أجرتها اللجنة على الوثيقة وتوصياتها وشددوا على أهمية دعم معدلات النمو السكاني، وسيستكمل المجلس مناقشة توصيات اللجنة الجديدة والمعدلة في شأن الوثيقة السكانية في جلسة يوم غد (الثلاثاء)، تلبية لرغبة الكثير من الأعضاء في المداخلة على التقرير ونظراً إلى أهمية الوثيقة.



• كفى: فيديو الطفلين المدخنين جريمة بحق الطفولة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006186>

جدة - ياسر الجاروشة:

انتقدت جمعية كفى للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات بمنطقة مكة المكرمة بشدة ما جاء بمقطع فيديو بدأ تداوله على شبكات التواصل الاجتماعي ويظهر فيه طفلان، ولد وبنت، لا يتعدى عمرهما الخمس سنوات "لا يعرف من أي جنسية هما"، وهما يدخنان "أرجيلة" بشراهة واضحة. وأبدت جمعية كفى التي تخصص نشاطها للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات، دهشتها البالغة من ولي أمر الطفلين والذي يبدو في الفيديو المذكور وهو جالس أمامهما يصورهما وهو مرتاح ويظهر لهما إشارات المديح، بينما يتلقى طفلاه ذلك كرسالة تشجيع للاستمرار في التدخين. ووصفت "كفى"، في بيان لها، الأمر بأنه جريمة ترتكب في حق الطفولة، في حين قال مدير عام الجمعية بمنطقة مكة صلاح الشيخ ان مثل هؤلاء من أولياء الأمور الذين يشجعون أبناءهم على التدخين، أو يغضون عنهم الأبصار، إنما هم في الحقيقة يدفعونهم للموت بأيديهم. وأكدت مخاطر التدخين على الصحة، بل على الحياة ذاتها، وتأثيراته السيئة على المجتمع ككل، محذرة من أن التدخين يفتح الباب أمام الشباب خاصة للسقوط في طريق المخدرات.



نائب وزير التربية: التوعية المرورية خفضت الحوادث 10٪

دشن مبادرة • الله يعطيك خيرها في الرياض

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

نايف الحربي - الرياض

دشن الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ نائب وزير التربية والتعليم المكلف، المبادرة الوطنية «الله يعطيك خيرها» والمتخصصة بالسياقة الآمنة وتبنيها جمعية الأطفال المعوقين بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور في المدارس التابعة لوزارة التربية بدءاً من منطقة الرياض، على أن تشمل المبادرة لاحقاً كل المدارس والمرافق التابعة لوزارة التربية والبالغ عددها أكثر من 34 ألف مدرسة، وتضم أكثر من 5 ملايين طالب وطالبة، وأكثر من 500 ألف معلم ومعلمة. اقيم الحفل أمس بابتدائية ابن بيطار في مدينة الرياض بحضور الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم عضو مجلس الشورى نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، وعوض بن عبدالله الغامدي أمين عام الجمعية، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمبادرة والشركاء وعدد من المدعوين ووسائل الإعلام. وأشاد نائب الوزير بالمبادرة والدور التوعوي الذي تقوم

به، مما ساهم برفد الجهود الكبيرة التي تبذلها الإدارة العامة للمرور ونتج عنه خفض الحوادث المرورية بنسبة 10% تقريباً في النصف الأول من عام 1435هـ، أملاً أن تشكل هذه الخطوة بداية شراكة تساعد على تثقيف الطلاب والطالبات بأهمية القيادة بشكل يضمن سلامتهم وسلامة المجتمع والالتزام بالأنظمة والقوانين المرورية. بعدها كان الحضور على موعد مع «فيلم قصير» عن الحوادث المرورية في المملكة، وأبرز إنجازات المبادرة خلال المرحلة الأولى، ثم كرّمت اللجنة التنفيذية معالي نائب سمو وزير التربية والتعليم المكلف. ثم قام بجولة في فصول المدرسة، وزيارة حديقة السلامة المرورية والمعرض المصاحب لحفل التدشين، وإطلاق بالونات المبادرة إيذاناً بانطلاقها في مرافق التعليم العام، وودع معاليه بما استقبل به من حفاوة وترحيب.



• العدل: لجان متخصصة من 3 جهات حكومية تنظر جرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

ماجد عسيري - الدمام
كشف مصدر رفيع المستوى بوزارة العدل لـ«المدينة» عن أن المحاكم العامة ومحاكم الاستئناف لا تنتظر في قضايا الجرائم المعلوماتية والإلكترونية، مؤكداً أن هذا النوع من الجرائم يحتاج إلى متخصصين، وغير المتخصص لا يستطيع التعامل معه.
وقال المصدر: هناك لجان متخصصة تابعة لوزارتي الإعلام والمالية أو مؤسسة النقد تنتظر لمثل هذه الجرائم، ولكن لو نشأت جريمة من خلال هذا النوع من الجرائم كالقتل أو الاختلاس أو غيرها تنتظر فيها المحاكم العامة، وأبان أن التحايل على الأنظمة المعلوماتية والإلكترونية يخضع لنظام المعلومات ووزارة الإعلام هي من تنتظر تلك الجرائم.
وأضاف: الجرائم المعلوماتية والإلكترونية ينشأ عنها أضرار جسيمة أو قد تسيء لأي شخص كان، وبالتالي تتحقق فيها أركان الجريمة ولها عقوبات رادعة.



انطلاق الحملة السنوية لذوي الاحتياجات الخاصة بجدة.. اليوم تنظمها • عبدالعزيز الطبية «برعاية إعلامية من • المدينة»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

سعد آل منيع - جدة
تنطلق اليوم فعاليات الحملة التوعوية السنوية الثالثة لذوي الاحتياجات الخاصة والتي تنظمها مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة تحت شعار «إعاقتي سر انطلاقتي»، برعاية إعلامية من صحيفة «المدينة» وماسية من شركة «فاين» وذهبية من «الاتصالات المتكاملة»، فيما يشهد انطلاقاً للفعاليات المدير التنفيذي للخدمات الطبية بالشؤون الصحية بوزارة الحرس

الوطني بالقطاع الغربي الدكتور منصور أحمد الجندي والمدير التنفيذي للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني بالقطاع الغربي العميد مهندس خالد محمد باكلكا. وتتضمن الحملة ملتقى تثقيفياً ومعرضاً مصاحباً لها غداً بمشاركة الجهات ذات العلاقة وذلك بالمدخل الرئيس لمركز العيادات الخارجية بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة، فيما ينتقل المعرض بعد غدٍ إلى المركز الطبي التخصصي التابع للرعاية الصحية الأولية. وسيطلع زوار مركز السلام التجاري على نماذج من إبداعات ذوي الاحتياجات الخاصة ومنهم على سبيل المثال لا الحصر (شذى كردي - بشائر محمد - مروان يونس السروري الشريف - راكان عبد - العزيز كردي - عادل عبد - القادر الجدوي).

وأشار رئيس اللجنة المنظمة للفعاليات عبدالرحمن المغربي أن مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة إلى إن الاهتمام بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة المجتمعات دليل على تقدم ورقي المجتمع، مشيراً إلى أن المملكة من أكثر الدول اهتماماً بهذه الفئة، وبيّن أن الحديث عن هذه الفئات وقدراتهم الخارقة خرج من التظير إلى التطبيق العملي، حيث برزت عدة شواهد من بينها - هيلين كيلر - المعجزة التي استطاعت رغم كل ظروفها أن تصل إلى قمة المعرفة لتحصل على جائزة نوبل، هناك الدكتور طه حسين وهو يطلب العلم في الأزهر وفي باريس ثم يتسلم كرسي أكبر وزارة في مصر وهي وزارة المعارف. وأكد المغربي أن الفعاليات تتضمن ندوة علمية بعدة محاور حول ذوي الاحتياجات الخاصة وكيفية دمجهم اجتماعياً بمشاركة الدكتورة فوزية أخضر عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين و محمد الزهراني نائب رئيس تحرير صحيفة المدينة والدكتور أحمد العرفج الكاتب بصحيفة المدينة والدكتور زهير عبدالرحيم ميمني مدير مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال المعوقين وماجد سليمان الجارد روائي وعضو بنادي جدة الأدبي والدكتور نشأت نفوري مدير إدارة السلامة وخدمات الحماية من الحريق بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني بالقطاع الغربي وعبد الله العمري مشرف العلاج الطبيعي بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني بالقطاع الغربي. وبيّن المغربي أن هناك العديد من الجهات المتخصصة ذات الصلة في هذا المجال ستشارك في المناسبة ومنهم جمعيات إبصار، والأطفال المعاقون، نادي الصم، ومركز التأهيل الشامل، والمركز الطبي للأجهزة التعويضية، قطاف الصحة، مركز أبجد، وإدارة التربية الخاصة بإدارة التعليم، إضافة إلى مشاركة الجهات التابعة لمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة وهي (الطب الوقائي بالرعاية الصحية الأولية - قسم التغذية - كلية التمريض بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية - برنامج الأمان الأسري الوطني - إدارة السلامة - العلاج الطبيعي - إدارة الخدمة الاجتماعية).

ومن جهته بيّن عبدالعزيز العواد نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني رئيس لجنة توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة أن ذوي الاحتياجات الخاصة جزء لا يتجزأ من المجتمع حيث يوجد شخص ذو احتياجات خاصة بين كل عشرة أشخاص في العالم.

وأشارت الدكتورة فوزية أخضر عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين أن الإسلام أعطى لهذه الفئات حقوقهم كاملة في العمل والتعليم والتأهيل والتشغيل والزواج والإنجاب وغيره ولم يفرق بين صحيح وعليل أو بين رجل وامرأة. وأوضح عبدالعزيز الحرازي المدير التنفيذي المشارك للتشغيل بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني بالقطاع الغربي أنه تشكلت في السابق صورة نمطية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، وكانت تلك الصورة تتجسد في أن المعاق شخص غير قادر على الإنتاج، ولكن سرعان ما بدأت تلك الصورة بالتلاشي عندما حققت رموز من تلك الفئة الإنجازات لهذا الوطن.

وبيّن مقدم/ عادل علي الزهراني مدير الخدمات المساندة بالإناية - رئيس إدارة السلامة بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة أن هناك عناية خاصة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة للتعايش كأصحاب والمتعاقين، فيما عرضت رزان عبداللطيف مكواري مديرة تطوير الأداء التنظيمي بالمنطقة الغربية بإدارة المراجعة الداخلية بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني نماذج مشرفة لمن تحدوا الإعاقة، منهم على سبيل المثال لا الحصر الداعية عبدالله بانعمة والذي أصيب بشلل رباعي في الصف الأول الثانوي بينما كان يمارس هوايته المفضلة وهي السباحة، وهناك «قاهر المستحيل» - عمار بوقس والذي تحدى الكرسي المتحرك بتميز، فقد حفظ القرآن الكريم وتخرج في الثانوية بنسبة 97% ثم التحق بقسم الإعلام في جامعة الملك عبدالعزيز وكان الأول على كلية الآداب والعلوم الإنسانية والأول على قسم الإعلام ليثبت للأصحاء قدرته على النجاح وأن الإعلام ليس حكراً على الأصحاء كما قام بإطلاق مبادرة لدعم الموهوبين من ذوي الاحتياجات الخاصة برعاية جمعية الأطفال المعوقين.

تمكين المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141223/Con20141223742483.htm>

جدد مجلس الشورى أمس ثقته في المرأة السعودية من خلال إسناد مهام جديدة لعضوات بالمجلس أوكلت إليهن نيابة ست لجان متخصصة خلال أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة للمجلس في خطوة تعزز من الدور الريادي للمرأة والفاعلية في الأعمال المسندة إليها وتزيد من حضورها تحت قبة الشورى كصوت مؤثر وقادر على المطالبة بالحقوق والدفاع عن القضايا بقوة وعدالة.. بعد أن حظيت المرأة في عهد خادم الحرمين الشريفين من دعم وتمكين في مواقع حيوية في عدة جهات إيماناً بأن نصف المجتمع سيظل عنصراً فاعلاً ومتفاعلاً في وطننا الغالي.

فالتمكن الوظيفي للمرأة والتوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية مطلب تفرضه المرحلة، ولا سيما في ظل التداخليات غير المبررة بأن تكون المرأة خارج خارطة التنمية الاجتماعية وحين تجد المرأة ذاتها في الوظيفة الكافلة لاستقرارها يتجدد مع ذلك التمكين الاجتماعي الرامي بأن تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية وفق الأطر الشرعية والأعراف والنظم.

لقد منحت المرأة كل الثقة في هذا العهد الزاهر، وبقي الدور الحقيقي والفاعل على «نون النسوة» في إثبات الذات وتحقيق المنجز وخطف الأضواء بكل جدارة لتكون كما أراد الوطن لها في الريادة وبناء المستقبل.

مجلس الوزراء: اقتصادنا قادر على تحمل التذبذبات المؤقتة في دخل

البتترول

إنشاء جمعيات أهلية لحماية المستهلك وتعاون سعودي صيني

في تقنيات الفضاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141223/Con20141223742484.htm>

واس (الرياض) وافق مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، أمس على إنشاء جمعيات أهلية متخصصة في القطاعات المتعلقة بحماية المستهلك، مؤكداً في ذات الوقت قدرة الاقتصاد السعودي على تحمل التذبذبات المؤقتة في دخل البترول، ومشدداً على أن المملكة ماضية في سياستها المتوازنة بشكل راسخ وقوي.

وكان مجلس الوزراء قد هنأ في مستهل الجلسة التي عقدها في قصر اليمامة بالرياض، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على ما تحقق من نجاح لمبادرته ومساهمته الخيرة التي توجت بإزالة ما يشوب

العلاقات بين الشقيقتين جمهورية مصر العربية ودولة قطر في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات، ورفع شكره لخدام الحرمين الشريفين على حرصه على اجتماع الكلمة وتوحيدها وتعزيز أواصر الأخوة بين الدول الشقيقة.

ورحب في هذا الشأن باستجابة جمهورية مصر العربية ودولة قطر لمبادرة خادم الحرمين الشريفين التي دعا فيها أشقاءه في الدولتين لتوطيد العلاقات وإزالة ما يدعو إلى إثارة النزاع والشقاق بينهما - إن شاء الله - منوها بما بدر من الدولتين الشقيقتين من تقدير لخدام الحرمين الشريفين - أيده الله -.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخضير في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن سمو ولي العهد أطلع المجلس بعد ذلك على مباحثاته مع دولة رئيس الوزراء بجمهورية مقدونيا نيكولا غروافسكي، وما تم خلالها من استعراض لأوجه التعاون الثنائي بين البلدين وسبل تطويرها في شتى المجالات.

التصدي للأعمال الإرهابية

وأطلع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية مجلس الوزراء على الجهود المتواصلة التي يبذلها رجال الأمن للتصدي للأعمال الإرهابية واتخاذ الإجراءات النظامية حيال كل من يخطط للإفساد وإحداث الفوضى.

وقد أشاد مجلس الوزراء في هذا الشأن بما حققته الأجهزة الأمنية من إنجازات كبيرة والله الحمد، منوها بتعاون أبناء المنطقة مما كان له الأثر في سرعة كشف من وقف خلف الحادث الإرهابي الذي وقع في بلدة العوامية مساء يوم الأحد 1436/2/22هـ، مؤكداً أن كل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن والمواطن فإن يد العدالة ستطالهم.

اتفاقية جنيف

ورحب المجلس بالبيان الصادر في ختام مؤتمر الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وتأكيده على ضرورة تطبيق الاتفاقية والقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأهمية ذلك للتوصل إلى السلام العادل والدائم، مجدداً تأكيد المملكة على أن الالتزام بقواعد الشرعية الدولية والوفاء بالتعهدات هو أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار.

الاعتداء الإرهابي في باكستان

وندد مجلس الوزراء بالاعتداء الإرهابي الذي استهدف إحدى المدارس في شمال غرب باكستان وما نتج عنه من ضحايا وإصابات، وعده عملاً إرهابياً وجرماً يتنافى مع القيم والمبادئ التي جاءت بها الشرائع السماوية التي حرمت قتل النفس إلا بالحق، معرباً عن أحر التعازي وصادق المواساة لجمهورية باكستان حكومة وشعباً ولأسر الضحايا، وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.

سياسة بترولية متوازنة

وبين د. الخضير أن مجلس الوزراء ناقش عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي، واستعرض ما تمر به السوق البترولية والدولية من مشكلات طارئة، مجدداً التأكيد على أن اقتصاد وصناعة المملكة قادران على تحمل التذبذبات المؤقتة في دخل البترول وتعد ذلك أمراً طبيعياً، وتشديدها على أن ما تقوم به سيحقق بمشيئة الله أفضل النتائج للمملكة وأنها ماضية في سياستها المتوازنة بشكل راسخ وقوي معتمدة على الله ثم على قيادة حكيمة واقتصاد متين وصناعة بترولية عالمية قوية.

تفاهم سياسي مع جيبوتي وبلجيكا

وأفاد وزير الثقافة والإعلام أنه بناء على التوجيه السامي الكريم، أطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 1436/2/30هـ على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما أطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجيبوتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية جيبوتي، وإنشاء لجنة تشاور سياسي، والتوقيع على المشروع، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

وبعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (55/108) وتاريخ 1435/11/20هـ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم حول التشاور السياسي بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية الاتحادية والتجارة الخارجية والتعاون والتنمية في مملكة بلجيكا، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1435/5/15هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

مجلس هيئة الكهرباء

وافق مجلس الوزراء على تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة هيئة الكهرباء والإنتاج المزدوج لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ 1436/5/9 هـ، وهم:

- 1- يوسف بن عبدالستار الميمني
 - 2- المهندس عبدالله بن سعيد المبطي
 - 3- الدكتور إحسان بن علي بوحليقة
 - 4- عثمان بن حمد الخويطر
- كما وافق مجلس الوزراء على تجديد عضوية الدكتور إبراهيم بن صالح المعزاز في مجلس إدارة الهيئة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ 1436/6/16 هـ.
- قرار جباية الزكاة

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وافق مجلس الوزراء على ما يلي:

- 1- إجازة استمرار العمل بقرار وزير المالية رقم (393) وتاريخ 1370/8/6 هـ الخاص بجباية الزكاة وتعديلاته، وذلك خلال الفترة من تاريخ نفاذ المرسوم الملكي رقم (577/28/2/17) وتاريخ 1376/3/14 هـ إلى حين صدور القرارات التنفيذية اللازمة من وزير المالية.
 - 2- قيام وزير المالية بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ المرسوم الملكي رقم (م/40) وتاريخ 1405/7/2 هـ، القاضي بجباية الزكاة كاملة من جميع الشركات والمؤسسات وغيرها من الأفراد ممن يخضعون للزكاة، بما في ذلك ما يتصل باللجان المشكلة وتحديد مدد التظلم من قراراتها والاشتراطات اللازمة لذلك وبخاصة دفع الضمان البنكي. جمعيات لحماية المستهلك
- وافق مجلس الوزراء على السماح بإنشاء جمعيات أهلية متخصصة في القطاعات المتعلقة بحماية المستهلك تكون لها شخصيات اعتبارية وذمم مالية مستقلة، على أن تقوم وزارة التجارة والصناعة بالترخيص لهذه الجمعيات ووضع الترتيبات اللازمة لضمان حسن أدائها والتنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- علوم وتقنيات الفضاء
- بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (49/94) وتاريخ 1435/8/25 هـ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وإدارة الفضاء الوطنية الصينية تتعلق بالتعاون في مجال علوم وتقنيات الفضاء، الموقعة في مدينة بكين بتاريخ 1435/5/13 هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح هذه المذكرة:
- تتضمن هذه المذكرة أوجه التعاون في عدد من المجالات من بينها تصميم الأقمار الصناعية وتطويرها وإنتاجها لأغراض التجارب العلمية والاستشعار عن بعد للأرض والاتصالات، وخدمة إطلاق الأقمار الصناعية، وعلوم الفضاء واستكشافه.
 - تكون حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن أنشطة التعاون في هذه المذكرة مملوكة من الطرفين ومحمية بحسب أنظمة وقوانين دولتيهما.
- حساب مؤسسة الجسر
- وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة لجسر الملك فهد للعام المالي (1435/1434 هـ).
- وأطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة الحج، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علما بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه.
- هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

البحث مستمر عن مبنى لفصلهن عن الرجال غياب الضمان النسائي يخرج الأرامل والعجزة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141223/Con20141223742647.htm>

عبدالعزیز الربيعي (الطائف)

لا يزال مكتب الضمان الاجتماعي في الطائف يخلو من قسم نسائي ما يعيق تحركات النساء الأرامل والمطلقات والعجزة ويعرضهن للإحراج بالحديث مع الموظفين الرجال في مشاكلهن الخاصة بشكل مباشر، ما يشكل معاناة حقيقية لهن. وعلمت (عكاظ) من مصادرها أن هناك أكثر من 300 سيدة يرآجن مكتب الضمان الاجتماعي (قسم الرجال) في أوقات خصصت لهن لإنهاء معاملتهن ما يتسبب في بقائهن لوقت طويل في هذا القسم. سعد العتيبي استغرب ان يكون فرع الضمان الاجتماعي بالطائف دون قسم للنساء، حيث إن الكثير من السيدات تعجزن عن المراجعة للمكتب بين الرجال، حيث لا تستطعن البوح بما تردن للرجال، كما أن بعضهن لا تستطيع التحدث على راحتها ونقل معاناتها للرجال، بينما الموظفة المرأة سوف تستوعب مشاكل المرأة المراجعة، حيث تعاني أم محمد إحدى المستفيدات من الضمان الاجتماعي من دخولها إلى قسم الرجال، وما تقع فيه من حرج عند التقديم أو إنهاء إجراءات معاملاتها، فالقسم يعج بالرجال، مناشدة الجهات المعنية بضرورة توفير موظفات يقدمن الخدمات للمراجعات من الأرامل والمطلقات والعاجزات عن توفير احتياجاتهن، واستغربت أم محمد هذا التأخير في افتتاح مكتب للنساء، حيث البنوك والأحوال المدنية والبلديات لديها أقسام نسائية، فيما لا يزال الضمان الاجتماعي يعد منذ سنوات بتوفير قسم نسائي دون أن نرى ذلك على أرض الواقع.

وتشير صالحة الشهري إلى أن الضمان الاجتماعي منذ سنوات طويلة يعدنا بأن يكون هناك قسم خاص للسيدات في الطائف نستطيع من خلاله التقديم والمراجعة دون عناء ونستفيد من الخدمات في قسم السيدات بدلا من الدخول لقسم الرجال فالبعض لا يوجد لديهم محرم للدخول معهم والمراجعة والقيام بإنهاء الإجراءات ما يجبرهن على البقاء في منازلهن أو الدخول في قسم الرجال وتقديم الأوراق بنفسها وهذا يتسبب في إحراجهن.

في المقابل كشفت مصادر (عكاظ) في الضمان الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة أن البحث عن مبنى منذ سنوات لا يزال جاريا لیتم من خلاله استقبال السيدات، إلا أن ذلك لا يزال متعثرا، فيما أكد المصدر أن موظفات القسم النسائي يعملن في مركز التأهيل الشامل لحين استحداث قسم للنساء في الطائف.

9 أيام لسحب مسودة تنظيم عمل ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141223/Con20141223742528.htm>

فارس القحطاني (الرياض)

جددت وزارة العمل دعوتها للمشاركة في تحسين مسودة قرار «تعريف الإعاقة والعمل والجدول الاسترشادي للترتيبات والخدمات التيسيرية في بيئة العمل»، إذ لم يتبق على انتهاء عرض المسودة في بوابة «معا نحسن»، سوى 9 أيام، يتاح خلالها المشاركة في وضع الملاحظات والاقتراحات، وذلك بعد تمديد فترة المشاركة 16 يوما إضافيا، حيث كان من المقرر

الانتهاء من المسودة يوم الاثنين 23 صفر 1436 هـ الموافق 15 ديسمبر 2014م، في حين أدرجت الوزارة على البوابة فيديو للمسودة بلغة الإشارة تسهيلاً لمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة. وفي مسودة القرار المعروف على بوابة (معا) حتى 9 ربيع الأول 1436 هـ الموافق 31 ديسمبر 2014، أضافت وزارة العمل مقترحاً يتمثل في تحديد شرطين لاحتساب الشخص «ذو الإعاقة» بأكثر من واحد وفق برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات»، فيما تتضمن المسودة تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام العمل، وآلية التعامل معهم وفق النظام، والترتيبات والخدمات التيسيرية في بيئة العمل.



أحدث به سحبات ظاهرة ووالده نقله للمستشفى واشتكى للشرطة التحقيق مع معلم ضرب طالباً بالمتوسطة بـ"خشبة" في عفيف

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/Sltgde>

سبق- عفيف: تحقق شرطة محافظة عفيف في بلاغ تقدم به ولي أمر طالب بالمرحلة المتوسطة؛ يتهم فيه أحد المعلمين بالاعتداء على ابنه بالضرب بقطعة خشبية في مدرسته بالمحافظة اليوم. وأوضح ولي أمر الطالب فيصل العتيبي، أنه فوجئ بابنه، الذي يدرس في الصف الأول متوسط؛ يصل للمنزل وقد أثخنت يده وكتفه ضرباً، وبدأت آثار السحجات ظاهرة فيهما. وأضاف أنه نقله للمستشفى في الحال، وحصل على تقرير طبي يؤكد تعرضه للضرب، وتقدم بموجبه بشكوى رسمية لمركز الشرطة التي بدأت بدورها في اتخاذ الإجراءات اللازمة. وعلمت "سبق" أن المعلم أرجع سبب ضربه للطالب إلى اتهامه بالمشاغبة في الفصل أثناء الحصة؛ وهو الأمر الذي ينكره الطالب. وذكر ولي أمر الطالب أنه حتى ولو حصل من ابنه أي ملاحظة تحدث دائماً من الأطفال؛ فالواجب عدم استخدام الضرب الذي تمنعه كل الأنظمة، مفيداً بأنه كان الأجدر بالمعلم معالجة الأمر بالوسائل التربوية أو إحالته لإدارة المدرسة، وعدم استخدام الخشب وسيلة لحل المخالفات.



• المتابعة الاجتماعية تحتفي بـ "حقوق الإنسان" اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4035961>

رقية الفناخ - الأحساء
يعتزم مكتب المتابعة الاجتماعية بالأحساء مساء اليوم الثلاثاء بتفعيل اليوم العالمي لحقوق الإنسان بمقره، وذلك لتفعيل الجانب التوعوي فيما يخص حقوق الإنسان، وسيتم تنظيم ورشة عمل يقيما قسم الأنشطة والإعلام بالحماية الاجتماعية بالمكتب بالتعاون مع قسم الخدمة الاجتماعية بمستشفى الملك فهد بالهفوف، بالإضافة إلى تفعيل الجانب الوقائي من حالات الإيذاء وتقديم آلية العمل والاستشارات بالمكتب.

وأشار مدير مكتب المتابعة الاجتماعية عثمان محمد الدعيرم إلى دور التوعية في معرفة الإنسان حقوقه، منوها أنه تزامنا مع هذه المناسبة العالمية نسعى إلى تفعيل التوعية والوقاية من حالات الإيذاء والتعدي على حقوق الإنسان. وأشارت مسؤولة قسم الأنشطة إلى أن الحرص على تفعيل اليوم العالمي لحقوق الإنسان ينطلق من ديننا الحنيف أولاً، ومن ثم استشعاراً بأهمية وحق الإنسان في ممارسة حقوقه المشروعة التي تكفل له حياة أسرية سعيدة بإذن الله.



سجن 5 مدانين وضعوا راية سوداء فوق مدرسة

إحالة 511 من الموقوفين في سجون المباحث إلى القضاء

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/23/article_917050.html

عبدالسلام الثميري من الرياض
لمت "الاقتصادية" أن نحو 511 من الموقوفين في سجون المباحث في السعودية، أحييت أوراقتهم إلى القضاء، بعد استكمال إجراءات التحقيق معهم، ومن بينهم متهمون في قضايا أمنية تتعلق بالإرهاب، من أصحاب الفكر الضال. وأظهرت إحصائية حديثة أن عدد الموقوفين في سجون المباحث بلغ نحو 3316 موقوفاً، شكل السعوديون النسبة الأعلى من المساجين، حيث أسهمت الأحداث الأخيرة في مناطق ومدن السعودية في زيادة أعدادهم. وتخضع قضايا جميع الموقوفين في تهم ذات صلة بأنشطة وجرائم الفئة الضالة تخضع حالياً للإجراءات العدلية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية المتخصصة.
يأتي ذلك في الوقت الذي أصدرت فيه المحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة السعودية الرياض، على خمسة مدانين بالسجن ما بين ستة أعوام وستين ومنعهم من السفر، إثر تهجمهم على مدرسة حكومية، وذلك برفعهم راية سوداء فوق إحدى المدارس الابتدائية في قرية الحليلة بالأحساء. وشملت التهم الموجهة للأشخاص الخمسة قيامهم بوضع راية سوداء فوق إحدى المدارس الابتدائية بقرية الحليلة التابعة لمحافظة الأحساء وجمع مبلغ من المال لشراء الراية السوداء، والذهاب مع بعضهم لشراء الراية وتجهيزها ثم ذهابهم إلى المدرسة بعد منتصف الليل ورفع الراية السوداء وتصويرها، وطمسهم وتخريبهم اللوحة التعريفية للمدرسة والكتابة عليها، ثم قيام أحدهم بتسليق سور المدرسة وفك العلم من مكانه بقصد تركيبه على مدرسة ابتدائية أخرى ليكون أكثر وضوحاً وبروزاً، إلا أن إلقاء القبض عليه حال دون ذلك.
كما أصدرت المحكمة حكماً بالسجن على سعودي مدان بالافتئات على ولي الأمر والخروج عن طاعته بسفره إلى لبنان عدة مرات، والتحاقه بالجماعات القتالية فيه والتدريب معهم على الأسلحة ثم خروجه للعراق للمشاركة فيه دون إذنه والتقائه بقيادات تنظيم القاعدة هناك، وسفره لتركيا للتدريب على صناعة الدوائر الإلكترونية لاستخدامها في العمليات القتالية في العراق، بالإضافة إلى تستره على أحد المحرضين من المواطنين على القتال في تلك المواطن، ونقله أخبار القتال هناك وتسليمه شريحتين إلكترونتين مؤيدتين لأعمال الجماعات القتالية هناك لأحد المواطنين، وتمويله للإرهاب بدعم تلك الجماعات مادياً، وإساءته للدولة وسمعتها بتلك التصرفات.
وقررت المحكمة بعد مراعاة ناظر القضية في الحكم أن المتهم سبق إيقافه خارج السعودية مدة سبع سنوات، لذلك قررت المحكمة تعزيره بالسجن خمس سنوات تحسب منها مدة إيقافه التي أمضاها في السجن في المملكة عند تسلمه من السلطات اللبنانية نصفها نافذ والنصف الآخر مع وقف التنفيذ، سنة بموجب المادة السادسة عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال من إجمالي المدة المحكوم بها، ويمنع من السفر خارج المملكة سبع سنوات بعد اكتساب الحكم القطعية.
وكان اللواء منصور التركي المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية، قد أكد في وقت سابق لـ "الاقتصادية" أن الجهات الأمنية لم تسجل أي قضية إرهابية ضد مجهول، حتى وإن تأخر الكشف عن منفذي هذه العمليات الإجرامية، مؤكداً أن رجال الأمن يتميزون بالاحترافية لضبط المجرمين، وتقديمهم للقضاء.

طلاب "المنح الداخلية" يعانون من مصاريف إضافية.. وطالبات "يتسولن" المرضى!

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 ربيع أول 1436هـ - 24 ديسمبر 2014
[اضغط هنا](#)

الرياض - هليل البقمي

على رغم اعتماد وزارة التعليم العالي 10 جامعات و19 كلية أهلية في عدد من مناطق المملكة لإتاحة الفرصة للطلاب السعودي لاستكمال دراسته الجامعية إلكترونياً أو كما بات يعرف «عن بعد»، مع تكفلها بمصاريف الدراسة للطلاب، إلا أن الآلاف من الطلاب والطالبات وصفوا حالهم كحال «المستجير من الرمضاء بالنار» بسبب الشروط التعسفية، ومصاريف إضافية تفرضها هذه الجامعات والكليات، وسط انعدام الرقابة.

ورصدت «الحياة» عدداً من طلاب وطالبات برنامج المنح الداخلية للسعوديين المُقرّ من وزارة التعليم العالي، وسط مطالبات منهم بمساواتهم بطلاب الجامعات الحكومية أو مبتعثي برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي من حيث الحصول على مكافآت شهرية.

وبرزت العديد من المطالبات، أبرزها حث وزارة التعليم العالي على رقابة الرسوم الدراسية التي تفرضها الجامعات، إذ ذكر عدد من الطلاب في جامعة «تحتفظ» «الحياة» باسمها أنهم يدفعون ما يزيد على 10 آلاف ريال في الفصل الدراسي الواحد لتسجيل الحد الأدنى من الساعات المقررة، وسط صمت مطبق من الوزارة.

فيما أبدت طالبات من تخصصي الطب وطب الأسنان في كليات متخصصة تمنح درجتَي البكالوريوس والماجستير في هذا المجال (تحتفظ «الحياة» بأسمائهن) تضرهن من مطالبات إدارة الكلية وأعضاء هيئة التدريس فيها بالبحث عن الحالات المرضية حتى لو اضطررن للنزول إلى الشارع، والذهاب إلى الأسواق لاستجداء المرضى من أجل الحضور للكلية لتلقي العلاج، ما دعاهم إلى طباعة كروت تبرز فيها جملة (علاج مجاني). وتفيد إحدى الطالبات بأنها تضطر إلى النزول للشارع وإيقاف سائقي سيارات الأجرة، وإغرائهم بالمقابل المادي في سبيل تقديم العلاج لهم، مع تكفلهن بمصاريف فتح الملف وقيمة الكشف بل وصلت الحال إلى الدخول إلى المباني التي تحت التأسيس واستجداء العمالة للسبب ذاته، مشيرة إلى أن ذلك يحدث من دون علم أسرهن.

بينما توضح زميلة لها أنها تقوم باصطحاب والدتها إلى الأسواق الشعبية في العاصمة الرياض، وتقوم بتوزيع بطاقات شخصية تحوي رقم هاتفها للتواصل، وتفيد بأنها تتعرض بشكل مستمر للسخرية من مرتادي هذه الأسواق، إذ تنثير استغرابهم. ويردد الطلاب والطالبات في تجمعاتهم «من أمن العقوبة أساء الأدب»، معللين ذلك بما يجدونه من فوقيه في التعامل من مسؤولي الجامعات الأهلية في السعودية، ومن تجاوزات للأنظمة - على حد وصفهم - قد تصل إلى حدود التهديد والوعيد بالحرمان من استمرار دعم الدولة لهم من خلال إخفاقهم، وبالتالي انخفاض معدلاتهم تحت الحد الأدنى، ما يبعث في قلوبهم الرعب ويجبرهم على الصمت. وتعددت الملاحظات لدى طلاب وطالبات المنح الداخلية، ويقارن أحد الطلاب في تخصص القانون (تحتفظ «الحياة» باسمه)، والذي مرّ بتجربة ابتعاث خارجي لمدة عام واحد، قبل أن يوقفها ويعود للدراسة في جامعة دار العلوم في الرياض عبر برنامج المنح الداخلية قائلاً: «إن البون بين التجريبتين شاسع، إذ إن الابتعاث الخارجي تقوم فيه الوزارة بتغطية جميع مصاريف الدراسة، بينما تختلف الحال في المنح الداخلية»، مضيفاً أنه يضطر لدفع ما لا يقل عن ثمانية آلاف ريال لكل فصل دراسي من أجل أن يتمكن من تسجيل 18 ساعة دراسية. ويفيد بأن الوزارة تحدد مبلغاً مقطوعاً للدراسة، بينما يقوم عدد من الكليات بحساب المواد وفق الرسوم المالية للساعة الدراسية الواحدة، ما يضطرهم إلى الاكتفاء بتسجيل الحد الأدنى 12 ساعة دراسية (الذي تشترطه الوزارة)، بحسب موقعها الإلكتروني للتجديد للطلبة الحاصلين على منح دراسية وحصلوا على معدل جيد وما فوق، يتم خلالها تحديث بيانات الطلبة والرفع بالسجلات الأكاديمية لآخر سنة دراسية بما لا يقل عن 12 ساعة للفصل الدراسي.

ويتفق عدد من طلاب وطالبات الكليات الصحية على المصاريف العالية لشراء الكتب المتخصصة، والتي يحصل عليها زملاء لهم في الجامعات الحكومية بأسعار مخفضة، مشيرين إلى أن عدداً من الكليات تضيق عليهم أيضاً مبالغ إضافية لشراء كتيبات توفرها الكلية بهدف التقويم والمتابعة بأسعار تصل إلى 100 ريال لكل فصل دراسي، عدا عن قيام عدد من الكليات بتحصيل رسوم دراسية أو تأمين مالي في مقابل استخدام الأدوات الموجودة في مختبرات ومعامل الكلية، مفيدين بأن هذا الإجراء غير موجود في الجامعات والكليات الحكومية.

وحاولت «الحياة» التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي الدكتور محمد الحيزان، بيد أنها لم تتلق أي تجاوب منه.



ذوو احتياجات خاصة في يومهم العالمي: الخدمات دون المستوى... وكل الأبواب مغلقة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - رحمة ذياب

انتقد ذوو احتياجات خاصة الخدمات التي تقدم إلى المعوقين، لافتين إلى صعوبة حصولهم على بعض الأجهزة اللازمة لحالاتهم، مطالبين بتدخل المسؤولين بوزارة الشؤون الاجتماعية في الأمر، ومراقبة عمل الجهات التي تشرف على الخدمات المقدمة للمعوقين في المناطق، مقترحين جملة مطالبات لتذليل «العقبات»، لاسيما في المحاكم والمستشفيات. وأشار ذوو احتياجات خاصة عبر تغريدات دونوها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بمناسبة «اليوم العالمي للمعوقين» الذي حلّ أخيراً، إلى «القصور» الحاصل في المرافق التي تقدم لهم العلاج، وعدم الحصول على فرص تعليمية مناسبة، وضعف خدمات التعليم والصحة المقدمة إليهم. وكتب أحدهم: «في يومنا العالمي يتبادر إلى أذهاننا الأسف على مستوى الخدمات المقدمة من جمعيات خيرية ومراكز تأهيل للمعوقين، التي ما زالت تعاني من نقص الكوادر والخدمات».

وأكد معوقون ضرورة «توفير مراكز استشارية للخدمات». وكتب أحدهم: «نفق وجود مراكز استشارية وليست علاجية، لتبني أفكارنا وتقديم مشكلاتنا، فبعضنا يعاني من مشكلات أسرية ونفسية، وآخرون من مشكلات وظيفية وتعليمية، هذا الجانب يتطلب خدمة خاصة، بعيداً عن مراكز الرعاية النهارية أو المراكز الحكومية التابعة للوزارة». وكتب آخر أن «مشكلاتنا في المحاكم هم وغم ننتظر حله».

وغردت رجاء أحمد إحدى الفتيات من ذوات الاحتياجات الخاصة: «نطالب بمعالجة القصور في الخدمات، وضرورة توفير العلاج اللازم للمعوقين في المستشفيات الحكومية من خلال استثناءات، فالمعوق يبقى ينتظر كالمريض العادي، وهو يعاني إعاقة، ويحتاج إلى علاج».

فيما غرد آخر: «هل تبقى نرصد معاناتنا من دون فائدة تذكر، علماً بأن مسؤولين من كبار المسميات الوظيفية في وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، تواصلوا معنا عبر «تويتر» ووعدوا بحلول عاجلة». واعتبروا أن رصد معاناتهم في يومهم العالمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، «ربما سيكون بداية التفاعل لتغيير الحال والاستجابة للطلبات».

فيما طالب اختصاصيون عاملون في وزارة الشؤون الاجتماعية، بتحديد أسماء المراكز والجمعيات التي تعاني من تدني مستوى الخدمات العلاجية والطبية والنفسية المقدمة للمعوقين. وأبدى عاملون أسفهم لما تحدث عنه معوقون عبر «انستغرام» من خلال صور تم رصدها، وأيضاً عبر «تويتر»، وكتب المغرد توفيق: «من لديه شكوى فعليه التواصل مع الوزارة إلكترونياً أو خطياً، وسجد الرد».

من جانبهم، أوضحت مشرفات في مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في الدمام، لـ «الحياة»، أنه «بإمكان أي معوق أو معوقة مراجعة القسم المختص، وتقديم الشكوى، لرفعها للإدارة للنظر فيها»، لافتات إلى أنه «كثير ما تم التجاوب مع مشكلاتهم وإيجاد حلول إليها. ومن أبرز المشكلات المعالجة كانت بطاقات الصراف الآلي، والتأخر في تسلمها، وتم حل

المشكلة. كما تمت الموافقة على وجود وكيل رسمي لتسلم الأوراق الرسمية المتعلقة بالمعوقين ذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة، حفاظاً على سلامتهم، ورغبة في تقديم تسهيلات لهم».

ألعاب خاصة في الحدائق والواجهات البحرية بدأت أمانة المنطقة الشرقية أخيراً، إنشاء ألعاب ترفيهية خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة. ودشنت الأمانة أول الألعاب في حديقة الصفا بالدمام. وسيتوالى تركيب أعداد أخرى منها في بقية الحدائق والواجهات البحرية. وأوضح أمين الشرقية المهندس فهد الجبير في تصريح صحفي، أن «الأمانة قامت أخيراً، بوضع ألعاب ترفيهية خاصة بذوي الاحتياجات في حديقتي الصفا والراكة، على أن تعمم الفكرة على جميع الحدائق والواجهات البحرية والشواطئ قريباً، بجانب بقية الألعاب المخصصة للجميع».

وأكد الجبير أن «الأمانة لاحظت ارتياد بعض الأسر التي لديها أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، الحدائق والمتنزهات والشواطئ والكورنيش بهدف الترفيه عنهم، إضافة إلى ملاحظة حرصهم على اختيار موقع قريب من الألعاب لمراقبتهم. وقامت الأمانة بدراسة هذه الملاحظات، التي استوقفتنا كثيراً، إذ ارتأينا أن بعض ذوي الاحتياجات ربما ينزعج من استخدامهم بعض الألعاب التي يستخدمها الأطفال الطبيعيون، نظراً لعدم قدرتهم على فعل ذات الشيء، على رغم تقبل معظمهم لواقعه الصحي، وصبرهم على الحال التي هم عليها».

وأشار أمين الشرقية إلى «التباحث مع جهات استشارية عدة، حول إيجاد طريقة مناسبة لمساعدة هذه الفئة في تجاوز مرحلة مشاهدة الألعاب ووسائل الترفيه المختلفة، إلى المشاركة الشخصية في تلك الألعاب، والتمتع بها حالهم حال من يمارس اللعب والترفيه من الطبيعيين».

وذكر أمين الشرقية أنه تم «التوصل إلى إيجاد مجموعة ألعاب خاصة بذوي الاحتياجات، مشابهة لبقية الألعاب الموجودة في المتنزهات والحدائق ومدن الألعاب، لكنها تتناسب مع مجتمعنا وبيئتنا، ومطابقة للمقاييس الأوروبية والأميركية. وبهذه الخطوة سنتمكن من تحقيق هدف دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، ونقلهم من مرحلة المشاهدة إلى ممارسة الألعاب بكل سهولة وأمان ويسر».

وذكر أن «الألعاب تشمل: القرص الدائري الدوار، وقرص الاتزان الكبير، وبوق الصوت، والمنشور وشبكة القوس وأرجوحة الكرسي المتحرك. وتتميز هذه الألعاب بسهولة التشغيل والسلامة. ويقوم بتركيبها وصيانتها مجموعة مؤهلة من الفنيين».



• الشورى.. • الخصوبة“ تحدث فراغاً تشريعياً في انتظار جولة

جديدة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014

[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري

أحدث انقسام أعضاء مجلس الشورى السعودي حول خفض الخصوبة ورفعها سابقة قانونية أجلت حسم أمر الوثيقة السكانية حتى يتنازل أحد الفريقين عن رأيه، واعتبر العضو المستشار القانوني الدكتور فهد العنزي هذا الانقسام أنه ثغرة في نظام عمل المجلس يجب أن يُعالج لكي لا يُرفع للملك ما يعرف قانونياً بـ«القرار السلبي».

واستمر أعضاء الشورى في جلسة أمس (الثلاثاء)، في تقديم البراهين حول نقطتي الخلاف في الوثيقة السكانية (خفض الخصوبة ورفعها، والشبهة حول مصطلح الصحة الإنجابية)، وكانت الحجج تقوم من منظور كل عضو بحسب خلفيته العسكرية والسياسية أو الشرعية والطبية، ولم تخل مداخلة من الاستشهاد بدراسات علمية للتأثير في بقية الأعضاء في عملية التصويت.

وانتهى النقاش حول الوثيقة بتكرار «سيناريو» تشرين الأول (أكتوبر) الماضي برفض نصف الأعضاء لرأي لجنة الإسكان المُطالب برفع الخصوبة، ورفض النصف الآخر لرأي الحكومة الداعي لخفضها عبر تنظيم المبادعة بين الولادات.

وضح القانوني فهد العنزي في حديثه لـ«الحياة»، أن انقسام الأعضاء بهذا الشكل حول التصويت على الوثيقة حالة شاذة، لأن الواقعة لم تمر على المجلس من قبل، مطالباً بأن يتوصل المجلس إلى حل نظامي قبل أن يخرج قرار سلمي من المجلس من دون تصويت. وأضاف: «الأنظمة والقواعد التي تنظم عمل المجلس مبنية على حالات افتراضية، ولكن الحالات الواقعية التي لم تكن محكومة بنص صريح في السابق مثل هذا الحدث، تعتبر سابقة قانونية، وبالتالي يجب أن تُعالج قواعد عمل المجلس الحالات الشبيهة مستقبلاً». وكان أمين مجلس الشورى الدكتور محمد آل عمرو أعلن في بيان رسمي بعد الجلسة أن المادة 31 من اللائحة الداخلية للمجلس تنص على أن يعاد التصويت، وإن حدثت النتيجة نفسها يرفع الأمر للملك للبت فيه مرفقاً بتفاصيل التصويت والدراسات المتعلقة به.

بيد أن الدكتور العنزي رأى أن خروج قرارات المجلس يجب أن يكون بشكل إيجابي وواضح للحكومة والناس، مضيفاً: «نادرًا ما تمر الوثائق والخطط على المجلس، وبالتالي يمكن أن تحصل مثل هذه الحالات مستقبلاً، لذلك يجب أن يعدل نظام عمل المجلس».

من جهة ثانية، لم يوفق بعض الأعضاء في إيجاد صيغة توافقية ترضي الطرفين، أبرزهم الدكتور عدنان البار الذي تشفع له أكثر من 10 أعضاء من أجل أن يدلي بدلوه في المبادعة بين الولادات بحكم تخصصه الطبي والبحوث التي أجراها. وداخل البار مستنداً إلى بحوث علمية موثقة أعدها مع الدكتورة منى آل مشيط لتوضيح الرأي الطبي في شأن صحة المبادعة بين الولادات، بعيداً من التوجسات الأمنية والشرعية، وقال: «الإنجاب لا بد أن يكون بين ثلاث سنوات كحد أدنى، ولا يزيد على خمس سنوات كحد أعلى، وغير ذلك فيه خطورة على صحة الطفل والأم»، مشيراً إلى أن المملكة في النطاق الأخضر في الأمن السكاني.

.. وعضو يتساءل: هل الوثيقة السكانية إكسسوارات دولية!

> كانت الجولة الثانية من النقاش الحامي في مجلس الشورى حول الوثيقة السكانية شبيهة بالخلاف الأزلي حول من أتى أولاً «البيضة أم الدجاجة»، قبل أن يداخل عضو الشورى الدكتور فايز الشهري متسائلاً هل الوثيقة «إكسسوارات دولية أم خدمة لمصلحة فرق وأفكار لا تهدف الهدف الصحي المنشود منها».

وعلى رغم أن الشهري وصف الوثيقة بـ«الكسنجرية» نسبة إلى مؤسسها هنري كسنجر في السبعينات الميلادية، وهدفها تحديد النسل، إلا أنه عاد ليطالب بأن تخضع لرأي الخبراء الصحيين لإبداء رأي علمي، قبل أن يكمل متهمكاً «كل فريق يدعم حججه بالإحصاءات ولكن الإحصاءات هي علم الحيل والخداع كما يقول البعض».

وسبق الشهري تكرار التيارات المتباينة في المجلس للهواجس الأمنية والشرعية، وبرز منها رأي الدكتورة موزي الدغيث حول مصطلح الأمم المتحدة «الصحة الإنجابية» وكيف يهدف إلى إشاعة الجنس والعلاقات المثلية وحمل المراهقات، وقالت إن المصطلح الأممي «مطاط وأدخلت ضمنه العلاقات السوية والشاذة، ووضع له بنود وتطبيقات تعتبر أن العلاقات الجنسية أمر طبيعي»، مطالبة باستبداله بمصطلحات دينية توافق الخصوصية السعودية.

لتداخل بعدها استشارية طب العيون سلوى الهزاع لتبين بحسب خبرتها كيف أن تقارب الولادات سبب في تقادم أعداد مرضى السكري، وارتباطه مباشرة بتزايد حالات الأمراض الوراثية، كما أشارت الدكتورة هيا المنيع إلى أن الدراسات الاجتماعية تربط بشكل واضح بارتفاع معدل الجريمة لدى الأسر الفقيرة كبيرة العدد.

التصفيق يحدد شعبية «المداخلة»

> حضر التصفيق ثلاث مرات في جلسة الشورى أمس للدلالة على حجم التأييد لمداخلات أعضاء ثلاثة، الأول أكد أن فشل جيوش التحالف في القضاء على «داعش» يستدعي زيادة المشاة والمظليين في الجيش السعودي، والثاني اعتبر إحصاءات الخصوبة حيلًا للخداع، والثالث قال رأياً طبياً محايداً فكان صوت التصفيق الأقل صدًى بين الثلاثة. وشارك أكثر من نصف الأعضاء في التعليق (صوتاً وكتابة) على الوثيقة السكانية خلال جلستي هذا الأسبوع، إلا أن التأييد العلني لما يطرحه الأعضاء بين مدى قوة المداخلة ومن هم المؤيدون لها.

وتفردت الدكتورة لطيفة الشعلان في الجولة الأولى من المناقشة يوم (الإثنين) بتأييد قوي من الأعضاء، خصوصاً عندما فندت رأي عسكريين داخل المجلس طالبوا بتعزيز القوى البشرية القادرة على حمل السلاح، وكيف تدار الحروب المعاصرة. ليعود في اليوم الثاني مندوب العسكر اللواء مهندس ناصر العتيبي ويرد بشكل مباشر على ما أثارته الشعلان، «أتفق أن الحرب الإلكترونية هي المسيطرة ولكنها غير كافية، خصوصاً في حرب المشاة والإنزال المظلي، وهذا ما أفضل الحلفاء في حربها ضد داعش». وعلى رغم أن العتيبي أكد على ضرورة الموازنة في النمو السكاني، إلا أنه حذر من أن نصل إلى مستوى الشعوب الخليجية التي بالكاد يرى فيها المواطن، مضيفاً لا يمكن تطبيق المعايير الدولية المرفهة أو التي تطبق تحديد النسل على الخصوصية السعودية، وأضاف: «سياسات التباعد بين الولادات دون خفض الخصوبة

توفر توافقاً بين الفريقين». وختم العتيبي قبل أن يصفق له الأعضاء بالتحذير من الثقافة الجديدة للجيل الحالي، في إشارة إلى عبارة تطبع على كروت الأفراح باللغة الإنكليزية تقول: «أتمنى لك الحظ والسعادة وأن ترزق بمولودين ذكر وأنثى فقط لا غيرهما».



مصانع • خطرة“ تحاصر سكان الدمام غرباً وشرقاً... ونقلها لا يزال • متعثراً“

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام — محمد الداود

جددت إدارة الدفاع المدني وأمانة المنطقة الشرقية أمس تأكيدتهما على نقل مصانع المدينة الصناعية الأولى بالدمام، البالغة 179 مصنعاً، إلى المدينة الصناعية الثالثة، البعيدة عن النطاق العمراني، معتبرتين بقاء المصانع في مكانها، الذي يقع على مرمى حجر من الأحياء السكنية، «مصدر خطر». فيما تم تحديد عشرة مصانع تشكل «خطورة بالغة»، ولها أولوية في النقل، تعمل في مجال إنتاج المواد الخام الخطرة والأصباغ. إلا أن الدفاع المدني أبدى مرونة في تمديد مهلة النقل.

وعلى رغم صدور أوامر من أمير المنطقة الشرقية السابق والحالي بنقل المصانع، ومنح الأول مهلة خمسة أعوام لإتمام عملية النقل، وانتهت المدة الممنوحة، إلا أن المصانع لا تزال جاثمة على صدر سكان المدينة، وبخاصة الأحياء الشرقية منها. وشهدت المدينة حوادث عدة خلال الفترة الماضية، بينها تسرب غازات خطرة وحوادث.

والحال ذاته ينطبق على مصنع الغاز، الواقع غرب الدمام، والذي تبدو عملية نقله «متعثرة». على رغم صدور قرارات متعددة بنقله، وانتهت آخر مهلة ممنوحة للمصنع قبل عامين، ولكنه لا يزال باقياً في مكانه، من دون وجود «بارقة أمل» تدل على نقله. على رغم أن المسافة التي تفصله عن أقرب منزل لا تتجاوز 300 متر. وسط مطالبات «حديثة» من سكان الحي والأحياء المجاورة بنقله إلى خارج النطاق العمراني، لما يشكله من «خطر شديد على الصحة العامة، في حال حصول تسرب مفاجئ للغاز». وينتج 40 ألف أسطوانة غاز يومياً.

وعقد أمين الشرقية المهندس فهد الجبير ومدير إدارة الدفاع المدني اللواء عبدالله الخشمان اجتماعاً أمس، بحضور قيادات من الأمانة والدفاع المدني، لبحث نقل المدينة الصناعية الأولى، إلى خارج النطاق العمراني. وتطرق الاجتماع إلى آخر المستجدات والآلية التي سيتم اتباعها في عملية النقل، وبخاصة بعد انتهاء المهلة المحددة.

وقال الجبير في تصريح صحافي: «إن المنطقة الصناعية الأولى أنشئت منذ فترة طويلة. وأصبحت تشكل خطراً على الأماكن المجاورة لها المأهولة بالسكان»، لافتاً إلى أنها «كانت في الماضي بعيدة عن هذه المناطق، لكنها أصبحت ضمن النطاق العمراني حالياً، ما يؤثر على سلامة السكان، وبخاصة المصانع التي تصنع المواد «الخطرة». وشهدت حوادث حرائق خلال الأعوام الماضية»، مشيراً إلى أن الأمانة ستعمل مع إدارة الدفاع المدني على «بحث آلية نقل المصانع».

وقامت هيئة المدن الصناعية أخيراً، بتوفير أراضٍ بديلة في المنطقة الصناعية الثالثة الجديدة، وتعترم بعض المصانع الانتقال إليها مستقبلاً. وذكر أمين الشرقية أن «الدفاع المدني قام خلال الفترة الماضية بعمل حصر للمصانع الخطرة والمتوسطة الخطورة. ورفعها إلى أمير الشرقية للتوجيه حيال ذلك»، مثنياً حرص أمير المنطقة على «سلامة الجميع، من خلال إنهاء هذا الملف بشكل سريع». إلا أن مصادر كشفت لـ «الحياة» أن هيئة المدن الصناعية مددت تراخيص مصانع

المدينة الصناعية، بما فيها المصنفة «خطرة». فيما تحجم الهيئة عن حضور الاجتماعات التنسيقية بخصوص نقل المصانع، أو التوقيع على محاضر تلك الاجتماعات. بدوره، كشف مدير إدارة الدفاع المدني في الشرقية، أنه تم تحديد عشرة مصانع في المدينة الصناعية الأولى تشكل «خطورة»، وسيتم الرفع إلى أمير المنطقة حولها، مشدداً على أن «الدفاع المدني والأمانة عازمان على نقلها إلى خارج النطاق العمراني، لما تشكله من خطورة عالية». وأكد أن «الدفاع المدني ليس لديه مانع في تمديد المهلة المحددة، بغرض التسهيل في عملية الانتقال، بعد التنسيق مع هيئة المدن

الصناعية». ولفت الخشمان إلى أنه تم «التطرق إلى موضوع نقل مصنع الغاز إلى خارج النطاق العمراني، وستقوم الأمانة بالتنسيق مع شركة «أرامكو السعودية» لإيجاد أماكن بديلة له». فيما علمت «الحياة» أن سبب تعثر عملية النقل يعود إلى اعتراض أمدته «أرامكو السعودية»، على موقع مقترح ليكون مقراً بديلاً له، وعلى رغم تقديم بدائل، إلا أن «أرامكو» أبدت تحفظات مماثلة.

وأمر نقل وعود ومهل تتحول إلى «حبر على ورق»

> تزايدت المطالبات بنقل مصانع المدينة الصناعية الأولى بالدمام خلال الأعوام الأخيرة، بسبب المخاوف من وقوع حوادث خطيرة فيها، مع قربها من الأحياء السكنية، وبخاصة حي عبدالله فؤاد، ويشبه سكان الحي هذه المصانع بـ «قنبلة موقوتة على وشك الانفجار». وعلى رغم تأكيد المدير العام للهيئة السعودية للمدن الصناعية (حينها) الدكتور توفيق الربيعية (وزير التجارة حالياً)، قبل ثلاثة أعوام، بأنه سيتم «نقل 24 مصنعاً شديد الخطورة من المدينة الصناعية الأولى»، إلا أن المصانع لا تزال إلى اليوم تنفث سمومها وتغطي بأدخنتها سماء المنطقة.

وكانت لجنة فنية، أمر بتشكيلها في وقت سابق أمير المنطقة السابق محمد بن فهد، لدرس أوضاع جميع المصانع في المدينة الصناعية الأولى، أوصت بنقل 24 منشأة صناعية تعمل في مجال المواد الكيماوية «في شكل عاجل»، بعد أن صنفتها «خطرة». فيما أوصت بنقل مصانع المدينة كافة، في غضون ثلاثة أعوام، لآثارها «السلبية» على البيئة والسكان. بيد أن هذه التوصية بقيت «حبراً على ورق». على رغم مطالبات أهالي المدينة بضرورة نقل جميع المصانع القريبة من الأحياء السكنية، إلى خارج النطاق العمراني في أعقاب حادثة تسرب الغاز التي حدثت قبل عامين.

ويملك سكان الدمام تجربة في نقل منشآت صناعية «خطرة»، بعد حملات من المطالبة، وأبرزها تجربة نقل مصنع شركة سافكو للأسمدة، الواقع شرق مدينة الدمام، على الطريق الواصل بينها وبين الخبر، فهذا المصنع مماثل لوضع المدينة الصناعية، أسس قبل نحو خمسة عقود، في منطقة بعيدة عن النطاق العمراني. لكن توسع المدينة جعله على مرمى حجر من أحياء سكنية ومنشآت دراسية، بينها جامعة الدمام وكلية الدراسات البحرية. وبعد أعوام من المطالبات «الحثيثة»، واللجان التي انبثقت من رحمها لجان أخرى، والقرارات المتوالية، تم نقل المصنع إلى مدينة الجبيل الصناعية.



وزير البلديات يوجه الأمانات بتهيئة مقرات المجالس البلدية استعداداً لمشاركة المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع أول 1436هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006593>

الطائف - إسماعيل إبراهيم

وجه صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية كافة الأمانات بسرعة اعداد الترتيبات والإجراءات الكفيلة لاستيعاب المقرات الحالية للمجالس البلدية لمشاركة المرأة ومتطلبات النظام الجديد، نظراً لقصر الفترة الزمنية المتبقية على بدء الدورة الثالثة لعمل المجالس البلدية. والعمل على تهيئة مقرات المجالس البلدية الحالية بما يحقق الضوابط الشرعية لمشاركة المرأة في الدورة القادمة، مع الأخذ في الاعتبار وجود مدخل مستقل للنساء، وإيجاد قاعة اجتماعات يكون لها مدخل خاص من قسم النساء ومدخل خاص من قسم الرجال، وإيجاد قسم خاص للنساء يحتوي مكتب للعضوات وخدمات مساندة، والتعميم على البلديات في نطاق اشراف كل أمانة للقيام بنفس المطلوب في بلدياتهم، والتنسيق مع المجالس البلدية حول ذلك. يذكر أن وزارة الشؤون البلدية والقروية تقوم حالياً بإعداد مشروع دراسات واستشارات لتصميم مقرات المجالس البلدية لإعداد نماذج لتصاميم المقرات تفي باحتياجات المجالس البلدية ومنها مشاركة المرأة.

لدى رعاية عادلة بنت عبدالله فعاليتين لتعزيز الأمان الأسري تمديد • خط مساندة الطفل“ إلى 14 ساعة يومياً.. وبحث إنشاء مركز لدعم الأسر المعنفه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006465>

الرياض – محمد الحيدر

أثنت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني رئيسة المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل، على ما يقدمه برنامج خط الطفل من خدمات للطفولة في المملكة، مشيدة بحرص الجهات المشاركة على تطوير خدمات الخط والارتقاء به من أجل رعاية وحماية الطفولة. جاء ذلك لدى ترؤسها الاجتماع الدوري التاسع للمجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل، الذي أقر زيادة ساعات عمل الخط إلى 14 ساعة يومياً (من التاسعة صباحاً حتى الحادية عشرة مساءً) طيلة أيام الأسبوع، إضافة إلى رفع عدد الاختصاصيات العاملات في الخط إلى 22 اختصاصية.

وأشاد المشاركون في اجتماع المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل بالبرامج التدريبية التي يقدمها الخط لطالبات الدراسات العليا في العلوم الإنسانية، واستعرض الاجتماع حملات التوعية بخط مساندة الطفل، التي أشرفت عليها لجنة التوعية المستدامة بالخط ووزارة التربية والتعليم. وأوصى بتنظيم المزيد من حملات التوعية المدرسية والمجتمعية والمؤسسية، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتطوير الخدمات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية التي يقدمها الخط لتتواءم مع التقنيات الحديثة المفضلة لدى الأطفال والمراهقين.

وفي لقاء تشاوري حول إنشاء "مركز الدعم والتطوير الاجتماعي" رعته الأميرة عادلة بنت عبدالله، ويهدف لتأهيل وتمكين أفراد الأسر المعنفه، أشارت الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي للبرنامج، إلى الدور الذي يقوم به برنامج الأمان الأسري للوقاية من العنف الأسري وحرصه على تفعيل الشراكة مع كل الجهات ذات العلاقة، مشيدة في الوقت نفسه بالخدمات الاجتماعية الجليلة التي قدمتها رئيسة البرنامج السابقة صاحبة السمو الملكي الأميرة صيته بنت عبدالعزيز رحمها الله، التي دعمت فكرة إنشاء هذا المركز.

واستعرضت فاطمة الشهري، مديرة الخدمات المجتمعية في برنامج الأمان الأسري الوطني، نماذج للخدمات التي تقدمها مراكز تأهيل ضحايا العنف الأسري حول العالم، وعرضت نتائج دراسة تحديد الاحتياجات والجدوى الاجتماعية لهذا المشروع. وقدمت الأستاذة موضي الزهراني، مديرة دار الحماية والضيافة الاجتماعية بالرياض التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية عرضاً لما تقدمه الحماية الاجتماعية والضيافة في الوقت الراهن من خدمات للمعنفات.

عقب ذلك، عقدت حلقة نقاش مفتوحة أدارها الدكتور ماجد العيسى، نائب المدير التنفيذي للبرنامج، حول رؤية المشروع وأهدافه الاستراتيجية ومحفزات ومعوقات المشروع، كما ناقشت طبيعة البرنامج التي يقدمها المشروع والفئات المستفيدة من خدماته إضافة إلى الشركاء في إقامة المشروع وتحديد أدوارهم.

.. وقرارات ومبادرات تصبان في صالح المرأة المطلقة والحاضنة.. فهد

البكران لـ "الرياض":

مشاريع المرأة وقضايا العنف تقدم "العدل" لجائزة الأميرة

صيتة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع أول 1436هـ - 24 ديسمبر 2014
<http://www.alriyadh.com/1006685>

الرياض - أسهمان الغامدي
نوه المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز حفظه الله حفل جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز رحمها الله لتكريم الفائزين من الجهات والأفراد للتميز في العمل الاجتماعي وتشريف سمو الأمير مقرن بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء حفل التكريم نيابة عنه أيده الله.
وقال إن هذه الجائزة غالية على الجميع وما رعايته أيده الله للجائزة ورئاسته الفخرية لها إلا دليل أكيد على الدعم المستمر والا محدود منه أيده الله للأعمال الخيرية، وجميع ما يشجع على تعزيزها في المجتمع وتكريس رسالتها بما ينفع الوطن والمواطن.
وأوضح البكران بمناسبة فوز وزارة العدل بجائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز في مجال الخدمات الاجتماعية والأسرية إن الجائزة تعد ترميماً مهماً لجهود "العدل" في برامج الخدمات الاجتماعية وتضاف إلى الجوائز السابقة التي فازت بها في مجال التقنية ونقل الملكية العقارية وغيرها.
مشيراً إلى أن الوزارة قد أولت الجانب الاجتماعي والأسري حيزاً مهماً ضمن أهدافها واستراتيجياتها، حيث قامت الوزارة باستحداث مكاتب للخدمة الاجتماعية في كافة محاكم المملكة للمساهمة في تقديم المساعدة الاجتماعية والإرشادية للمستفيدين من أفراد أو أسر لاسيما في مجال النزاعات الزوجية والتدخل في قضايا العنف والعضل وغيرها من المشكلات الاجتماعية.
وأفصح البكران أن وزارة العدل بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء وبتوجيه ومتابعة مستمرة من معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء د. محمد بن عبدالكريم العيسى قد أصدرت عدداً من القرارات والمبادرات التي تصب في صالح المرأة المطلقة والحاضنة على وجه الخصوص، ومن ذلك القرار الذي يقضي بإلزام المحكمة ناظرة قضية الحضانة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة حق الولاية على المحضون، ما يهيئ لها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقاً للمادتين (205 206) من نظام المرافعات الشرعية.
واختتم المتحدث الرسمي لوزارة العدل مؤكداً أن هذا القرار جاء لتخفيف المعاناة على المرأة الحاضنة بعد تسجيل عدد من حالات تعسف بعض الأزواج، والذي أدى بحسب رصد وزارة العدل لحرمان بعض الأولاد المحضونين من حقوقهم المدنية والشرعية.

النظام الجديد لحماية الطفل يرصد 14 حالة للإيذاء والإهمال

• "المدينة" تنشر كافة تفاصيله وأبرز محظوراته

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

سعيد العدوانى جدة

حدد نظام حماية الطفل الذي أقره مجلس الوزراء أواخر شهر محرم الماضي 14 حالة تدخل ضمن إيذاء وإهمال الطفل، وجاء على رأسها إبقاء الطفل دون سند عائلي، وعدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو عدم المحافظة عليها وعدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة أو التسبب في انقطاعه عن التعليم والسماح له بقيادة المركبة دون السن النظامية فيما تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق في المخالفات التي يتم ارتكابها وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة بكل قضية وإصدار العقوبة المناسبة في حق المخالف.

ورصد النظام الجديد عددا من أنواع الإيذاء أو الإهمال للطفل منها وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر وسوء معاملته والتحرش به جنسياً، أو تعريضه للاستغلال الجنسي، واستغلاله مادياً، أو في الإجرام، أو في التسول وأيضاً استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحقيره أو تعريضه لمشاهد مخلة بالأدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنه، والتمييز ضده لأي سبب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي. وكذلك التقصير في تربيته ورعايته وكل ما يهدد سلامته أو صحته الجسدية أو النفسية.

وعرف النظام الطفل بأنه كل مولود لم يتجاوز سن 18 من عمره فيما عرف الإيذاء بأنه كل شكل من أشكال الإساءة للطفل أو استغلاله أو التهديد بذلك، ومنها: - الإساءة الجسدية كتعرضه لضرر أو إيذاء جسدي والإساءة النفسية والجنسية كتعرضه لأي نوع من الاعتداء أو الأذى أو الاستغلال الجنسي فيما عرف الإهمال بأنه عدم توفير حاجات الطفل الأساسية أو التقصير في ذلك، وتشمل: الحاجات الجسدية، والصحية، والعاطفية، والنفسية، والتربوية، والتعليمية، والفكرية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية.

واستهدف النظام التأكيد على ما قرره الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال وحمايته من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أوله به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره وتوفير الرعاية اللازمة له ونشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال.

خطر الانحراف

واعتبرت المادة الرابعة الطفل معرضاً لخطر الانحراف حال ممارسة التسول أو أي عمل غير مشروع وخروجه عن سلطة الأبوين أو من يقوم على رعايته واعتياده على الهرب من البيت أو من المؤسسات التربوية أو الإيوائية واعتياده على النوم في أماكن غير مخصصة للإقامة أو المبيت وتردده على الأماكن المشبوهة أخلاقياً واجتماعياً، أو الأماكن غير المناسبة لسنه، أو مخالطته المتشردين أو الفاسدين وقيامه بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو القمار أو المخدرات أو نحوها، أو قيامه بخدمة من يقومون بها.

الرعاية البديلة

وأكد النظام الجديد الحق في الرعاية البديلة للطفل الذي لا تتوفر له بيئة عائلية مناسبة، قد يتعرض فيها للإيذاء أو الإهمال، على أن تتولى الأسرة الحاضنة كفالته ورعايته وكذلك مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية أو الأهلية أو الخيرية، إذا لم تتوفر أسرة حاضنة.

ويحظر النظام في مادته الثامنة تشغيل الطفل قبل بلوغه سن الخامسة عشرة، كما يحظر تكليفه بأعمال قد تضر بسلامته أو بصحته البدنية أو النفسية، أو استخدامه في الأعمال العسكرية أو النزاعات المسلحة كما يحظر استغلال الطفل جنسياً، أو تعريضه لأشكال الاستغلال الجنسي، أو المتاجرة به في الإجرام أو التسول أو استخدامه في أماكن إنتاج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تداولها بأي شكل من الأشكال.

بيع التبغ

كما يحظر أن يباع للطفل التبغ ومشروباته وغيره من المواد التي تضر بسلامته، وكذلك يحظر أن يستخدم في شرائها أو أماكن إنتاجها أو بيعها أو الدعاية لها ويحظر أيضاً استيراد وبيع ألعاب الطفل أو الحلوى المصنعة على هيئة سجاير أو أي أداة من أدوات التدخين وعرض المشاهد التي تشجع الطفل على التدخين، ويحظر كذلك التدخين أثناء وجوده. وتضمن النظام حظر إنتاج ونشر وعرض وتداول وحياسة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته أو يؤثر بها بما يزين له سلوكاً مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة، أو يكون من شأنه تشجيعه على الانحراف ومنع مشاركته في السباقات والنشاطات الرياضية أو الترفيهية التي تعرض سلامته أو صحته للخطر كما يحظر القيام بأي تدخل أو إجراء طبي للجنين إلا لمصلحة أو ضرورة طبية. واعتبر النظام والدا الطفل -أو أحدهما- أو من يقوم على رعايته- مسؤولين في حدود إمكانيتهما المالية وقدراتهما عن تربيته وضمنان حقوقه، والعمل على توفير الرعاية له، وحمايته من الإيذاء والإهمال وفي حالة انفصال الوالدين، يضمن للطفل حق الزيارة والاتصال بأي منهما، ما لم تقتض مصلحته غير ذلك.

وشدد نظام الطفل على مراعاة جميع الجهات مصلحة الطفل في جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه والإسراع في إنجازها، ومراعاة حاجاته العقلية، والنفسية، والجسدية، والتربوية، والتعليمية، بما يتفق مع سنه وصحته ونحوهما، كما على الجهات ذات العلاقة سرعة اتخاذ تدابير الرعاية والإصلاح المناسبة إذا كان الطفل في بيئة تعرض سلامته العقلية أو النفسية أو الجسدية أو التربوية لخطر الانحراف.

التدابير المناسبة

ودعا الجهات ذات العلاقة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لدعم نظام الصحة المدرسية ليقوم بدوره الكامل في مجال الوقاية والإرشاد الصحي، وضمنان حق الطفل في الحصول على التعليم المناسب لسنه والوقاية من إصابة الطفل بالأمراض المعدية والخطيرة وتأمين الطفل من الإصابات الناتجة من حوادث المركبات وغيرها ووقاية الطفل من خطر التلوث البيئية ورفع معاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، كالأطفال المتنازع عليهم، وأطفال الشوارع والمشردين، وضحايا الكوارث والحروب.

كما شدد على وضع برامج صحية وتربوية وتعليمية ونفسية واجتماعية لإعادة تأهيل الطفل الذي تعرض لإحدى حالات الإيذاء أو الإهمال ووضع معايير جودة شاملة لألعاب الأطفال المصنعة محلياً أو المستوردة، بحيث تكون مطابقة للمواصفات والمعايير الصحية والبيئية والثقافية، ووسائل السلامة، وغير مخالفة للضوابط الشرعية. وأكد على كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال، تبليغ الجهات المختصة فوراً كما على الجهات المختصة أن تسهل إجراءات التبليغ عن حالات الإيذاء والإهمال، وبخاصة التبليغ الوارد من الطفل فيما تحدد اللائحة إجراءات التبليغ عن حالات الإيذاء والإهمال وكيفية التعامل معها ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية اللائحة خلال 90 يوماً من تاريخ نشر النظام في الجريدة الرسمية، بعد التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وهيئة حقوق الإنسان والجهات الأخرى ذات العلاقة كل فيما يخصه، ويعمل بها من تاريخ العمل بهذا النظام.



بدء تسليم أمهات السعوديين الإقامة الدائمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141224/Con20141224742715.htm>

مريم الصغير (الرياض)

أكد لـ(عكاظ) المتحدث الرسمي للجوازات المقدم أحمد اللحيدان بدء تسليم الإقامة الدائمة بدون كفيل أو رسوم لأمهات المواطنين السعوديين من غير السعوديات، وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في 1434/11/2 هـ الذي قضى

بالموافقة على منح أم الأولاد السعوديين غير السعودية إقامة دائمة في المملكة دون كفيل على أن تتحمل الدولة رسوم إقامتها ويسمح لها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص وتحسب ضمن نسب السعودة، كما وافق آنذاك على أن تعامل أم الأولاد السعوديين غير السعودية معاملة السعودية من حيث الدراسة في التعليم العام والجامعات والعلاج في المستشفيات الحكومية، وقال اللحيان إنه لا توجد أي عوائق أو عقبات تمنع من صرف الإقامة الدائمة لأمهات المواطنين السعوديين من غير السعوديات طالما كان لديها ما يثبت ذلك من مستندات.



صحة الطائف تحقق في مقطع 'سرير التخصصي'

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141224/Con20141224742873.htm>

ماجد النفيعي (الطائف)

توصلت الشؤون الصحية بمحافظة الطائف إلى السرير الممزق فراشه، والذي ظهرت عليه آثار حرق في مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي، وذلك بعد تداول مقطع فيديو كشف عن رداءة الأسرة وتهاون المرضى في استخدامها. وكان مقطع الفيديو الذي لقي رواجاً واسعاً في مواقع التواصل بعد أن وثقته كاميرا مواطن، كشف عن رداءة نظافة أسرة المرضى في مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف، حيث أظهر سريراً عليه آثار سوداء اللون في الطبقة الأسفنجية للفراش، ما اعتبر دليلاً على الإهمال في ظل غياب المتابعة الإشرافية على جميع ما يحيط المرضى. وأوضح لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي للشؤون الصحية بمحافظة الطائف سراج الحميدان، أنه تم الوقوف على الغرفة التي ظهرت في المقطع، وتبين أن رقمها 133 ولا يوجد على السرير أي مريض، مبيناً أنه تم التأكد من تشققات وآثار حرق، وليس دماً ملطخاً كما ظهر في المقطع. وأشار إلى أنه يتم في تلك الغرفة الاعتناء بمرضى العظام المصابين بكسور، لافتاً إلى أنه لا يمكن أن تنتهك صحة الطائف أهدأ في هذه الحادثة، لكون هذه التشققات قد تكون وجدت من آثار الاستعمال مع مرور الوقت. وأبان أنه تم عمل محضر والرفع به لإدارة المستشفى لاتخاذ اللازم.



خزان يترصد بالأطفال والمارة بالسليمانية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141224/Con20141224742878.htm>

محسن الحازمي (جدة)

طالب عدد من سكان حي السليمانية الغربية وتحديدًا السكان القريبين من شارع عمر السقاف الجهات المعنية بالتدخل السريع لإنقاذهم من خزان أرضي مكشوف في منطقة مظلمة بالقرب من مشروع قطار الحرمين الذي يمر بالقرب من الحي. وذكر أحد السكان أن الخزان تمت تغطيته بقطعة خشبية لا تحمي المارة، خاصة الأطفال الذين يلعبون بجوارها ليل نهار، مشيراً إلى أن ما يضاعف الخطر هو غياب الإضاءة ووجود أسلاك كهربائية بدون عازل ومغمورة بالمستنقعات إضافة لوجود حفر عميقة. من جهتها، نقلت «عكاظ» معاناة السكان للناطق الإعلامي بأمانة جدة محمد بن عبيد البقمي والذي تفاعل مع ما نقل له ووجه لمعاينة الموقع لمعالجته فوراً.

قالوا لـ "سبق": الأوراق أصبحت حبيسة الأدرج في الشؤون القانونية أطباء "المیقات": "صحة المدينة" لم تنفذ أحكام ديوان المظالم في البدلات!

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/GPtgde>

خالد الشاماني- سبق- المدينة المنورة:
اتهم عددٌ من الأطباء المقيمين بمستشفى الميقات العام بالمدينة المنورة "صحة المدينة" بعدم تنفيذ الحكم النهائي الصادر من ديوان المظالم، والمتضمن صرف بدل العزل المخصص للعاملين بمستشفى الميقات العام.
وأفاد الأطباء في حديثهم لـ "سبق" بأن "مستشفى الميقات العام يستقبل الأمراض المعدية، ومنذ التعيين لم نتسلم البديل، وتقدمنا إلى ديوان المظالم بمنطقة المدينة المنورة، وصدر حكم من المحكمة الإدارية ينص على أحقيتنا بصرف بدل العزل ابتداءً من تاريخ العمل بمستشفى الميقات العام".
وبينوا أن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية يعد حكماً نهائياً، مشيراً إلى أن جميع العاملين السعوديين يتم صرف لهم بموجب حكم قضائي مماثل من المحكمة الإدارية.
وقال الأطباء: "تمت مراجعة مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي، وأمر بصرف بدل العزل لنا، إلا أن جميع الأوراق توقفت في الشؤون القانونية".
"سبق" بدوره تواصلت مع الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة، بخصوص شكوى أطباء مستشفى الميقات العام، إلا أنها لم تتلق أي رد حتى تاريخه.



طريق "الموت" مستمر... وفاة وإصابة 10 معلمات ومعلم في "الطائف" و"الرياض"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري ، الطائف - «الحياة»
بعد أيام معدودة من قرار خفض دوام العاملات في الأماكن النائية إلى ثلاثة أيام، توفيت ثلاث معلمات ومعلم في حادثتي سير مروري إحداهما في طريق منطقة الجبوب في قيا (جنوب محافظة الطائف) والأخرى على طريق (الرياض - الأفلج)، إذ شاركت في الأخيرة سبع معلمات، توفيت واحدة في وقت الحدث، وما زالت اثنتان تنان في حال خطيرة، فيما كانت إصابات البقية مستقرة.
وبانت لغة الأرقام في حوادث المعلمات هي الخبر، لا يعرف المسؤولون في الجهات الرسمية أسماءهن حين تنشر أعداد الوفيات أو المصابات، فهم يقرؤون تقريراً إحصائياً لحوادث تذكرهم بالمعاناة قبل أن تتكرر من جديد.

وفجع السعوديون الساعة 1.25 ظهراً بحادثة تصادم على طريق الرياض - الأفلاج لسيارة «فان» تقل 7 معلمات، وقت الحادثة هو حين ورد بلاغ للהלأل الأحمر في مدينة الرياض - بحسب متحدثها الرسمي عبدالله العتيبي - لم تصل فرق الإسعاف الخمس إلا بعد وفاة المعلمة الأولى.

قال العتيبي لـ«الحياة» إن معلمة وسائق السيارة نقلوا عن طريق الجمهور، لم يكن يعرف أن أحدهما كان ميتاً، مضيفاً أن المسعفين نقلوا 6 حالات، ثلاث منهن كانت بحال حرجة، وانتهى عملهم في الموقع عند الساعة 2.20 دقيقة وخلفهم بقايا أوراق وأقلام المعلمات.

وبعد أن وصلت المعلمات المصابات إلى مستشفى حوطة بني تميم العام، تابع المتحدث الرسمي للمديرية العامة للشؤون الصحية بالرياض سعد القحطاني تفاصيل الحادثة، مؤكداً في حديثه إلى «الحياة» وفاة معلمة في مكان الحادثة، ونقل حالة حرجة إلى مستشفى الملك خالد في الخرج، وإجراء جراحة لمعلمة مصابة، مضيفاً أن أربع حالات وضعهن مستقر، والسائق الباكستاني سليم.

محاولات «الحياة» باءت بالفشل في معرفة تفاصيل الحادثة، وعلى من تقع المسؤولية بعد رسائل عدة بالبريد الإلكتروني ورسائل نصية للمتحدث الرسمي لمرور الرياض العقيد حسن الحسن، فيما اعتذر المتحدث الصحة والهلأل الأحمر بحكم عدم الاختصاص.

وانتهت قصة جديدة من حوادث المعلمات من دون أن تفصح أي من الجهات الرسمية الثلاث أنفة الذكر إضافة إلى مدير مستشفى حوطة بني تميم الدكتور سعود القرون عن أسماء المصابات أو طريقة التواصل مع ذويهن، من أجل ألا يكون الخبر مجرد رقم، لعدم توافر أية معلومات شخصية عن المصابات أو ذويهن وقت الاتصال وحتى نشر هذا الخبر.

يذكر أن وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل أصدر قراراً في 20 كانون الأول (ديسمبر) الجاري بخفض نصاب المعلمات في المناطق النائية إلى ثلاثة أيام للحد من حوادث النقل المتكررة منذ أعوام، كما أعلن الفيصل في وسائل إعلامية مختلفة، أن الوزارة تعمل على مشروع لتطوير وسائل النقل للمعلمات اللاتي يسكن في مواقع بعيدة عن مساكنهن، إضافة إلى برامج أخرى سيعمل عليها في حينه.

إلا أن إعلانات التربية والتعليم الحديثة لم تخفف من حدة المرارة للمتعاظفين مع المعلمات على مواقع التواصل الاجتماعي على الوسم الشهير «حوادث المعلمات إلى متى؟»، والتي حدت ببعض المعلمين إلى أن يعتبر تجاهل الوزارة للحوادث مشابهاً لمقولة: «الحديد بداله حديد، والمعلمات بدالهن معلمات».

فيما طرح بعض المغردين حلولاً عاجلة لمعالجة مأساة المعلمات، منها دمج وزارة الخدمة المدنية لوظائف النقل المدرسي ضمن الوظائف العامة وفق نظام وشروط عقود صارمة ومعايير سلامة عالية، وسعودة السائقين والمركبات والتأمين عليهم، واقتراح آخرون مراقبة السائقين عبر تركيب أجهزة لمتابعة السرعة والموقع الجغرافي مماثلة المستخدمة في مكاتب تأجير السيارات.

من جهة أخرى، لقيت معلمتان وقائد مركبتهما مصرعهم أمس، نتيجة تصادم المركبة التي تقلهن بمؤخرة شاحنة بمنطقة الجبوب في قيا (جنوب محافظة الطائف)، إذ تم إيداع الجثث الثلاث بثلاجة الموتى بمستشفى قيا العام، تمهيداً لاستكمال الإجراءات وتسليمهم لذويهم.

وكانت المعلمتان تستقلان مركبة من نوع «جيمس»، يقودها «معلم» ويعملون جميعاً في مدارس تقع في حدود منطقة الباحة، وعند وصولهم منطقة الجبوب في قيا (جنوب الطائف)، وقعت حادثة مرورية بالمركبة التي تقلهن، وذلك باصطدامها بمؤخرة شاحنة، ما أدى إلى وفاة المعلمتين مع السائق المعلم، فيما كانت قد تناثرت مستلزماتهما الشخصية من جهاز الكمبيوتر المحمول وبعض الكتب في موقع الحادثة.

وانتهت فرق من الدفاع المدني، تشابك الحديد بين المركبة والشاحنة، في الوقت الذي جرى نقل جثث المتوفين في الحادثة إلى مستشفى قيا العام. وأفاد الناطق الإعلامي في صحة الطائف سراج الحميداني، أنه وقع حادث تصادم لسيارة تقل معلم ومعلمتين اصطدمت في شاحنة من الخلف، مما أدى إلى وفاتهن جميعاً، مبيناً أنه تم نقلهن من طريق إسعاف الهلال الأحمر إلى مستشفى قيا وتم إيداعهن في ثلاجة المستشفى حتى يتم الانتهاء من الإجراءات.

30 اختصاصياً من 7 دول يبحثون إدماج ذوي الاحتياجات

الخاصة في التعليم العام

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 ربيع أول 1436هـ - 25 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - فطين عبيد

يبحث 30 مشاركاً من دول خليجية واليمن، تطوير مهارات المشرفين وتعزيز معارفهم، من أجل إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم العام، ودرس آليات تصميم وبرمجة وتقييم المناهج التربوية الملائمة. وأوضح مستشار مكتب التربية العربي لدول الخليج الدكتور عبدالسلام الجوفي لـ«الحياة» أمس، أن المشاركين سيبحثون على مدار يومين في مكتب التربية العربي لدول الخليج، واقع التربية الخاصة، مشيراً إلى أنه ستطلق اجتماعات تدريب مديري المدارس على خطوات الوصول إلى الاعتماد المدرسي الأحد المقبل، بمشاركة 30 مديراً من الدول الستة واليمن، منهم أربعة مديرين من السعودية.

وأشار إلى أن الرسالة التي تحملها المنظمة تشمل التنسيق والتعاون والتكامل، وتطوير الأداء التعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، والتعرف على الحاجات التعليمية الخاصة بذوي الإعاقة وتطبيقاتها التربوية المختلفة، وتطوير مهارات المشرفين على تعليمهم وتعزيز معارفهم، من أجل إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم العام، ودرس آليات تقييم المناهج التربوية الملائمة.

من جهتها، بينت ورقة عمل بعنوان: «جهود وزارة التربية في التطوير المهني لمشرفي ذوي الاحتياجات الخاصة» قدمها المشرف التربوي خالد المنيف والمشرفة التربوية نورة المليك، أن المملكة تضم 180 مركز تدريب تابعة لإدارات التربية والتعليم في مناطق المملكة كافة.

ولفتت إلى أن خطة الابتعاث الخارجي في مجال التعليم العام والخاص تضمنت 160 مقعداً للبنين ومثلها للبنات في برامج الماجستير، إضافة إلى 30 مقعداً للبنين ومثلها للبنات في درجة الدكتوراه، في حين تضمنت خطة الابتعاث الداخلي 1966 مقعداً للبنين و713 للبنات للماجستير، منها 59 للتربية الخاصة للبنين و52 للبنات، إضافة إلى 102 مقعد لبرامج الدكتوراه للبنين والبنات من دون تخصيص أية مقاعد للتربية الخاصة.

بدوره، قال عميد كلية التربية في جامعة الملك سعود الدكتور طارق الرئيس لـ«الحياة»: «إن جامعة الملك سعود تضم 160 طالباً وطالبة من الصم وضعاف السمع.

وأضاف: «أن تأهيل المعلمين ببرامج التربية الخاصة يسهم في تحسين الوضع الوظيفي لهم في السلك الأكاديمي أو الحصول على المستوى السادس وما له من مزايا»، مشيراً إلى أن جامعة الملك سعود ستبدأ قريباً في برامج الدكتوراه، وتشمل في الدفعة الأولى 20 طالباً وطالبة.

وأشار إلى أن التربية الخاصة تشمل الجوانب التربوية، إلا أن هناك الجزء الطبي للعلاج وكلا القسمين مكمل للآخر، مبيناً أن التركيز حالياً عن مرحلة التعليم العالي.

يذكر أن حلقة النقاش نفذت بالتعاون بين مكتب التربية العربي لدول الخليج والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

• الشرقية: • تذبذب في مؤشرات الحوادث المرورية... والأحساء • الأولى

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - بدر الشهري
سجلت الحوادث المرورية في المنطقة الشرقية «تذبذباً» خلال العامين الماضيين. ففيما شهدت بعض مؤشرات ارتفاعاً انخفضت أخرى. وتصدرت محافظات الأحساء وحفر الباطن والجبيل (على التوالي) في نسب حوادث الوفيات والإصابات البليغة الناجمة عن الحوادث. وعرضت لجنة السلامة المرورية في الشرقية الإحصاءات خلال اجتماع عقدته أمس، برئاسة أمير المنطقة رئيس لجنة السلامة المرورية فيها سعود ابن نايف، بحضور مديري الأجهزة الحكومية والأمنية وخبراء. وأوضح الأمين العام للجنة المهندس سلطان الزهراني، أن «المؤشر الرئيس لقياس تأثير الجهود المبذولة من جميع القطاعات بالنسبة إلى أعداد الحوادث المرورية الجسيمة، يكشف عن انخفاض في 1434 هـ، مقارنة بالعام السابق له، إذ حدث انخفاض في عدد المتوفين بنسبة 6.3 في المئة، وأيضاً في عدد المصابين بنسبة 8.7 في المئة». بيد أن مقارنة الإحصاءات في العام الحالي بالماضي، تكشف عن «ارتفاع في عدد الحوادث الجسيمة بنسبة 0.4 في المئة عن العام الماضي، وارتفاع في عدد المتوفين بنسبة سبعة في المئة، وانخفاض في عدد الإصابات الجسيمة بنسبة 2.4 في المئة»، لافتاً إلى أن أحد أسباب الارتفاع هو «الحوادث الجسيمة التي تحدث خارج المدن وعلى الطرق السريعة». وقال الزهراني: «إن أهم أسباب ارتفاع الحوادث خارج المدن عدم وجود التغطية في بعض الطرق وقلة الضبط المروري والبطء في سرعة الإنقاذ». وحول الإصابات الخطرة، أوضح أن «غالبيتها تحدث داخل المدن، إذ لوحظ انخفاض إجمالي عدد حوادث الإصابات بنسبة 1.6 في المئة عن العام الماضي، وانخفاض في عدد المصابين بنسبة 2.4 في المئة عن العام الماضي».

وكشفت لجنة السلامة أن «توزيع حوادث الوفيات والإصابات البليغة بحسب المحافظات، كشفت أن أعلى نسبة في الأحساء، تليها حفر الباطن، ثم الجبيل، وبالنسبة للحوادث على الطرق السريعة، فإن عدد حوادث الوفيات على الطرق خارج المدن ارتفعت خلال 1435 هـ، مقارنة بـ 1434 هـ، إذ بلغت 68 في المئة، مع انخفاض عدد حوادث الوفيات داخل المدن بنسبة 31 في المئة».

وعن الضبط المروري ورصد المخالفات، أكدت اللجنة «ارتفاع نسبة الضبط من المرور وأمن الطرق والدوريات الأمنية، إذ قامت إدارة المرور بتنفيذ حملات ضبط مرورية مكثفة في جميع المحافظات». وتطرق الاجتماع إلى مشروع دراسة حركة الشاحنات على الطرق الرئيسية في المنطقة، الذي يهدف إلى «رفع مستوى سلامة وتنظيم حركة الشاحنات، وإعداد خطة تنفيذية إستراتيجية لفترة تراوح بين 10 و30 عاماً، لتنظيم حركة الشاحنات على الطرق الرئيسية في المنطقة». وأكد الزهراني أنه تم «الانتهاء من إعداد الخطة الخاصة بها. وتتكون من 552 مهمة، منها 56 مهمة تخص المنطقة، والأخرى على المستوى الوطني، والتي تشمل أربعة محاور رئيسية، هي: السلامة، والاقتصاد، والبيئة، والجانب الاجتماعي».

بدوره، قال أمير الشرقية: «إن الحوادث المرورية أصبحت هاجساً يورق الجميع»، مؤكداً أن لجنة السلامة المرورية «ستحظى بالجزء الأكبر من وقتي وجهدي»، متمنياً أن «يخرج الأعضاء بنتائج تسهم في خفض نسبة الحوادث المرورية»، داعياً إلى «درس أسباب الحوادث المرورية بشكل علمي مدعم بالأرقام من الواقع، للمساعدة في حل هذه المشكلة». ووجه الجميع ببذل «المزيد من الجهود لتحقيق الهدف الاستراتيجي لخفض أعداد الحوادث الجسيمة ومسبباتها، لتحقيق نتائج أكبر في تقليل عدد حوادث الوفيات والإصابات».

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية: مبادرة خادم الحرمين تجسد حسه القومي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 ربيع أول 1436هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006789>

القاهرة - سباعي إبراهيم
ثمن الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق)، جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، لتحقيق الوفاق بين مصر وقطر والإعلان عن بدء صفحة جديدة وتوطيد العلاقات بين البلدين.
وقال اليامي في تصريح صحفي أمس: "إنني كحقوقى ومواطن سعودي لا أستغرب هذه المبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، فدائماً نجد منه الحس القومي والعربي، كما أنه يحمل هم الأمة العربية والإسلامية، ويتابع ويحرص على لم الشمل العربي".
وتابع اليامي: "أتوقع قريباً أن يكون الوضع بين مصر وقطر إيجابياً وأن يكون لمبادرة خادم الحرمين الشريفين أثر إيجابي في العلاقات بين البلدين".

أكدت أن شرطة المبرز أخذت تعهداً على الابن صحة الأحساء تنفي سوء معاملة المستشفى للمريض.. وتؤكد أن خروجه استجابة لطلبه

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 ربيع أول 1436هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006806>

سعادة رئيس تحرير جريدة "الرياض" المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..
إشارة إلى ما نشر بجريدة "الرياض" بالعدد (١٦٩٦٣) في ١٤٣٦/٢/١٢هـ تحت عنوان "احتجاج على سوء المعاملة لابنه المرافق لمريض يفترش رصيف مستشفى بالأحساء".
عليه نفيد سعادتك بأن المريض المشار له هو أحد المرضى المنومين بمستشفى الأمير سعود بن جلوي بالأحساء ويعاني من تكسر الدم المنجلي ويتلقى الرعاية الصحية اللازمة إلا أنه حدث مساء يوم الاثنين دخول ابنه كمرافق غير نظامي وأحدث فوضى وصراخاً وأحدث ازعاجاً للمرضى، ومطالبته باعطاء المريض جرعة ثانية من المسكن للألام علماً أنه لم يحن وقتها حيث تم إعطاء آخر جرعة قبلها بساعتين وتم التهجم بالتلفظ على الطاقم الطبي المعالج مما اضطر إلى استدعاء مشرف الأمن والمدير المناوب الذي اتخذ الإجراء اللازم بالاتصال بشرطة المبرز والتعهد على ابن المريض بأن يحترم أنظمة وقوانين المستشفى وأن يكون حسن التعاون مع العاملين من موظفين وأطباء وتمريض حيث إن الحالة لا تستدعي وجود مرافق، بعد ذلك حضرت الدورية الأمنية حيث قامت بالتحفظ عليه واكتفت بالإجراء الذي تم اتخاذه على

الابن والافراج عنه، وأصر ابن المريض على خروج والده على مسؤوليتهما وتم إجراء الخروج بشكل نظامي وبعد خروجهما من المستشفى على مسؤوليتهما مباشرة تم تصوير المقطع خارج المستشفى.

هذا ما لزم ايضا.

شاكرين ومقدرين حسن تعاونكم،،،

ولكم أطيب تحياتي،،،

مدير إدارة الإعلام والتوعية الصحية بصحة الأحساء

عبدالرحمن بن أحمد السدراني



جائزة الأميرة صيته تقديراً لاهتمامها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية

د. العود: "العدل" تعمل جاهدة على نصرته الفئة الأضعف

بالمجتمع

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 ربيع أول 1436هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006918>

الرياض - أسهمان الغامدي

تبنّت وزارة العدل العديد من البرامج والمشروعات المقدمة للمجتمع عموماً وفئة الأراذل والمطلقات على وجه الخصوص من أهمها تقديم المشورة الاجتماعية والحقوقية للمرأة من خلال مكاتب نسوية مستقلة في محاكم الأحوال الشخصية من خلال الشراكات الاجتماعية مع عدد من الجمعيات المتخصصة والرفع بتنظيم صندوق لنفقة المطلقة وأبنائها والذي يدرس حالياً في الجهات التشريعية، كما عملت الوزارة على الرفع بمشروع ولاية المرأة الحاضنة على أبنائها والذي تم الموافقة عليه من قبل المجلس الأعلى للقضاء، وكذلك التوجيه للمحاكم للتسريع في قضايا الحضانة والزيارة واعتبارها من القضاء المستعجل والذي غالباً ما يتم النظر فيه خلال نفس اليوم، إلى جانب تبني مشروع مراكز الرؤية والزيارة في عدد من مناطق المملكة والذي يستهدف إنشاء دور لتنفيذ أحكام الرؤية والزيارة في مكان مناسبة ومهيأة للمحافظة على مصلحة المحضون. إضافة إلى أن الوزارة تبنت العديد من البرامج التوعوية الموجهة للمرأة في المجال الحقوقي وقضايا الطلاق والحضانة والزيارة وغيرها من خلال التعاون مع عدد من الجهات الأهلية والحكومية.

قال هذا مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود وأكد أن فوز الخدمات الاجتماعية والأسرية بوزارة العدل بجائزة الأميرة صيته للعمل الاجتماعي في دورتها الثانية تأتي تنويهاً لاهتمام الوزارة بتفعيل وتعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية بالتعاون مع عدد من الإدارات في الوزارة.

وزاد أن فوز الوزارة يأتي في ظل اهتمام ولاية الأمر حفظهم الله على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المرأة المطلقة في المرافق العدلية، كما يأتي في ظل توجيه ومتابعة وزير العدل الدكتور محمد العيسى حفظه الله والذي نجد منه كل الدعم والمساندة لتعزيز برامج العمل الاجتماعي في الوزارة وكذلك منسوبي الوزارة كافة والتي تكللت والله الحمد بفوز برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية بهذه الجائزة الغالية والتي تشرفنا باستلامها من راعي الحفل صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي العهد -حفظه الله ورعاه-. وأضاف أنه لا زال أمامهم المزيد من الجهد والمتابعة لتطوير البرامج الاجتماعية والأسرية في وزارة العدل للسعي للتخفيف من معاناة المرأة على وجه الخصوص فئة المطلقات والأراذل وتذليل كافة المعوقات التي تواجههن في المرافق العدلية من خلال تبني المزيد من المشروعات المدروسة وكذلك التعاون مع الجهات المختصة. وختم د. العود بتقديم الشكر لكافة منسوبي الوزارة وعلى رأسهم معالي وزير العدل وكذلك منسوبي الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية والذين كان لهم الدور الأكبر في تحقيق هذه الانجاز الاجتماعي المتميز.

إضافة إلى مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع الشورى يصوت على دراسة إنشاء مطارات وتوظيف قوى نسائية بالطيران المدني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006821>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

يصوت مجلس الشورى الثلاثاء المقبل على توصية لدراسة إنشاء عدد من المطارات المحلية في بعض مناطق المملكة في ضوء دراسة شاملة ومتوازنة بين المناطق، وهي تأكيد على قراره السابق الصادر في محرم عام 1427، ويشمل التصويت توصية تنص على توظيف القوى العاملة النسائية بهيئة الطيران المدني بما يتناسب مع متطلبات وطبيعة العمل وتنفيذاً للتوجيهات السامية في هذا الخصوص.

وفي شأن التوصيات الإضافية على تقرير هيئة الطيران المدني رفضت اللجنة المختصة توصية للعضو طارق فدعق طالب فيها بدراسة تنظيم الطائرات ذات التحكم من بعد في المملكة، وتوصية ثانية للعضو سلطان السلطان دعا الهيئة إلى التنسيق مع هيئة النقل العام لتناغم أنماط ووسائل النقل الأخرى مع المطارات الحالية والمطارات التي سوف تنشأ مستقبلاً.

مناقشة مقترح بإدراج عقوبة التشهير لنظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الخاصة.. الثلاثاء إلى ذلك تراجع عدد من الأعضاء عن توصيات اقترحوها على تقرير الطيران المدني وقرر العضو منصور الكريديس سحب توصيته الخاصة بإصدار آلية تمويل صندوق المطارات لدعم مشاريع المطارات ذات المردود المالي الضعيف، كما سحب العضو خالد العقيل مطالبته بدراسة تخصيص هيئة الطيران لتعمل بعقلية ذات كفاءة وخدمات رقابية وربحية مالية واقتصادية، بينما أجل توصية أخرى له تدعو الجهات المديونة للهيئة بما فيها الخطوط السعودية بوجوب الالتزام في تسديد مستحقات الهيئة السنوية خلال مدة محددة اعتباراً من العام المالي المقبل، كما جلت توصية للعضو طارق فدعق تطالب الطيران المدني بإصدار إجراءات لتقليص الضوضاء الصادرة عن عمليات الطيران.

من ناحية أخرى يناقش مجلس الشورى الثلاثاء تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح إدراج عقوبة التشهير في نهاية المادة الثالثة عشرة من مشروع نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الخاصة بمخالفة أحكام هذا النظام والقيام في المناطق المحمية بالصيد في جميع أشكاله ووسائله ما لم يتم وفقاً للقواعد التي يصدرها مجلس الإدارة، والتعرض لمسبجات المناطق المحمية، والاحتطاب والرعي أو الزراعة أو التبيل داخل المناطق المحمية ما لم يتم وفقاً للقواعد التي يصدرها مجلس الإدارة، وحصاد المواد النباتية أو جمعها أو تحطيم فصائلها أو قطعها أو تشويهها أو استئصالها أو قطعها أو أخذها من المناطق المحمية بأية طريقة كانت، أو إتلاف الأشجار الحية، ورمي النفايات والمخلفات بجميع أشكالها، وأخيراً إحداث أي عمل له أثر سلبي على الأحياء الفطرية داخل المناطق المحمية لم يُنص عليه آنفاً.

ويصوت المجلس بعد ذلك على مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع وتوصيات تقرير مصلحة الجمارك كما يناقش تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 341435.



.. و تنفي التأخير في صرف إعانات المعاقين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

داوود الكثيري - جدة

نفى المتحدث الرسمي بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بجدة أحمد بن عبيد الله الغامدي لـ(المدينة) وجود أي تأخير في صرف إعانات المعاقين لشهر صفر، مؤكداً أن كل المسجلين في قائمة صرف إعانات المعاقين قد صُرفت مستحقاتهم. وأضاف: قد يكون هناك ثمة لبس في الموضوع، حيث إن هناك بعض المشتركين قد انتهت صلاحية بطاقتهم لذلك لم تصرف المكافأة، أو أن بعضهم مشتركين جدد، ولم يعتمدوا في الميزانية الشهرية الجديدة، وبالتالي ظنوا أن مكافأتهم لم تصرف، مشيراً إلى أن جميع المسجلين تصرف مكافأتهم قبل انتهاء الشهر بوقت كافٍ وكان عدد من المعاقين قد أجروا اتصالات على (المدينة) أشاروا في حديثهم أن إعاناتهم الشهرية لشهر صفر لم تصرف، مبددين استغرابهم من ذلك بالرغم من حاجتهم الماسة لها.



• التربية: قرار الـ 3 أيام لن يحرم المعلمات من • بدل النائي

لن يمنحهن حق الراحة ليومين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

عادل الثبتي - الرياض

أوضح المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم فهد الحارثي إن معلمات المدن النائية الذين شملهن قرار وزير التربية والتعليم القاضي بتقليص عدد أيام عملهن إلى 3 أيام، لن يتمتعن بإجازة يومين وإنما سيتم توجيههن إلى أقرب مركز إشراف لمقر إقامتها للخضوع إلى عدد من البرامج والدورات التدريبية. وقال الحارثي في تصريح لصحيفة «المدينة» إن آلية البرامج والدورات جار دراستها من قبل اللجنة المختصة، مشيراً إلى أن حقوق المستفيدات من مخصص «بدل النائي» ستظل كما هي ولن تتأثر بهذا القرار. وأشار إلى أنه في حال نجاح هذا البرنامج على المعلمات، فإنه سيتم تطبيقه وتعميمه على المعلمين مستقبلاً. وأضاف إن الوزارة أطلقت مؤخراً برنامجاً جديداً «برنامج المناطق البعيدة والوعرة» تقوم من خلاله جميع إدارة التربية والتعليم بإدخال بيانات المدارس التابعة لها ومن ثم تقوم الوزارة بتحديد المدارس وفق آلية البرنامج. هذا وقد صدر مؤخراً توجيه سمو وزير التربية والتعليم مؤخراً بشأن اقتصار دوام المعلمات على ثلاثة أيام في الأسبوع فقط، فيما تستمر الدراسة خمسة أيام كالمعتاد، وذلك بتناوب المعلمات ويتم إعداد الجدول المدرسي وتكييفه وفقاً لذلك ليكون العبء التدريسي للمعلمة في ثلاثة أيام فقط مع تطبيق الخطة الدراسية المخفضة للمرحلة الابتدائية.

الأهالي طالبوا بمقر حكومي لإنجاح أهداف الرعاية • إصلاح الأحداث" في مبنى غير مؤهل بحفر الباطن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141225/Con20141225742946.htm>

فارس الرشيد (حفر الباطن)
لا يخدم مبنى دار الملاحظة الاجتماعية بمحافظة حفر الباطن، الغرض المطلوب منه، بتوفير الأجواء المثالية لممارسة الأنشطة وتنفيذ البرامج الهامة لهذه الفئة.
وفيما المطلوب من أي دار تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة المتنوعة لمقابلة احتياجات الأحداث وتحقيق التكيف السليم لهم وتؤمن باستمرار مستلزمات هذه البرامج والأنشطة، والتي تشمل برامج الرعاية الاجتماعية والنفسية، يغني المبنى المستأجر لدار حفر الباطن، عن السؤال، فهو يقع في حي المحمدية بالمحافظة، ولا يحقق أي مواصفات لتلك البرامج.
وقال ناصر فهد: سمعنا قبل فترة أن وزارة الشؤون الاجتماعية خصصت مشروعا لإنشاء مبنى دار الملاحظة الاجتماعية بحفر الباطن، بتكلفة إجمالية تبلغ 38 مليوناً و 888 ألفاً و 880 ريالاً، على أرض بمساحة (15 ألفاً و 808م2، لكننا للأسف لم نشاهد حتى الآن أي مشروع أو انتقال إلى أي موقع آخر.
ويؤكد محمد العايض على دور دار الملاحظة المهم والحيوي، حيث تخدم فئة الأحداث، مستغنياً من عدم الانتقال إلى مبنى حكومي جديد متكامل، يوفر الأنشطة لهم.
وينتقد خالد ناصر المساحة والموقع الذي تقبع فيه دار الملاحظة بحفر الباطن، مطالباً الجهات المعنية بالانتقال إلى مبنى جديد، مع مراعاة وضع دورات تدريبية وسلوكية وبرامج ثقافية ترفيهية مختلفة، وجرعة العلاج السلوكي لفئة الأحداث.
ويعتبر خلف ناصر المبنى الحالي لدار الملاحظة بقود إلى إعاقة في تنفيذ كثير من البرامج والأنشطة وخاصة الرياضية والفنية، داعياً الجهات المختصة إلى العمل جدياً للانتقال إلى مبنى آخر على أن يكون حكومياً ونموذجياً، مما يكون له عائد واضح على نزلاء الدار، خاصة أنهم جميعاً من صغار السن، ويحتاجون إلى معاملة خاصة ومكان خاص، يمكن أن يستوعب الحالة النفسية لهم، لأن التعامل النفسي مع نزلاء الدار هو الأساس في عملية الإصلاح.
يذكر أن دار الملاحظة الاجتماعية تهدف إلى رعاية الأحداث من الذكور الذين لا تقل أعمارهم عن 12 سنة ولا تتجاوز 18 عاماً، وتتم دراسة أسباب مشكلات الأحداث واقتراح الحلول المناسبة لها، ويتولى تنفيذ البرامج أخصائيو اجتماعيون ونفسيون وتشمل شخصية الحدث أيضاً من خلال إدماجه بالجماعة التي ينتمي إليها داخل الدار والعناية بظروفه الاجتماعية الخاصة وبتفهمه الأعمق للحياة الاجتماعية وللأساليب الصحيحة للتعامل معها والعمل على ربط الحدث بأسرته الطبيعية تمهيداً لعودته إليها.

المتحدث في الصحة: ساعتان زمن مناسب لضمان الجودة مرضى الطوارئ: إجراءاتكم معقدة وطويلة ولا تناسب الحالة المرجة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141225/Con20141225743072.htm>

صباح مبارك (مكة المكرمة)
رغم الإمكانيات الهائلة .. والدعم غير المحدود الذي وجهته الدولة إلى المرافق الصحية، واعتبارها الإنسان هو محور العطاء .. فإن بعض القطاعات لم تستطع مواكبة العطاءات وظلت خدماتها قاصرة يعوزها مزيد من الجدية والمثابرة لصالح المواطن.
إجراءات روتينية طويلة
في مكة المكرمة يشكو بعض مراجعي المرافق الصحية والمستشفيات مما أسموه سوء معاملة لهم ومماثلة غير مطلوبة كما حدث مع محمد الخزاعي الذي يقول، إنه راجع مستشفى حكومياً برفقة والدته المريضة التي كانت في حاجة ماسة وعاجلة للفحص السريع والعلاج الأسرع.
وفوجئ بإجراءات معقدة وخطوات روتينية دون مراعاة لحالة المريضة وتأخير في إجراء الفحوصات التي استمرت من المغرب حتى الثامنة والنصف مساءً حتى أصيبت والدته بالإعياء والإجهاد خصوصاً أنها تعاني من مرض السكر ولم يتم نقلها إلى جناح المرضى وظلت الطيبة المناوبة والمرضات المرافقات يماطلن في تقديم الخدمة لوالدته المريضة حتى قبل منتصف الليل بساعة واحدة حتى اضطر الدخول معهم في سجال ومناوشات كلامية ما اضطر طاقم التمريض نقل والدته إلى قسم التنويم.
هروب إلى الخاصة
منصور مريض القلب ظل في المستشفى لساعات طوال مع أنه كان يعاني من التعب والإجهاد بسبب طول الانتظار ولم يتم تقديم العلاج له في الوقت المناسب مما فاقم من وضعه الصحي. ويفضل «هزاع بن يحيى» الذهاب بأطفاله إلى المستشفيات الخاصة تهرباً مما كان يعانيه من انتظار وازدحام وما أسماه فوضى في المستشفيات الحكومية وطول الإجراءات سواء للتنويم أو حتى للفحص.
بين ساعتين وثلاث
عن ذلك يقول المتحدث الرسمي في الشؤون الصحية عبدالوهاب شلبي إن المعيار المقبول لانتظار المريض بالطوارئ وحتى تنويمه يمتد بين ساعتين إلى ثلاث ساعات حسب المؤشرات الإكلينيكية وحسب احتياج الحالة، إذ يتطلب تنويم بعض الحالات تحاليل وأشعة وإنهاء كافة إجراءات الدخول وانتظار نتائجها فالمسألة هنا ليست في سرعة الإجراء وإنما في جودة الخدمة المقدمة للمريض إذ أن الشؤون الصحية من أول اهتماماتها تقديم خدمة متميزة بجودة عالية للمريض.



مصادر "سبق": الشركة الصينية لم تستلم حقوقها لتدفع رواتب

"الموسمين"

آلاف من موظفي قطار المشاعر يشكون تأخر رواتبهم لأكثر من شهرين

المصدر: جريدة سبق الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/GWtgde>

هادي العصيمي- سبق- مكة المكرمة:

تذمر آلاف من الموظفين الموسمين، الذين عملوا مع شركات بالباطن تحت مظلة الشركة الصينية بمشروع قطار المشاعر (الخط الجنوبي)، من عدم استلام حقوقهم المالية في موسم حج ١٤٣٥ هـ.

وقال المواطن "م. ع." لـ "سبق" إنه ضمن أكثر من 5000 موظف عملوا في الوظائف الموسمية في حج 1435 هـ، الذين لم يستلموا رواتبهم الموسمية من الشركات المشاركة مع الشركة الصينية لتشغيل وصيانة قطار المشاعر.

وأردف المواطن بأنه قرأ في الصحف عن وجود وظائف موسمية في قطار المشاعر للحج؛ وتقدم لدى شركة أسواق المستقبل، وهذه فرصة يتمناها أي شاب مسلم يود خدمة ضيوف الرحمن "وفوراً دخلت لموقع الشركة المشغلة، وسجلت معلوماتي، وتم التواصل معي عن طريق الرسائل النصية وإخباري بمواعيد المقابلات الشخصية والدورات التدريبية.

علماً بأن الدورات لمدة أربعة أيام، والدورات تتراوح مدتها بين 6 و 7 ساعات. وانتهت من الدورات. وبعدها استلمت رسالة لتوقيع العقد، وذهبت، ووقعت العقد، الذي ينص على استلام الرواتب كحد أقصى مدة 30 صفر من هذا العام".

وتابع المواطن "م. ع.": أنهينا العمل فوراً، وتلقينا رسائل لتسليم زي العمل وبطاقة العمل، وبعد أسبوعين تلقينا رسالة نصية عبر الجوال لتوقيع المخالصة النهائية، ووقعنا المخالصة.

علماً بأن استلام الرواتب يكون عن طريق الحسابات البنكية. وانتهت مدة العقد، ولا شفنا رواتب ولا هم يحزنون".

وأضاف المواطن "إننا لجأنا إلى الله ثم لصحيفة سبق لإيصال أصواتنا للمسؤولين والجهات المعنية؛ لعلهم يخرجون عن صمتهم، ويصرفون مستحققاتنا التي مضى عليها أكثر من شهرين، ولم نجد أحداً يعطينا حقنا، وها نحن ننتظر فائدة عرق جبيننا؛ إذ إن غالبيتنا طلاب جامعة، ونعمل بشركات رواتبها متدنية، ولدينا مستلزمات مالية من دفع إيجار وخلافه من أعباء الحياة في ظل غلاء المعيشة. فإله المشتكى، وصبر جميل، والله المستعان".

وعلمت "سبق" من مصادر مطلعة أن الشركة الصينية لم تستلم الدفعة الأخيرة من المستخلص المالي من عقد الصيانة والتشغيل لهذا الموسم من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأضاف المصدر بأن تأخر هذا المستخلص أثر سلباً على تسليم حقوق الموظفين الموسمين؛ ما ألقى بظلاله على شركات الباطن، التي عمل لديها آلاف الموظفين الموسمين في حج العام المنصرم.

وأوضح المصدر: لا أتوقع أن الشركة الصينية المشغلة للقطار حريصة أكثر على أبناء البلد وحقوقهم من وزارة الشؤون البلدية والقروية للتعجيل في البت ببدء توزيع حقوق الآلاف من الموظفين.

كثفوا الحملات الميدانية حفاظا على سلامة المواطنين

المصدر: جريدة اليوم الاحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014م
<http://www.alyaum.com/article/4035421>

كلمة اليوم

خطوة حميدة تلك التي اتخذتها بلدية محافظة القطيف مؤخرا، باتلاف أكثر من ستة أطنان وستمئة كيلو جرام من المواد الغذائية الفاسدة، التي لا تصلح للاستهلاك الآدمي، كما عمدت البلدية إلى إرسال 113 عينة عشوائية إلى مختبر الأغذية؛ للتأكد من صلاحيتها، كما قامت البلدية بالكشف عن 1650 مخالفة، ووجهت 3385 إنذارا لمخالفات مخالفة. وما زالت تقوم بحملات تفتيشية وزيارات مفاجئة للعديد من المتاجر؛ للتأكد من سلامة الأغذية، والتأكد من تواريخ صلاحيتها للاستعمال.

هذه الخطوة لا بد من استمراريتها من قبل البلدية مدار البحث وسائر البلديات بمحافظات المنطقة؛ لأن التهاون مع المحلات التجارية وعدم مراقبتها بين حين وحين؛ قد يدفع بعض المالكين للتمادي في ارتكاب المخالفات، وعلى رأسها بيع الأغذية الفاسدة للمواطنين، مع علمهم يقينا بأنها فاسدة، ولا تصلح للاستخدام الآدمي. وتلك المخالفات تتكرر -للأسف- من العديد من المحلات التجارية، التي ما زالت مصرة على المتاجرة بصحة المواطنين وسلامتهم.

وإزاء ذلك فإن من الضرورة بمكان تشديد العقوبات على أولئك المستهينين بصحة المواطنين، وعدم الاكتفاء باتلاف بضائعهم الفاسدة، بل بتغريم أصحابها مبالغ محددة، وإغلاق متاجرهم لمدة محددة، ويمكن تطبيق العقوبات مع كوسيلة من أهم وسائل الردع.

ولا بد من تكثيف الحملات الرقابية من خلال الجولات الميدانية المركزة؛ لاكتشاف ما يمكن اكتشافه من السلع الغذائية الفاسدة في العديد من الأسواق والمتاجر والمستودعات.

ولا بد من جانب آخر من متابعة الباعة الجائلين في الشوارع والطرق، ومداومة المطابخ ومحلات الوجبات الخفيفة؛ للتأكد من سلامة ما يبيع للمواطنين من أغذية ووجبات؛ حرصا على سلامة المواطنين والمقيمين على حد سواء.



الرحمة بذوي الاحتياجات الخاصة!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر 2014م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141220/Con20141220741928.htm>

منصور الطريقي

يقدر عالميا نسبة المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة والذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية بنسبة 15% كما هو الحال في دولة متقدمة كبريطانيا، تكفل لهم الدول عادة فرص العلاج والتأهيل بكافة أنواعه والحق في التعلم والحصول على وظيفة تناسب قدراتهم البدنية والعقلية، وسنت لهم هذه الدول قوانين تحفظ لهم المعاملة الحسنة وعدم التمييز في الحصول على وظيفة أو خدمات علاجية بأي شكل من الأشكال. والمملكة ليست بمعزل عن هذه الدول فقد قيض الله لنا

قائدا رؤوفا كريما أولى هذه الفئة من المواطنين جل اهتمامه وعنايته وشرعت وزارة الشؤون الاجتماعية بتوجيهاته الكريمة في تأهيل المواطنين الذين تنطبق عليهم الاشتراطات بخدمات أساسية ومجانية عبر برنامج التأهيل الشامل. ولكن كما كل شيء جميل لدينا عندما يتم تطبيقه فعليا، يواجه المواطن بسلسلة من الإجراءات البيروقراطية المعقدة حتى يحصل على حقوقه التي وجهت بها الدولة، معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة جليلة في إدارات التأهيل الشامل أو في الجوازات أو في الاستقدام أو الأحوال أو في وزارة الصحة، هذه الإجراءات الروتينية المملة تخضع لتفسيرات بعض المسؤولين في هذه الوزارات دون تنسيق فاعل بينها لتخفيف معاناة هذه الفئة ودون مرونة إدارية لينتهي الحال بزيادة عذابات المواطن المعاق وذويه، ابتداء من التسجيل في التأهيل الشامل، ومراجعة المستشفيات المتخصصة لإحضار التقارير الثبوتية وإحضار الشخص من الفئة المذكورة للتأكد منه، وقصة أخرى طويلة معقدة إذا رغب الشخص في الحصول على تأشيرات خادمة أو سائق أو ممرض، بالرغم من مجانية التأشيرات والإقامات للمستقدمين الذين يقومون على هذه الفئة الغالية على قلوبنا والتي وجهت بها الدولة يحفظها الله.

أعجزت وزارة الشؤون الاجتماعية أن تضع رقم كود موحد لكل مواطن من ذوي الاحتياجات الخاصة ويتم التنسيق لربطه مع جميع الوزارات والجهات ذات العلاقة التي تقدم للمواطن الخدمات تسهيلا لهم وتقديرا لظروفهم الصحية واختصارا للوقت والجهد!؟.

أنا أنصح أي مسؤول من وزارة الشؤون الاجتماعية أن يذهب لزيارة دولة بريطانيا ليرى بنفسه كيف يتم تقديم الخدمات لهم بمرونة وفاعلية ورقية وكيف يتم تقديرهم وتقدير ذويهم، حيث الأطفال والكبار ذوو الاحتياجات الخاصة يتم زيارتهم بزيارات مجدولة لمنزلهم بواسطة الأطباء والمختصين حسب الإعاقة، وتسجيلهم في الخدمات لا يستغرق إلا دقائق معدودة وتجرى بسلاسة كبيرة عن طريق الإنترنت، وتقدم لهم خدمات رائعة ومجانية في المراكز التجارية عن طريق القطاع الخاص وبالتعاون مع القطاع الحكومي.

وفي الختام، هذه رسالة أوجهها لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية الذي أبارك له الثقة الملكية الكريمة، وأتمنى أن يعمل فورا على تذليل الصعاب لهذه الفئة الكريمة وذويهم وتوسيع مجال الخدمات المجانية التي تقدم لهم والمرونة الكاملة في هذا المجال، فقائد الوطن يحفظه الله لم يتردد أبدا في التوجيه بدعمهم وتسخير إمكانيات الدولة لهم، ولكن يأتي الآن دوركم ونحن نتأمل منكم الكثير.. أعانكم الله ووفقكم.



رفقا بالآباء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014 م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24374>

بشائر محمد

من أكثر الأشياء التي تؤلمني، هي نظرة انكسار في عين أب أو أم، كان أحد أبنائهما سببا فيها. ونحن في عصر الانفتاح والمطالبة بالحقوق، كثرت الدعاوى التي تقام على الآباء، وبالذات من قبل الفتيات، بمسببات كثيرة كالعضل والابتزاز المالي والممانعة في التعليم والسفر.. إلخ من القضايا التي تشهدا المحاكم، ولعل الفتيات استسهلن جانب مقاضاة الأب وإرغامه على الرضوخ بقوة القانون، نظرا لسهولة الوصول إلى الجهات المعنية المسؤولة، أو لعل الأكثرية مهووسة بما يرافق الحديث عن الحقوق من مفردات قوية كالأخذ والانتزاع، حتى قيل إن الحقوق تؤخذ ولا تعطى، لكن ما المانع في أن نطلب هذه الحقوق برفق ولين وتحبب وإيضاح، وأن تعطى لنا بود ورغبة ورضا؟ إذا كان الطالب ابنا والمعطي والدا طعن به العمر، وتصرفت كل أماله إلا من ابن بار أو بنت عطوف؟ فإذا كنا نصم بالبحود والنكران من نسدي له صنيعا، يتناساه وقت حاجتنا له، ولا يقيم له وزنا، ونتألم لنكرانه الجميل، فيماذا سيشعر الأب الذي أفنى أيام عمره وقوة شبابه في العمل والإنفاق على أولاده، وهو سعيد بهم وبإنجازاتهم، حتى إذا شبا عن الطوق التفوا عليه ينهشون يده التي أحسنت إليهم، متحولين إلى أعداء ألداء؟

رفقا بالآباء، وتخبروا أخف الطرق وأيسرها لأخذ الحقوق منهم، أو إلزامهم بالواجبات.

لكي يكفي الراتب الحاجة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4035618>

مهننا الحبيل

تعود قضية أزمة المعيشة للمواطن من جديد في دورات متتالية وتزداد الصعوبة أمام قفزات ارتفاع الأسعار المجنونة التي تخطط لاستهلاك أكبر هامش ربحي لها على حساب مصروف المواطن وليس كل ذلك هو ضمن الارتفاع الطبيعي للأسعار، ومع التأكيد على الاستحقاق الضروري لرفع الراتب وحده الأدنى الذي تتناوله المؤسسات الرسمية اليوم، وضرورة عدم تأخره، إلا أننا في حاجة لخطة وطنية مؤسسة ومنظمة لتحقيق توازن معيشي لمصلحة الفرد، تدرس عوامل استهلاك دخله كلما يزيد من قبل القوى الاقطاعية ورأس المال الجشع، وتعيد تأسيس مسارات جديدة يلجأ لها المواطن للحصول على أكبر قدر من المعيشيات في الطعام والملبس وغيرها في حدود أسعار معقولة.

فهل هذا ممكن؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المقال مؤكداً على أن هذا الطرح نراعي فيه قدرات الوضع العام والبيروقراطية وصور الفساد التي تحاصرنا، ولكن مثل هذه الخطط بالإمكان أن تعبر إذا تيسرت لها الظروف الملائمة، إن الفكرة الأساسية في هذا المقال هي تهيئة الظروف الاقتصادي والاجتماعي لقيام سوق بديل للمواطن يلجأ اليه ويكسر حدة التغول التي تحاصره من مصادر المعيشة مؤكداً على عدة حقائق.

الأول أن مسار السوق البديل موجود في أكثر من نظام سياسي واقتصادي في العالم بصور مختلفة، وليس صورته النموذج الاشتراكي الذي يؤمم الفرد وسلعته كما يعتقد البعض، الثاني أن الفكر الاقتصادي وحرية الفرد والسوق الحر في الفكر الإسلامي يختلف عن سياق النظرية الرأسمالية والاشتراكية لكنه يستفيد منهما بتوازن دقيق وهذا التوازن مهم ومفيد بغض النظر عن أية دولة تطبقه بما فيها الدول التي لا تنتمي للعالم الإسلامي فما بالك بوطننا العزيز.

ومن هنا تتجسد نماذج التحرر من إلزامية المواطن بالسوق الحر المملوك لرأس مال قاس وتتاح له كمستهلك أو فرد يتاجر في فضاء هذا السوق، إننا نلاحظ انه كلما زاد الدخل التهمت خطة التجار هذه الإضافة التي في الأصل كان يحتاجها المواطن وليست زائدة على دخله، فيتحول الأمر الى معاناة جديدة للمواطن المضغوط والمرهق بأقساط البنوك.

فماذا لو وجد المواطن بديلاً للتسوق في مسار مستقل عبر شركات تموين حكومية ومنظمة ومرتبطة ادارتها بصورة جديدة ضمن الابداع الإداري والكفاءة التي نراها في كثير من الشباب فتتيح لهم فرصة خدمة وطنهم في مثل هذه الشركات، هذا السوق يحقق كثيراً من الاحتياجات الأساسية بأرباح معقولة وتفتح له فروع في كل المدن وفروع صغيرة للبلدات الأصغر وللدولة حصة سيادية لتحقيق اكتفاء للمواطن في بضائع أساسية مع بقاء ذلك السوق الضخم لمن يرتاده خاصة في بلد متحرك ومستهلك كالمملكة فلن يخسر الاقتصاد الاحتكاري التجاري، لكن قد يضطر لضبط أسعاره وتخفيض أرباحه المجنونة وخاصة في السلع الرئيسية وهذا مطلب بحد ذاته.

وأمام مشروع الشركة الوطنية للتموين والاستهلاك، تبدأ وزارة الشؤون الاجتماعية بتفعيل ثقافة الجمعيات التعاونية التي تُنفذ في الأحياء والبلدات كما جرى في التجربة الكويتية، وتزيل كل العوائق القانونية أمام توسعها وتسند لها استقلالها عن توحش السوق الرأسمالي المحلي، وتتوسع خياراتها ومساراتها الخدمية من البضائع المتنوعة وحاجات النظافة الشخصية والأطفال إلى الخدمات الأخرى كمحلات الحلاقة وغيرها.

في حين تُعنى شركة -أمان- وهي الشركة الوطنية لخدمات الصيانة (كشركتين مقترحتين تؤسسان ضمن الإطار الذي ذكرناه في صدر المقال) في فتح فروع خدمية لصيانة الأجهزة وخدمات الصيانة الخفيفة للسيارات، ولكم أن تتصوروا الحصلة حين يفتح باب التوظيف والإبداع للشباب من قبل الدولة ويكون تقييمه ضمن نجاحه في تطوير الخدمة المعيشية والصيانة للمواطن والتنافس في تطويرها، والدافع نجاحه لا أرباح الشركات ونفعيتها المتطرفة، ولا بأس من نقد أو تطوير هذا المقترح، المهم لنا جميعاً أن تبدأ المؤسسات الرسمية بتنفيذ عناصر هذا السوق ليكفي الراتب الحاجة قبل أن يسرقه رأس المال الجشع.

أرقام العنف في التقرير الدولي!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141223/Con20141223742581.htm>

تركي الدخيل

يكثّر الحديث هذه الأيام عن العنف الدموي الإرهابي وهذا له مجاله، غير أن ثمة أنواعاً أخرى عديدة من العنف لم تطرح بما يكفي. هناك العنف الرمزي تجاه العائلة والأطفال والزوجات، وثمة عنف جنسي، وآخر جسدي عبر الضرب أو اللفظ، وقد دق التقرير العالمي عن وضع الوقاية من العنف ناقوس الخطر.

امتاز التقرير بتضمنه بيانات حصلت من 133 بلداً بتغطية 6.1 مليار شخص، وتمثّل 88 % من سكان العالم، المخيف أن نسبة سوء معاملة الأطفال بلغت 71 %، متصدرة كل أنواع العنف الأخرى، بينما جاء عنف الشريك ثانياً بنسبة 68 %، أما العنف الجنسي فقد جاء بمرتبة ثالثة بنسبة 65 %، وبلغت نسبة إساءة معاملة المسنين 41 %، هذا فضلاً عن بقية أنواع العنف الأخرى المتكررة في البيوت والأماكن المغلقة!

هذا التقرير العالمي يعبر عن الأزمات التي يمر بها الإنسان في عالم اليوم، هناك حالات اضطراب تجاه الآخر عموماً، وليس فقط الآخر اليهودي أو المسلم أو المسيحي، هناك آخر بمعنى «الغير» كما يعبر الفلاسفة، إذ أن التعامل مع كل حالة «الغريبة» أخذت منحى عنيفاً تصاعدياً بشكل لم يسبق له مثيل. ولا ننسى أن الاضطرابات النفسية، والمناخات الموبوءة، والضغط العملي والذهني، كلها ساهمت في تأسيس نمط عنيف من التعامل بين الناس، وبعضهم البعض.

أتمنى على غرار هذا التقرير الضخم بالأرقام والنسب أن يصدر من المؤسسات السعودية تقارير سنوية مفصلة ودقيقة، هذا التقرير مشط العالم بملياراته بحثاً عن أزماته، فليس صعباً على المؤسسات السعودية وضع تقرير سنوي أو نصف سنوي عن العنف الموجود في البيوت.

هناك نسب من هروب الفتيات غير معلنة، وأخرى في ضرب الزوجات، بل وتعذيبهن، واغتصاب الأطفال، وممارسة العدوان على القاصرات والقصر في البيوت، واستغلال للأيتام واتجار بالبشر، هذا موجود في أي مجتمع، العيب ليس في وجوده، بل في التغافل عنه وإهماله، هذه دعوة حقيقة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان وبقية المؤسسات المدنية أن تتضافر للبدء بهكذا مشاريع، لتكون على اطلاع بالخطر الخفي المضمّر تحت أرض المجتمع. هل لازلنا مع نبل شريح القاضي حين رأى امرأة تضرب فتدكر زوجته وحبيبته زينب وقال مستهجنًا فعلتهم: شلت يميني حين أضرب زينب؟!!



احترام الرأي الآخر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 ربيع أول 1436هـ - 23 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

د. سلطان عبد العزيز العنقري

يقال الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية. ولولا اختلاف الأنظار لبارت السلع. ولولا اختلاف التخصصات لأصبح الجميع في تخصص واحد وبقية التخصصات التي يحتاجها المجتمع بدون من يتخصص بها. ولولا اختلاف الميول

والتوجهات والأذواق لأصبحت ميولنا واتجاهاتنا وأذواقنا واحدة. الله سبحانه وتعالى خلقنا مختلفين في كل شيء في عقولنا وأفكارنا وتوجهاتنا وأشكالنا حتى بصمة الأصابع لا تجد أي شخص في العالم تتطابق البصمة معه. وكذلك بصمة الحمض النووي مختلفة عن الآخر بل أن أحد المختصين قال لي أنها تظل مختلفة لسبعة أجيال؟! إذن كل واحد منا مختلف عن الآخر في الذكاء وبذلك فإن هناك بدون أدنى شك اختلافات في الفروق الفردية بين البشر. ذلك الاختلاف بين خلق الله ميز كل بني آدم عن الآخر بالعقل والفكر والمنطق والفلسفة والذكاء وبالميول والاتجاهات وغيرها من الاختلافات والفروق الفردية. المجادلة وهي الحوار وكيفية التنازع مع الآخر يجب أن تكون بالحكمة والموعظة والمجادلة الحسنة. أي موضوع يهم الأسرة أو المجتمع يجب أن يخضع للحوار، والحوار هو التشاور للخروج بقرارات مجمع عليها قال تعالى (وأمرهم شورى بينهم) أي أن لا ينفرد أي شخص بالقرار دون البقية، فالقرار يجب أن يكون بإجماع المتحاورين أو بالأغلبية إذا انتفى الإجماع عليها. أفكارنا وآراءنا وجهات نظرنا نعرضها على الآخرين ولكن لا نفرضها عليهم لأننا بحاجة ماسة لتغذية منهم تقوم المعوج فينا. فمهما كانت لدينا من وجهات نظر وآراء صائبة تظل ناقصة ونحتاج من الآخرين إكمالها وتصحيحها ونقدها نقداً إيجابياً بناءً حتى تكون وجهة النظر أو الرأي صائباً يستفيد منه الجميع. الحوار الهادئ البناء هو من يضيق الفجوة بين المتحاورين وبذلك يصلون في النهاية إلى نتيجة واحدة جامعة يستفيد منها الجميع. البعض من أحاديي الفكر، الذين يرون أن رأيهم ووجهة نظرهم هي الصائبة، ويتمسكون بها بل ويستمتتون بالدفاع عنها، هم من نوعية حفظة النصوص الذين تعلموا وتتلذذوا على أساتذة أحاديي الفكر يعلمون النشء مذهباً واحداً وغيرها من المذاهب الإسلامية غير صالحة؟! وتناسى هؤلاء أحاديي الفكر أن اختلاف الأئمة رحمة بالأمة. والاختلاف في الرأي ظاهرة صحية شريطة أن لا يتحول الاختلاف إلى تطاول وتهجم شخصي وانتهاك لحقوق الآخر. فعندما يفشل المحاور في مقارنة الحجة بالحجة فإنه يستخدم السب والشتم ونعت الآخرين بأبشع العبارات كحيلة دفاعية للخروج من مأزق غياب الحجة والدليل والبرهان لديه. الغياب الكامل لثقافة الحوار، وكيف نحاو بهوء، وكيف نحترم الآخر، وكيف نتقبله بسبله وإيجابه، وكيف نحافظ على حقوقه؟! هو الذي أوجد لدينا متطرفين بل منحرفين في الفكر إما ذات اليمين والإستماتة بالمحافظة على القديم أو ذات اليسار كنزعة للتجديد والتخلص من الموروث القديم. الإسلام كدين نزل من السماء هو آخر الأديان وبالتالي هو يواكب كل زمان وكل مكان، وإذا أخذنا بهذا المنطق العقلاني فإن معنى هذا أن نرتقي بهذا الدين دون المساس بثوابته لنجعله يواكب كل زمان وكل مكان. لا يمكن أن يكون ديناً عصرياً وأنت تريد من الناس بل تطلب منهم أن يطبقوه مثلما كان يطبق قبل ألف وأربعمائة وست وثلاثين سنة لاختلاف المفاهيم بل وفي كل شيء. الآراء وجهات النظر تخضع لقناعات كل شخص ولا تخضع لقناعات البعض الآخر الذين يرفضون الحوار البناء، ويرون أن تلك الأمور منكر يجب تغييره باليد وليس بغيرها؟! حرية الإنسان الشخصية وعدم التدخل فيها أمر ثابت بل خط أحمر لا يمكن لأي أحد أن يتخطاه. ابتلينا في مجتمعنا بأوصياء (يطبقون المقولة "خالف تعرف") لا بد من الاستئذان منهم في كل عمل أو تصرف نقوم به؟! الدين الإسلامي دين يسر ودين وسطي لا يقبل التطرف في أي اتجاه. أنزله الله سبحانه وتعالى لكي ينظم الحياة البشرية على وجه هذه البسيطة، ولم يأت لكي يعقد حياة الناس. تم تشويه الإسلام بل وتكريه الناس به ليس فحسب بين المسلمين بل بين غير المسلمين الذي بسبب هؤلاء، الذين تشبعوا بالفهم الخاطئ للدين، جعلت الآخرين يفكرون أكثر من مرة قبل الدخول في الإسلام. علماء مسلمون في مصر، الذي فيه الأزهر الشريف، والذين تتلمذ على أيديهم معظم أهل العلم الشرعي الصحيح، وفي ماليزيا وتركيا وباكستان واندونيسيا وغيرها من البلدان الأخرى ينصفون ويعطون المرأة حقوقها. لا يتدخلون في أمور جدلية لم تجمع عليها المذاهب الإسلامية. نخلص إلى القول بأن احترام أهل الرأي وأصحاب وجهات النظر وتقبلهم بسبلهم وإيجابهم هي التي تمنع التطرف في كل اتجاه، وتخلق الانسجام بين شرائح المجتمع.

غرور الآباء وعقوق الأبناء

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/23/article_917043.html

صالح الشهوان

ما أكثر ما سمعنا من آبائنا منذ كنا صغارا "أنتم يا عيال ها الوقت" أو "أنتم يا ها الجيل التالي"، وما شابه هذه المقولات متبوعة بتعليقات تشعرنا بأننا لا نعرف أو لا ندرك أو لا ندري، ويُنظر إلينا بشيء من الدونية وانتقاص قدراتنا على الفهم، وما يخفى من عواقب الأمور.

حين كبرنا منحنا لأبائنا وأمهاتنا الأعداء، فقد كان معظمهم ممن لم يتلق تعليما أو حتى لا يفك الحرف لا قراءة ولا كتابة.. وكنا نحن نشكل بالنسبة إليهم عالما مغائرا من خلال ما يسمعون منا عن علوم ومعارف هي بالنسبة لهم طلاس وألغاز تتحدى عقليتهم.. وكان طبيعيا أن يشكل ذلك لهم تهديدا معنويا، وأن يكون رد فعلهم تجاهنا على ذلك النحو من الحدة والاستخفاف بنا، على الرغم من أنهم لا يلبثون أن ينسحبوا من هذا الموقف معبرين عن تطلعهم إلى أن يرونا أطباء ومعلمين ومهندسين وفي مناصب ومهن يفخرون بها.

نحن آباء اليوم، يكاد معظمنا يقف الموقف نفسه، ويرتكب الغلطة نفسها، ويمارس الدور السابق ذاته في النظر بخفة إلى آراء ومعتقدات وأفكار الأبناء..

وإذا كان آباؤنا قد اتخذوا منا ذلك الموقف، فعذرهم أن أغلبيتهم، كما سبق القول أميون، فضلا عن أنهم ذاقوا مرارة الفقر والمرض والخوف، ما جعلهم في الأساس مستغربين (لكونهم مسكونين بالحذر والقلق لما مروا به من شقاء) ومن عدم مبالأتنا بمعاناتهم تلك.. فكيف لنا أن نبرر لأنفسنا اليوم ونحن الآباء المتعلمون في أن نتشابه مع آبائنا؟! من المؤكد أننا لسنا كأبائنا، لكن من المؤكد أيضا أننا حين كنا أبناء لم نكن مثل آبائنا اليوم.. ومع أن هذه حقيقة قد عبر عنها كثير من المفكرين والكتاب مثل قول جبران خليل جبران: "أولادكم ليسوا لكم.. أولادكم أبناء الحياة.. والحياة لا تقيم في منازل الأمس!"، إلا أن هناك دائما ميلا مفرطا من قبل الآباء لصياغة الأبناء على نمط ما يريدونهم أن يكونوا عليه.

لقد كان يسترعي انتباهي كثيرا في قراءاتي مذكرات الكتاب والمفكرين والعلماء والقادة والنابعين إشارة معظمهم في سيرهم الذاتية إلى أن آباءهم (الوالد أو الوالدة) كانوا يريدون له أو لها أن يصبح متخصصا في هذا المجال أو ذلك، لكنه خيب ظن والديه، واتجه لدراسة تخصص آخر، أو عمل في مهنة أخرى هي ما قادت له النجاح والشهرة.. ولو كان أولئك أبناء لآباء أميين لما كان في الأمر غرابية، غير أن أولئك الآباء في الغرب أو في الشرق كانوا متعلمين، وبعضهم على درجات عليا، بل بعض هذا البعض كانوا أيضا عباقرة ومشاهير، ومع ذلك كانت مسارات أولئك الأبناء في الأغلب على غير هوى ومزاج أولئك الآباء.

هل تراني بهذا القول أرثي وأسطر كلمات الوداع لأبوة وأمومة لم يبق منها سوى الرابط البيولوجي؟ أم أنني أسوق قولي هذا في اتجاه تعزيز عقوق الأبناء للآباء، وتحريض الأبناء على إدارة ظهورهم للآباء، أو سد أذانهم عن سماع كلمات آبائهم؟ أم تراني أقول بغرور الآباء بذواتهم حيال أبنائهم؟! حتما ليس الأمر على هذا النحو أو ذاك.. غير أن "الأنا" عند الآباء تتبخر لتسد الطريق على محاولة الفهم والتفهم، فتصادر لا شعوريا حق الأبناء في أن يكونوا مختلفين عنهم.. ويفعل الآباء ذلك بدافع الرغبة الدفينة لدى الوالدين بالتملك لهذه البنية بكل ما فيها من الاعتقاد والرأي والفكر أو الرغبات والهوايات وحتى السلوك والشكل والحس والذوق.. وبالتالي يترجم كثير من الآباء موقف أبنائهم في التعبير عن معتقداتهم وآرائهم وتصوراتهم وأذواقهم المخالف لهم، بشكل حاد أحيانا، على أنه نوع من العقوق والجحود أو التمرد.. وإذا كانت كلمتا "العقوق والجحود" لا تعبران عن حقيقة موقف الأبناء من آبائهم، فإن كلمة "التمرد" أقرب إلى وصف الموقف، وهو تمرد لا يختص بهم وحدهم، ولا ينطلق من باعث غير أخلاقي، ولا هو صادر عن عدم حب أو عدم احترام وقلة تقدير، وإنما هو تمرد مصدره طبيعة هذا العصر بكل ما فيه من تحولات هائلة عميقة في الشكل والمضمون، سواء في إيقاع العلوم والمعارف، أو في تقنيات الاتصال وانهيار

عالم السرية وأسوار الرقابة المادية والبشرية، فضلاً عن اندلاع مصائر الحريات الفردية، وتعالى صيحات حقوق الإنسان، والسجال العالمي المفتوح على كل ما له علاقة بكرامة وشرف وجوده على هذه الأرض. لسنا وحدنا الآباء من اكتشفوا "غرورهم وعقوق أبنائهم".. فحتى أولئك الآباء في الغرب والشرق ممن سبقونا حضارياً بمئات السنين في التقدم واجهوا هذه الحقيقة.. لكن يبقى أن ليس في الأمر غرور ولا عقوق، وإنما هياج زمن لا يكاد يكف ثانية عن الإبهار والمفاجأة.. وأبناؤنا ينتمون إلى هذا الزمن ولصيرورة تعولمه المنبتة منهم، فيما نحن حتى مع محاولات تتلمذنا لا نكاد نقوى على أن نلحق بأخر عربية في قطار هذا الزمن. وليس بوسع أبنائنا إلا أن يكونوا أبناء عصرهم أكثر من كونهم أبنائنا، وسواء راق لنا ذلك أم لم يرق، فهذه هي الحقيقة التي لا بد من تقبلها، بل لا سبيل سوى ذلك. فمهما أحسنا أن أبنائنا "يخرجون عن طورنا"، فعلياً أن ندرك أن ذلك يحدث لهم، على الرغم منهم ومنا، وأن ما صار قابل للتداول فقط هو حق الاختلاف والقبول به، أما حب أبنائنا واحترامهم لنا فنحن طريق ذلك أيضاً.



التأمين الطبي لكل مواطن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1006546>

عابد خزندار

وهذه رسالة مفتوحة إلى وزير الصحة الجديد، وبداية لا أريد أن أهنئك، فقد ألقى عليك وزراً ثقيلاً، ولفظة "الوزير" مشتقة من لفظة "الوزر"، وأول ما أريد أن أقوله هو "إن النظام الأساسي للحكم" ضمن العلاج المجاني لكل مواطن، ولكن هذا مطلب مستحيل، لا تقدر عليه وتنوء به دول أكثر ثراءً من المال والعقول، فلا تسعى لتحقيقه، وأي جهد في هذا الصدد مهدر ولا يسفر عن أي جدوى، والبديل هو ما فعلته الدول المتقدمة، وهو ضمان التأمين الطبي لكل مواطن، وهو غير متاح له الآن، فالشركات الموجودة في السوق لا يوثق بها ولا تقدر على تقديم هذه الخدمة بشكل مرض، ثم إنها لا تؤمن على الشيوخ الذين تجاوزوا سن الستين، أو الذين تشك في أن لديهم مرضاً مستعصياً، وإذن لا مناص من إيجاد شركات مؤهلة أو إقامة شراكة بين القطاع الحكومي والخاص لتأليف شركة قوية، على أن هناك عقبة كأداء تحول دون ضمان العلاج لكل مواطن، حتى مع مثل هذا التأمين، وهي العجز في عدد الأطباء والأسرة الحكومية وأهلية، وخاصة خارج المدن الكبرى، وهو عجز يمكن مع العزم والزمن التغلب عليه، ولهذا يجب تقديم حوافز إضافية لما هو موجود منها للقطاع الخاص، للاستثمار في المجال الطبي.



مكافحة الفساد تطالب بصلاحيات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141224/Con20141224742790.htm>

بدر بن أحمد كريم

«أعطونا صلاحيات، وإجراءات واسعة، كمحكمة الفاسدين، والتشهير بأسمائهم، وليس صفاتهم الاعتبارية، لنقوم بدورنا الحقيقي».

- «التشهير الحالي للأسف الشديد، يتم في حالة واحدة، من حيث الجهة الاعتبارية، وليس الشخص، وبعد صدور الحكم».
- «حينما نقدم قضية فساد مكتملة الأركان، يتعامل معها القضاء بشكل مختلف، ولا يعتبرها قضية فساد، وهذه إشكالية كبيرة من الإشكاليات».

• هذا ما قاله الدكتور عبد الله العبد القادر (نائب رئيس هيئة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد) في لقاء نظمته مؤخرا كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز بمحافظة جدة بعنوان «دور مهنة المحاسبة والمراجعة في مكافحة الفساد» وبطبيعة الحال هناك أمور كثيرة، تتطلبها وظائف الهيئة، التي تحدد معايير واضحة لها، تسمح بحرية تحركها، والتفكير في تطويرها، فوجودها يعتمد على معالجة القضايا التي تضبطها، لا سيما بعد أن «أرجع الدكتور العبد القادر، انخفاض نسبة المبلغين عن قضايا الفساد، منذ تأسيس الهيئة، إلى التأخر في بت القضايا المبلغ عنها، مستشهدا بخلفية قضايا الفساد، التي أعقبت كارثة سيول جدة، التي تم البت فيها، وإدخال المتورطين إلى السجون، بعد مرور ست سنوات من تاريخ حدوثها» كما قال الرجل.

• إزاء عدم وجود صلاحيات كافية للهيئة، وتأخر البت في القضايا التي تكتشفها، وعدم التشهير بأسماء الفاسدين، يعني أن الهيئة مكبلة، مما يضعف وجودها في أعين الناس، الذين يتوقعون منها، أن تكافح الفساد من أي كائن كان، لا تأخذها في الله لومة لائم.

• ما قاله الدكتور العبد القادر، يستدعي من وجهة نظري الخاصة، فتح ملف الهيئة بدءا بالصلاحيات المرتبطة بصورة مباشرة بوظائفها، وانتهاء بتعزيز هيبة الدولة، مروراً بمواجهة التحديات التي تعوق قيام الهيئة بدورها، والمؤمل من أصحاب القرار. منح الهيئة مزيداً من الصلاحيات، وإذا ظلت على وضعها الذي أشار إليه الدكتور العبد القادر، فقد لا تكون قادرة على مكافحة الفساد، على النحو الوارد في استراتيجيتها، وهذه طامة كبرى.



قرارات لزيادة فرص العمل للمرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/24/article_917332.html

كلمة الاقتصادية

ثلاثة قرارات جديدة أصدرتها وزارة العمل لزيادة فرص عمل المرأة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تنظيم العمل عن بُعد، والعمل في المحال والأكشاك داخل المراكز التجارية المغلقة، إضافة إلى دعم الاستقرار الوظيفي للموظفة من خلال تنظيم ساعة رضاعة الأم العاملة لرعاية مولودها.

هذه القرارات استمرار لتنفيذ الأمر السامي الكريم وقرار مجلس الوزراء لوضع ضوابط من شأنها توفير بيئة عمل آمنة تتميز بالخصوصية والاستقلالية لعمل المرأة؛ ومنها تنظيم العمل عن بُعد كأحد أنماط العمل الجديدة والمناسبة لظروفهم الأسرية، واحتسابهم في نسب توظيف الوظائف ببرنامج نطاقات، ومعالجة أهم تحديات عمل المرأة من جهة أخرى، إذ سيساعد هذا التنظيم على تخطي تحديات عديدة كالمواصلات، وتوافر أماكن رعاية أطفال النساء العاملات، وتوفير بيئة عمل خاصة ومستقلة لهن، إضافة إلى ساعات العمل المرنة.

ومن الفرص الواعدة لعمل المرأة المحال والأكشاك داخل المراكز التجارية المغلقة، وهو من قطاع التجزئة بشكل عام ويكون داخل المراكز التجارية المغلقة بشكل خاص؛ لكونها بيئة مناسبة لتوظيف المرأة بعد توسع العمل في محال بيع المستلزمات النسائية، حيث جاء هذا القرار تنفيذا للتوجيهات السامية لوزارة العمل برصد فرص العمل الممكن شغلها بسعوديين وسعوديات ووضع الإجراءات اللازمة لذلك.

لقد انتهت المرحلتان الأولى والثانية من مراحل تأنيث محال المستلزمات النسائية بنجاح وبدأت المرحلة الثالثة وتشمل خمس مراحل تفصيلية تنتهي بحلول عام 1438هـ، حيث خصصت وزارة العمل 600 مفتش ومفتشة على مستوى جميع المناطق للقيام بأعمال التفتيش على جميع المراكز والمحال التجارية، وضبطت بالفعل مخالفات وطبقت الإجراءات النظامية بشكل تدريجي، بدءاً من النصح والإرشاد، ثم التنبيه، ثم الإنذار الكتابي، وضبطت المخالفة والغرامة المالية، حتى إيقاف خدمات وزارة العمل عن المحل المخالف، ومن ثم إغلاق المحل في حال إصرار صاحب العمل على المخالفة. إن البيئة الآمنة مهمة جداً بلا شك، وهو مطلب ديني اجتماعي أساسي، وعمل المرأة ضرورة في بعض المنشآت، وهو خطوة صحيحة في طريق طويل، والجميع يراقبون دور وزارة العمل في تفعيل تلك القرارات ووضعها موضع التنفيذ، فالتردد لا يعني التساهل أو المجاملة، بل إن العقوبات على المخالفين ستكون قاسية وقد تؤدي إلى إغلاق المحل أو إفلاسه وخروجه من السوق؛ لعدم قدرته على التوافق مع المرحلة الجديدة، ومن لم يستطع أن يلتزم بالقرار، فإن عليه البحث عن حل قليل التكلفة يمكنه من استرجاع بعض من رأسماله المستثمر في المحل أو المتجر. إن الفرصة متاحة تماماً للسيدات الراغبات في العمل الحر ممن لديهن العزيمة وعدم الاستسلام للبطالة، وذلك بتشغيل محال ومتاجر بيع المستلزمات النسائية وإدارتها أو تأسيس محال جديدة وفق رؤية تعطي المرأة خصوصيتها في مستلزماتها، خصوصاً أن معظم محال بيع الملابس النسائية مملوكة فعلاً لغير سعوديين وتديرها أيد عاملة أجنبية هي المالك الحقيقي لها، بغض النظر عن ملكية السجل أو الرخصة التجارية، لأن هذا النشاط كان مختطفاً طوال عقود، وحين الوقت لإعادته إلى المرأة، فهي أولى به. لقد تم توظيف 65 ألف امرأة سعودية، وتأنيث أكثر من 13 ألف محل بيع مستلزمات نسائية في المرحلتين الأولى والثانية، ومن المؤكد أن المرحلة الثالثة ستضيف أرقاماً جديدة، فالجميع يدرك أهمية بيئة العمل الآمنة للمرأة كقضية ذات أولوية عالية.



وزارة الصحة.. والمعاناة الحقيقية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 ربيع أول 1436هـ - 25 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

د. أيمن بدر كريم

كشفت «وزارة الصحة» عن معاناة حقيقية في توظيف السعوديين أصحاب الكفاءة الماهرة، وبررت الوزارة تلك المعاناة بمواجهتها تحدياً كبيراً يتمثل في عدم كفاية القوى العاملة في التخصصات الدقيقة، في ظل التوسع في إنشاء وافتتاح مرافق صحية مختلفة لا يواجهه تخريج أعداد كافية من الخريجين الجدد من المؤسسات التعليمية المختلفة، مما يؤثر على معدلات السعودة. كما اعترفت الوزارة بضعف الرواتب المتاحة من خلال الكادر الصحي والتي لا تمثل حافزاً لاستقطاب الكفاءات المطلوبة (صحيفة مكة، 28 صفر 1436هـ).

وهنا لي عدة ملحوظات: أولاً: إن اعتراف وزارة الصحة بما تقدّم أمر جيد، ويُحسب لصالحها، فالشفافية مطلوبة، وعرض المشكلات العالقة بصراحة أمر جيد.

ثانياً: العوامل التي أوضحتها الوزارة، بوصفها طارئة للكفاءات ليست جديدة، فضعف الرواتب والحوافز المادية والمعنوية لأصحاب الكفاءات والتخصصات النادرة يكاد يكون نظاماً متبعاً في أغلب القطاعات الصحية، وقد نبّه على ذلك عدد من كُتّاب الصحف، والبرامج الجوارية، والتقارير الإخبارية، كما انتقد رئيس لجنة الشؤون الصحية بمجلس الشورى الكادر الصحي الجديد الذي «انعكس سلبيًا على الأطباء الذين يعملون في المستشفيات المتخصصة، وأجبر عددًا لا بأس به ممن يحملون تخصصات نادرة إلى البحث عن بدائل، كالعودة إلى التدريس في الجامعات، والتحويل إلى القطاع الخاص، وقلل من عطائهم» (المدينة 4 مارس 2013).

ثالثاً: من غير المنطقي أن يمثل قلة أعداد الخريجين الجدد، وانخفاض كفاءاتهم حاجزاً ضد الاستفادة المثلى منهم، فوزارة الصحة مسؤولة نظاماً وأدبياً عن مخرجات عدد من المعاهد الصحية التي من المفترض أن تكون قد أشرفت عليها، والجميع يعلم قضيتهم العالقة منذ سنوات.

رابعاً: لا أرى جدوى دعوة الوزارة إلى توسيع فرص الابتعاث الخارجي، وتشجيع ودعم القطاع الخاص للقيام بإنشاء كليات للطب، وأخرى للعلوم الصحية، كما جاء في الخبر، فبدائية، لنستمع إلى قصص كثير من الأطباء والممارسين الصحيين المتخصصين في تخصصات نادرة، والمؤهلين تأهيلاً عالياً من جامعات عريقة، وهم يحكون قصصاً أشبه بأفلام الرعب والترهيب، حول مشاعر الإحباط والغبن التي تلقفتهم بعد عودتهم من بلدان الابتعاث، نتيجة الإساءة إليهم، وسوء تقديرهم من إداراتهم الطبية، إلى حد اضطرار بعضهم للاستقالة أو الهجرة.

خامساً: ثم ماذا عن أعداد الأطباء السعوديين الذين تزخر بهم المستشفيات المرجعية في القطاعات الطبية العسكرية والتخصصية؟ لماذا لا يتم الاستفادة منهم في مستشفيات الصحة لتحقيق التكامل، وتبادل المنافع بين القطاعات المختلفة، تحت إشراف «مجلس الخدمات الصحية»، الذي يمثل جميع القطاعات ومنها الخاص؟!.

سادساً: إن التحدي الحقيقي للقطاعات الطبية بما فيها وزارة الصحة، هو اجتياز البيروقراطية القاتلة، وتقليص حجم الفساد الإداري، وتكريس أنظمة تسعى لتقدير الكفاءات الحالية وهم أكثر، وفتح الأبواب للتمايز المهني، والتنافس الشريف، وتدوير المناصب القيادية، وإنهاء تسلط الإداري، وتصفية الحسابات الشخصية، والتواضع لإخوانهم الأطباء السعوديين الممارسين واحتوائهم، ففي رأيي ليس هناك شئ حقيقي في الأعداد، ولا الكفاءات، بل أزمة ثقة، وكسر خواطر، وتقصير مُجبل من الإدارات الطبية، ومماثلة معيبة لحقوق الممارسين الصحيين وتجريدهم من أدوات نجاحهم، على الرغم من توفر الإمكانيات، ومن الحكمة أن تتبنى الإدارة الجديدة في وزارة الصحة شعار «الطبيب أولاً» للوصول إلى الهدف الأسمى والأهم «المريض أولاً».

خاتمة: بعد فراغي من كتابة هذا المقال مباشرة، قرأتُ العنوان التالي في صحيفة الحياة «20 ديسمبر 2014»: (الرياض: «القطم» تحتل مستشفى حكومياً.. و«الشؤون الصحية» تُحقق!).

اليوم

السلامة المرورية وقوة تأثير القيم الشخصية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4036331>

علي العسيري

تؤكد دراسة أعدتها «منظمة أوشا» العالمية المعنية بالصحة والسلامة أن 90% من أسباب الحوادث يعود إلى ممارسات وأخطاء بشرية و 10% فقط تعود إلى أسباب أخرى، وهذا الأمر يحتم علينا إعادة النظر في ممارساتنا السلوكية في الطريق والتي تعتبر السبب الرئيس في تصدرنا لقائمة أكثر دول العالم في عدد الحوادث والوفيات، ومعرفة الأسباب والدوافع والمؤثرات التي أوصلتنا لهذا الوضع الخطير ولا نبالغ حين نقول أنه لا يكاد يخلو بيت أو أسرة لم يذق مرارة فقد أو اعاقه لأحد أفرادها بسبب الحوادث المرورية.

وعندما نحلل الموضوع ونعود قليلاً إلى ما قبل وقوع الحادث فإن هناك ما يسمى (حدثاً محفزاً) وهو الذي يكون في البداية وتكون الاستجابة كرد فعل عندما تواجهنا المواقف التي نتعرض لها دائماً، والذي يحدث غالباً أن وقت الفارق الزمني بين الحدث المحفز (المثير) والاستجابة قصير جداً تتم فيها معالجة ذهنية سريعة تفاعلاتها عقلية ونفسية وشعورية وتعرض فيها حلول وخيارات ثم اتخاذ قرار ثم استجابة وتنفيذ على شكل تصرف وسلوك. هذه المعالجة الذهنية اللحظية تبين لنا في تفاصيلها أن كل إنسان يملك القرار واختيار السلوك الذي يراه من وجهة نظره وتصوره للحدث الذي يواجهه والحالة التي يمر بها في تلك اللحظة، فهو إذا صاحب القرار، والاختيار والمسؤول الأول عن الاستجابة كسلوك ومسؤول أيضاً عن النتائج المترتبة والتبعات على هذا السلوك. وعند التعمق قليلاً في تفاصيل المعالجة للوصول إلى الأسباب الجذرية نجد أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في شكل ونوع القرار والاختيار من أهمها وأقواها وأعماها القيم الشخصية التي يحملها ويؤمن بها ذلك الإنسان، فكلما كانت تلك القيم حميدة وراقية كان السلوك حميداً وراقياً تبعاً لتلك القيم مهما اختلف المكان والزمان.

وبذلك يثبت لدى المتأمل والباحث عن الحلول القوية الناجحة والعميقة الأكثر استمرارية نحو سلامة مرورية بالعمل على الاهتمام بالقيم الشخصية ومعالجتها وتعزيزها من خلال برامج وورش عمل تحاورية تفاعلية تعتمد على معالجة ثلاثة جوانب رئيسية:

جانب رفع الوعي والثقافة بالمفاهيم الصحيحة للقيم والأخلاق الحميدة وانعكاساتها على السلامة المرورية. جانب القناعة بتفكيك القناعات والقيم الخاطئة والإيمان بأهمية الأخلاق والقيم الحميدة وقوة أثرها على السلوك سلباً في حال غيابها وإيجاباً في حال وجودها في شخصية الفرد. جانب الممارسة وآلية التطبيق مثل الانضباط الذاتي التسامح الاحترام والرحمة والصبر وغيرها من القيم الدينية والاجتماعية الجميلة والتي تنتج سلوكيات سليمة بشكل دائم ومستمر. وقد كان لي شرف المشاركة في كثير من البرامج وإدارة ورش العمل التي تعتمد هذه المنهجية في المعالجة والتحاور مع كثير من الشباب في تعزيز القيم الحميدة التي تساعد في القضاء على السلوكيات الخاطئة المسببة للحوادث وإرهاب الطريق. وأكاد أجزم أنه كان لها الأثر الكبير في كل من حضر هذه البرامج على مستوى الوعي والقناعة، وذلك من خلال التفاعل وابداء الآراء في نهاية كل برنامج.



مدونة الأحكام القضائية.. والأثر المتوقع

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 3 ربيع أول 1436 هـ - 25 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/25/article_917684.html

محمد بن إبراهيم عيسى العيسى

صدر الأمر الملكي رقم (أ/20) بتاريخ 1436/2/7 هـ، بتكون لجنة شرعية لإعداد مشروع "مدونة الأحكام القضائية"، حيث تصنف على شكل مواد بناء على أبواب الفقه الإسلامي ومواضيعه، وذلك من أجل تدوين المواضيع الشرعية التي يحتاج إليها القضاء. وسيتم لصياغة هذه المدونة على حصر المواضيع المتداولة في نزاعات القضاء، وتدوين الراجح من أقول العلماء في المسائل الثابتة والمستقر عليها على شكل مواد محددة. وتتكون اللجنة من عدد من أصحاب الفضيلة والعلماء بمختلف المجالات الفقهية إضافة إلى الخبرات المرتبطة بالقضاء وإجراءاته. والهدف من هذه المدونة هو تقنين أحكام القضاء على شكل مواد محددة ومترقمة متفرعة بناء على أبواب الفقه الإسلامي، ليسهل على القاضي الاستناد في حكمه على مواد هذه المدونة. وحقيقة أن هذه المدونة لا تمنع القاضي من حق الاجتهاد، فإذا ما وصلت قناعة القاضي إلى خلاف ما نصت عليه مواد المدونة، فله الحكم باجتهاده مع التسبب في عدم الأخذ بمواد المدونة وكذلك تنفيذ حجة اجتهاده لكي تكون مقبولة أمام المحكمة الأعلى درجة، وقيل كل شيء أمام الخصوم. وبذلك تسقط حجة أن التقنين يغلق باب الاجتهاد، فباب الاجتهاد دائماً مفتوح. على سبيل المثال نجد أن الدول الأنجلوساكسونية تطبق مبدأ السوابق القضائية كمصدر ملزم وأساسي في التشريع، ولكن ذلك لم يمنعها من تعديل بعض المبادئ القانونية المستقر عليها لمدة تزيد على الـ 100 سنة، رغم أن هذا المبدأ القانوني نشأ بناء على رأي معتبر من قاض في محكمة عليا، قام بدعم أسباب قراره بمسببات وحجج قوية حتى أصبحت كمبدأ قانوني يؤخذ به فيما بعد، ويستند عليه في القضايا المشابهة، لكن ذلك لم يمنع من أن يؤخذ بمبدأ قانوني آخر يناسب الزمان والمكان في قضية أخرى، وأسند بحجج قانونية أكثر قوة.

جدير بالذكر، أن مجلس الشورى وافق عام 1433 هـ على إعداد مدونة الأحكام القضائية لتشمل على الأحكام الفقهية في مجالات الأحوال الشخصية والأسرة والمعاملات المالية والحدود والجنايات والعقوبات والتعزيرات. ويعتبر الأمر الملكي حاسماً لجدل طال به الزمن دون أسباب مقنعة، وهي خطوة مهمة لتطوير مرفق القضاء، والاستعجال في نظر القضايا العالقة، والتسهيل على القضاة في حسم القضايا التي تم الاجتهاد فيها سابقاً، مع حفظ حقهم في الاجتهاد إذا وجدوا عدم تطابق للحالة المنظورة مع مواد المدونة. وما تم اعتماده لا يعتبر أمراً مستحدثاً أو جديداً، فقد صدرت "مجلة الأحكام العدلية" في عام (1293 هـ) وكانت مواده بعدد (1851) مادة، وتم الاعتماد على القول الراجح في المذهب الحنفي. ثم بعد

ذلك تمت صياغة "مجلة الأحكام الشرعية" بناء على توجيه المغفور له الملك عبد العزيز، وقام بإعدادها قاضي مكة المكرمة الشيخ أحمد بن عبد الله القارئ - رحمه الله -، بناء على قواعد المذهب الحنبلي، وكانت مواده بعدد (2382) مادة، ولم يتم العمل بها لوجود اختلاف بين العلماء ذاك الحين. وختاماً، تجدر الإشارة إلى أن مشروع "تدوين الأحكام القضائية" سيكون خطوة إيجابية في تطوير مرفق القضاء، وأثره المستقبلي المتوقع إيجابياً - بإذن الله - وسيعين القضاة في أعمالهم، وسترتفع جودة تسييب الأحكام القضائية، وسيسهل على الخصوم معرفة مصير نزاعهم. ولا شك أن المشرع كان حصيفاً عندما استخدم مصطلح "تدوين" بدلا من تقنين، نظرا لحساسية المصطلح الثاني، وذلك مماثلة لاستخدام مصطلح "نظام" بدلا من "قانون"، والنتيجة في الحقيقة واحدة.

دول الخليج • تتكفل • ضد • دول العمالة • و • حوالات • الوافدين

81 بليون دولار

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014 م
[اضغط هنا](#)

الرياض - فيصل العبدالكريم
تتجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى تأسيس تحالف بينها، لتوحيد الصف الخليجي في إشكالات التعاقد مع بعض الدول المصدرة للعمالة، بعد أن زادت الضغوطات على عدد من الدول الخليجية في مفاوضاتها مع الهند وإندونيسيا والفلبين في شأن خدمات عمالتها، خصوصاً المنزلية. وقالت اللجنة الوطنية السعودية للاستقدام، على لسان رئيسها سعد البداح، إن السوق الخليجية أصبحت إحدى أكبر الأسواق العالمية جذباً للعمالة المنزلية أو المهنية، كاشفاً عن تجاوز قيمة حوالات الوافدين من دول الخليج 81 بليون دولار سنوياً. (المزيد).
وتهدف اللجان الأهلية والقطاع الخاص في دول الخليج لتشكيل فريق عمل يدرس التحديات والعراقيل التي تواجه العقود العمالية لتوحيد الجهود، عبر مجالس الغرف الخليجية، والجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة للاتفاق على صيغة موحدة تنطلق منها الدول الخليجية للتفاوض مع تلك الدول، وتتخذ مواقف مباشرة قد تصل إلى درجة المقاطعة من الدول الخليجية كافة، على أن يباشر الفريق أعماله بعد نحو شهرين.
وقال الأمين العام لاتحاد الغرف بدول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم حسن نقي، بعد اجتماع مطول في مجلس الغرف السعودية أمس، إنه تم التوصل لتشكيل فريق عمل خليجي، بعد أن قرر القطاع الخاص ممثلاً بالغرف التجارية في الدول الأعضاء تكليف الجهات الحكومية بالإسهام في إيجاد صيغة موحدة.
وأوضح البداح أن الإحصاء الذي أجرته اللجنة كشف أن عدد العاملين الأجانب في السعودية تجاوز 9 ملايين، تبلغ تحويلاتهم 35 بليون دولار سنوياً، وفي الإمارات 4 ملايين عامل أجنبي حوالاتهم 16 بليون دولار، وفي الكويت 1.6 مليون عامل أجنبي يحولون نحو 12 بليون دولار سنوياً، وفي عُمان 900 ألف وافد يحولون 7.5 بليون دولار، وفي قطر مليون عامل وافد يحولون 8 بلايين دولار، وفي البحرين تبلغ تحويلات الوافدين 1.5 بليون دولار.

من خلال ورشة تستمر يومين

حقوق الإنسان تناقش "الأفاق القانونية للجوء".. اليوم

المصدر: جريدة الراية الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر 2014 م
<http://www.raya.com/news/pages/e9996493-ff43-4745-9322-ce4523b513a1>

الدوحة - قنا:
نظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اليوم ورشة تدريبية إقليمية بعنوان "الأفاق القانونية للجوء" تستمر يومين، بالتعاون مع الممثلة الإقليمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تفتتح الورشة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، الأمينة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بحضور الدكتور يوسف الدرادكة، مسؤول الحماية الدولية بالممثلة الإقليمية الذي سيلقي كلمة بهذه المناسبة في الجلسة الافتتاحية.

وأكدت السيدة مريم بنت عبدالله العطية أهمية وحيوية الموضوعات التي ستناقشها الورشة من حيث التعريف باللجوء ومبادئه وأطره وعلاقاته بحقوق الإنسان وإطلاع المشاركين على بعض الدراسات المقارنة في هذا الخصوص. وأشارت إلى أن الورشة تأتي في سلسلة الدورات والورش التدريبية والفعاليات المختلفة التي تعقدها اللجنة الوطنية من وقت لآخر حول حقوق الإنسان والتعريف بها وتعزيز ونشر ثقافتها. وقالت، في تصريح صحفي بهذه المناسبة: إن الورشة ستتناول في يومها الأول موضوعات وملفات تعنى بالإطار القانوني للجوء واللجوء في الإسلام وحقوق الإنسان واللجوء ودور منظمات المجتمع المدني واللجوء، فيما تغطي فعاليات اليوم الثاني والأخير موضوعات من قبيل الأصول القانونية لمبدأ عدم الطرد وعدم الرد واستثناءاته والتناضي والاحتجاز والافاق القانونية للإطار الوطني والإقليمي للجوء، فضلاً عن أطروحة حول موضوع الورشة تحددها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وستتخلل جلسات عمل الورشة نقاشات عامة حول المواضيع المطروحة بين المحاضرين والمشاركين، علماً أنه سيتم في الجلسة الختامية تلاوة ملخص الورشة والتوصيات وتوزيع الشهادات على المشاركين فيها

اليوم السابع

غدا.. مؤتمر صحفي للجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية

المصدر: جريدة اليوم السابع الثلاثاء 1 ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

تتعد لجنة حقوق الإنسان العربية، مؤتمراً صحفياً غداً الثلاثاء، بالقاعة الأندلسية بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، لاستعراض نتائج أعمال الدورة السادسة للجنة. ويعقد المؤتمر بحضور رئيس اللجنة الدكتور هادي بن علي اليامي ووزير حقوق الإنسان بجمهورية العراق السيد محمد مهدي البياتي، لاستعراض نتائج أعمال الدورة السادسة للجنة والمخصصة، لمناقشة تقرير جمهورية العراق الأول عن مدى إعمال الدولة للحقوق الواردة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.

اليوم السابع

مساعد وزير الداخلية لحقوق الإنسان: العنف ضد المرأة مشكلة كل دول العالم

المصدر: جريدة اليوم السابع الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

أكد اللواء أبو بكر عبد الكريم مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان على اهتمام الوزارة بقضية العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي والعنف في المدارس، مشيراً إلى أهمية دور المرأة في المجتمع حيث إنها تمثل أكثر من نصف المجتمع. وتابع اللواء أبو بكر عبد الكريم مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان، خلال ورشة العمل الذي نظمتها

المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في إطار مبادرات صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "UN WOMEN" تحت عنوان "اكسري حاجز الهوان من حقك تعيشي في امان"، لمواجهة العنف في المدارس، أن قضية العنف ضد المرأة هي أهم مشكلة تواجه المرأة في جميع دول العالم ، مشيداً بجهود الحركات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان للحد من المشكلة ، لافتاً أنه على الرغم من صدور إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 93 بشأن القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، ورغم هذه الجهود مازالت الأرقام تشير الى تصاعد نسبة هذه الظاهرة في كافة المجتمعات. وأوضح اللواء أبو بكر عبد الكريم مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان، أن وزارة الداخلية متيقظة إلى خطورة الظاهرة فقامت باستحداث شرطي متخصص في عام 2012 حيث تم انشاء إدارة خاصة داخل قطاع حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي للجرائم النوعية التي تمارس ضد المرأة، حيث تضم مجموعة من الضابطات والضابطات النفسيات للتوفير الدعم اللازم للمجنى عليهن.



كاريكاتير



عكاظ
لبعض الحفظة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29
صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر
2014

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141221/Caroon201412216158.htm>

لكفة إزالة الغير مستخدم
لكفة اجتماع خارج المملّة



اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 29
صفر 1436 هـ - 21 ديسمبر
2014

<http://www.alyaum.com/article/4035561>



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
30 صفر 1436 هـ - 22 ديسمبر
2014م

[اضغط هنا](#)



الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 30 صفر 1436 هـ - 22
ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/22/article_916750.html

سعودة وهمية...



رابعة80@gmail.com

عكاظ
لبن الحفيرة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1
ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر
2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141223/Cartoon201412236164.htm>

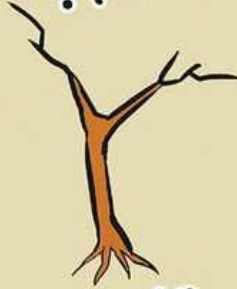
وزارة الشؤون البلدية "نذشن" بيئة المدن

الرعاة

...هناك قمار...



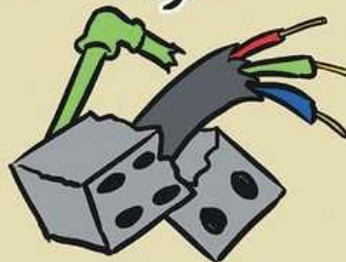
مطب



تشجير



حفرة



مخلفات بناء

@abdullahsayel

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1
ربيع أول 1436 هـ - 23 ديسمبر
2014م

<http://www.alyaum.com/article/4036005>

 ماهر عاشور www.maherashour.com	الممنوع 	الحياة AL HAYAT المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م اضغط هنا
 سوق على مهلك ترجع سليم لاهلك ! سازمان انتشارات عكاظ	عكاظ OKAZ نبيض الحقيقة المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 ربيع أول 1436 هـ - 24 ديسمبر 2014م http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141224/Cartoon201412246165.htm	

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
3 ربيع أول 1436 هـ - 25
ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141218/Cartoon201412186149.htm>



المصدر: جريدة الحياة الخميس
3 ربيع أول 1436 هـ - 25
ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

